

حاشية دده جونكي

على شرح سعد الدين التفتازاني على التصريف العزي

قال في هدية العارفين: دده خليفة: إبراهيم بن زين الدين يحيى بن بخشي بن إبراهيم الأماسي الرومي كمال الدين الشهير بدده خليفة وبدده جونكي كان قاضياً ثم مفتياً بديار بكر سافر إلى القسطنطينية وصار مدرساً ببعض البلاد وسكن بيروت إلى أن توفي بها سنة ٩٧٥. له من تصانيف: دده جونكي شرح العزي في التصريف، رسالة في البنج والحشيش، رسالة في بيت المال وأقسامها وأحكامها ومصارفها، رسالة في اللواطة وتحريمها، السياسة الشرعية، لجة الفؤاد منظومة في الفقه على منوال الوهبانية وغير ذلك. وقد أَرخ وفاته بعض الشعراء بقوله: "كلشن جنات آكا مأوى أوله".

وفي معجم المطبوعات: قره دده كمال الدين دده خليفة المعروف بقره دده أو دده جونكي نشأ في أماسيه من بلاد الأناضول وكانت صناعته الدباغة في بداية أمره ثم اشتغل في الدرس وتحصل العلوم النافعة فدعي إلى التدريس في مدرسة بايزيد في بروسه سنة ٩٥٣ ثم انتقل إلى مدرسة مَرزيفون سنة ٩٥٠ وسمي مفتياً في ديار بكر ومدرسا في مدرستها المعروفة بمدرسة خُسْرُو باشا ومنها نقل إلى حَلَب وكَفّه. وفي سنة ٩٦٢ قَدِم استعفاءه وعاد إلى مدينة بروسه فمات بها سنة ٩٧٥ دليل ذلك ما كتب جملة التركية في تاريخ وفاته: "كلشن جنات آكا مأوى أوله".



المكتبة الحمودية

هاتف : ٥٢٥٥٤٧١

٥٢١١٩٣٣

بگجگز جاده سی - نمرة : ٢٧

لانغ - استنبول



بسم الله الرحمن الرحيم

٢ اقول ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم * وامثالاً لقول رسوله الكريم *
كل امرئ ذي بال لم يبدأ بيسم الله فهو ابتر * اي كل شيء له خطر واعتبار
وشرف لم يبدأ بيسم الله فذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتبر * لا يقال
هذا معارض بقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجنم
وايضاً مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي المتمد او احدهما
على الحقيقة والآخر على الاضافي او الباء للملابسة والمصاحبة نحو
دخلت بلياب السفر والاكلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وان المراد كل امرئ
ذي بال يلاحظ انه كذلك و يقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء
آخر وان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبدور بما يعترض بان الابتداء
بالسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء واقظة اسم ليس شيء منها
اسماً لله تعالى وبحجاب بان الاسم المضاف الى الله تعالى يراد به اسمه فقد
ذكر ههنا اسمه لكن لا بخصوص بل بلفظ دال عليه مطلقاً فيستفاد ان التبرك
بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدى الى جعله مبدأ للفعول
فهى من ثمة ذكره على الوجه المطلوب وجلة البسملة اسمية ان قدر ابتداءنى
بسم الله وهو قول البصريين وفعله فان قدر ابتداء بسم الله وهو قول
الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث ولم يذكر المخشري
غيره الا انه بقدر الفعل متأخر او مناسباً بما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله
افراً بسم الله احل بسم الله ارنحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبي
(والاسم) في الاصل عند البصريين نحو بدائل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي
وتكلمه على سميت لا وسماء ووسيم ووسمت واو كان اصله كما قاله الكوفيون
وسما كان كل منها على العكس وفيه ٣ خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة و
كسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمي كهدي والقياس ٤

٢ في حديث
الابتداء

مطلب

٣ في لفظ الاسم
خمس لغات
مطلب

٤ والقياس في بسم
الله ان لا يحذف
الفه في حال الدرج
في الخط

الله احد) حيث قال الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة
ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد لاثنان واما اذا اريد به المفهوم
الكلي فيكون كليا مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للمعبودية
احد قلنا يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل
الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى لا تركيب فيه اصلا فيفيد
ولا يكون مثل زيد احد ٢ وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقى الى احد عشر على
ما في تفسير التيسير فاكتفى بابا لشهر فقل انه من اله الرجل اذا تحير وسمى الباري
تعالى به لان القول تحير في معرفته وقيل انه من اله بالقبح الالهة اى عبد
عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجدته وسمى به لكون كل
مخلوق والها نحوه ٣ (الرحن الرحيم) قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة
مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحن عام والرحيم خاص
فالرحن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات
والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء
بارحن الدنيا وبارحيم الآخرة فالرحن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم
عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تعالى رحيم ولا يقال رحن واما
رحن اليمامة لمسلطة الكذاب فن باب تعنتهم ٤ ومعنى وصف الله تعالى بالرحمة
ومعناها لغة الخنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعية من رعاياه
انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤل الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تعالى
في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالجل على نهائياتها (قوله ان اروي
زهر) ٥ اقول اروي اسم تفضيل من رويت بالماء بالكسر اروي ريا
وزوى ايضا مثل رضى وارثويت وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو
ههنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت
نضارتها وزادت طراوتها وههنا فائدة جليلة لانه ان ينبت لها وهى ان
المشاركة الاستفادة من تفسير افعال التفضيل مشاركة تحقيقية وقد تكون
تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى (اصحاب الجنة يومئذ خير
مستقرا واحسن مقيلا) وقوله عليه السلام (اللهم ابدلني بهم خيرا منهم)
اى فى اعتقادهم (وابدلهم بى شرا منى) اى فى اعتقادهم والافليس منه
عليه السلام شرو من هذا القيل قولهم زيد اعلم من الجار وعمر وافصح من
الاشجار اى او كان للحمار علم وللشجار فصاحة وفائدة هذا النمط

مطلب
٢ اشتقاق لفظه الله
مطلب
٣ فى الفرق بين
الرحن والرحيم
مهمه
٤ فى وصف الله
تعالى بالرحمة
مهمه
٥ فى استعمال افعال
التفضيل

الخطي فيه ان لا يحذف الفه في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما
لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها خطأ حكم
الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال
قال ابو البقاء ولوقفت لاسم الله او باسم ربى اثبت الالف او اما الله فهو لفظ
عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى
الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء
او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من الاعلام الموضوعات
كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو
منقول كما هو مذهب قوم او مرئجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو
مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختيار
الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب
قوم ام لا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكل الدين
مع مالها وما عليها في شرح المشارق والنقر بشرح البرذوي وانا اورد نبذا
منها فاصله الله على ما اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل
الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته مخصص بالبدء
لتحضرها للتعويض وقبل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشف
وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار
الله ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى
اللام في هذا الاصل تسامح لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما
لذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ وقال الخليل ٣ نه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كل واحد في فرد فلا يكون علما
لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لانم انه اسم لهذا المفهوم الكلي
كيف وقد اجمعه واعي ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد واو كان الله اسما
لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
ولان المراد بالآله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه
او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
آله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للمعبودية له في الوجود او وجود الا للفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشف ان الله مخصص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى
بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى فان قيل اذا جعل علما لا يظهر
فائدة لجل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشف في قوله تعالى (قل هو

مطلب
٢ في لفظ الله
تعالى هل هو لفظ
عربي او عبراني
او سرياني
مطلب
٣ لفظة الله لفهوم
كلي فلا يكون علما
على قول الخليل
٤ فائدة

التشريك في شيء معلوم الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل
وقد يستعمل افضل ايمان الكمالات والزيادة في وصفه الخاص وان لم يكن
الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف ابرد من الشتاء
اي الصيف اكل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه
وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل
الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل مترادف الى كماله قصدا الى
مما يزه عنه في اصله مع المبالغة في انصافه بحث فيفسد وجود اصل
الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال
التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال في صفاته تعالى ان لم يشاركه احد
في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد
قوله تعالى حكاية عن يوسف عايه السلام (رب السجن احب الي مما
يدعونني اليه) وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعال التفضيل عن المعنى
التفضيلي ويأول بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلاثة
اللام والاضافة ومن وهذا قياس عند المبرد وسماع عند غيره ٣ وانه
لا يفصل بينه وبين من التفضيلية ٤ وقد يفصل بينهما بلو وفعله نحو هي
احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد
افضل ٥ وما ورد من هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتفسير ولا بأس
باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه
كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة الى البصرة للتوضيح ٦
وحذف من من افعال سائغ في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه باسره
لمقام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا له ٨ وقد يحذف المفضل عليه اما
لاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله لثوبته من عند
الله خبر واما لانهم كما قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بني لثابت دعائمه * اعز
واطول * اي من دعائهم كل بيت قال ابن الرشيقي في العمدة قال الطرماس يوما
للفرزدق انت القائل * ان الذي سمك السماء بني لثا * بيتا دعائمه اعز واطول *
اعزهم ذا واطول هم ذا واذن المؤذن فقال له الفرزدق بالكرم الاتسمع
ما يقول المؤذن الله اكبر هم ذا فانقطع الطرماس نقط عافا فاضحا وبهذا انضح
ان ما زعمه بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز طويل ولكنه بني على
افضل مثل اجر وايض وما شاكلهما فجملة لازما في ذلك من الفخامة
في اللفظ ليس بذلك الظاهر ان حذفه في الله اكبر لا عظيم فتظير الفرزدق

- مطلب
٢ قد يجرد افعال
التفضيل عن معناه
مطلب
٣ لا يفصل بينه
وبين من
مطلب
٤ ويجوز الفصل
بينهما بلو وفعله
مطلب
٥ اذا تقدمت من
عليه فهو من قبيل
الاضمار والتفسير
مطلب
٦ لا بأس باجتماع
الاضافة ومن
التفضيلية
مطلب
٧ حذف من
التفضيلية سائغ
في الخبر
مطلب
٨ قد يحذف
المفضل عليه

في مجرد حذف المفضل عليه لثكنة ٢ (والزهر) بفتح الزاي والهاء جمع
زهرة بفتح الزاي وسكون الهاء نور التثب بالفتح (والرباض) جمع روضة
وهي موضع فيه البقل والعشب اى الكلاء الرطب وزنه الجسل والاصل
رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ٣ (الكلام) في اللغة يطلق على قسمي
الدوال الاربع الخط والاشارة وما يفهم من حال الشئ مجازا وعلى التكلم وعلى
التكليم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب
افادام لم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق
حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في
النفساني وهو واحد المذاهب وقيل حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل
وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به من
كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه
بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزداد قيادان
اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد وقال الرضي الكلام
واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتبهه رافة
في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول
فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله والقول اشتبهه في المفيد وقال
ابن الانباري ويطلق بمعنى اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى ارأى
والمذهب وبالمعنى المتصور في العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول
على غير الكلام باللسان وانشد وقالت له عينا سمعا وطاعة اى اوامات
ومنه الحديث سبحانه الذي تعطف بالعرز وقال به اى احبه واختصه بنفسه ثم
جعلوه عبارة عن جميع الافعال فتقول قال يسده اى اخذه وقال برجله اى
ضربه بها او مشى وقال برأسه اى اشار وقال بالساء على يده اى قلب وقال
بثوبه اى رفعه قال ابن الجباز ٤ واختلف في مصدر يته وعدمها فقال بعض
هو مصدر كلم وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وهننا فائدة ينبغي
ان ينسب لها وهي ان الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر موضوع
للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضى
الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس
الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالنسوب اليه وان كان له تعلق في
الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما ٥ واما الفرق بين الفعل
واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث ولن يقوم به ذلك الحدث على

- ٢ الزهر
مطلب
٣ الكلام
مطلب
٤ اختلف في
مصدرية الكلام
وعدمها
مطلب
٥ في المصدر
واسم المصدر
مطلب
٦ الفرق بين الفعل
واسم الفعل

وجه الإبهام في زمان معين ونسبة نامة بينهما على وجه كونها مرآة
بملاحظتهما وكل من هذه الأمور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على
وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الأمور ملحوظ على وجه الاجمال
وتعلق الحدث بالنسب اليه على وجه الإبهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا
يقضى الفاعل والمفعول وتعيينهما اولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا
الفرق وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي
يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به
وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيّد بهذا القيد يسمى
مصدرا وان لم يعتبر ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد
المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي
الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل جارحة الانسان واسم المصدر عبارة
عما هو عبارة عن فعل جارحة الانسان وعليه الجمهور فظاهر كلام
ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وتيل الفرق بين المصدر
واسم المصدر هو ان المصدر له معنى معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا
لوجوده واسم المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر ليس بامر نسبي
يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي
الكشاف في سورة الزلزال فان قيل قد صرح به الرضي في بحث المصدر
ان معنى المصدر عرض لا بدله من محل يقوم به ومن الين ان العرض من قبيل
ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كون كلامه حجة في مثله
ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفاتاني في التاويح
وبقي ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده
كالامكان والامتناع فتأمل (٣) والكم والكهامة بكسر الكاف وواء
الطاع وغطاء النور وخلافه والجمع كالم واكته والكام (وايهي) اسم
تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث لغات
بها ويهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك في كتابه
الثلث (والخير) وكذا الخبرات بكسر الخاء المهملة وفتح الباء جمع الخبرة
على وزن العنية برديمان بضم الباء وهو كساء اسود مربع تلبسه الاعراب
والجمع برديفخ الرائ واليمان منسوب الى اليمان والفتح عوض عن ياء النسبة فلا
تجتمعان (نحاك) تسج (والبنان) اطراف الاصابع واحده بنانة والمراد به
الاصابع (والبيان) في الاصل مصدر من بان بمعنى تين وظهر او اسم من بين
كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك

- مطلب
٢ لا فرق بين
المصدر واسم
المصدر في ظاهر
كلام ابن مالك
مطلب
٣ الكم والكهامة
مطلب
٤ ابهى
مطلب
٥ الخبر جمع خيرة
مطلب
٦ البنان

التيان ٢ وهو مصدر بين على الشذوذ إذا القياس بفتح التاء ولم يجر بالكسر التبيان
وتلقاء ٣ وقد يفرق بينه وبين التبيان بأن التبيان يحزى على كد الحاسط
وأعمال القلب وقريب منه ما قبل التبيان ما اظهر مع دليل وبرهان فكله مبنى
على ان زيادة البناء ازياة المعنى وهذا الحكم اكثرى لاكلى اذ هو مشروط
بعد كون البنائين مشتقين من اصل واحد باتحادهما في النوع فلا ينقض
بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وهو بما يجاب بان حذر انما
يكون ابلغ لاحاقه في الثبوت بالامور الجليلة فجاز ان يكون حاذرا بلغ منه
لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثباته والمراد ههنا المنطق
الفصحى العرب عما في الضمير والاسنان جمع من قوله حمد الله لما انعم الله
عليه بما فاضته نفسه الناطقة التحلية بالعلوم والمعارف التي تأليف هذه الرسالة اثر
من آثارها وفي بعض من انوارها وكان شكر النعم واجبا لدرف التسمية بحمد الله
اداء الحق شيء من ذلك والا فالتوفيق بالحمد والافتدار عليه ايضا مما يقتضى شكر
وهلم جرافلاتي بحقه قوة الحامد (الحمد) هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان
الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختباري مطلقا انما كان ذلك الجميل او غيره
على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضى حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضى
ايضا محمودا به اعم من ان يكون اختياريا او غيره به بمتنازع المدح اعم من
ان يكون انعاما او غيره به بمتنازع الشكر (ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على
ارادته الكاملة وقدرته الشاملة ومجده زيدا على حسبه وشجاعته وعلى علمه
وكرمه وحدث اللؤلؤة على صفاتها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختاري
لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختاري حادثا وكذا البواقي غير اختيارية
اما الحسب فلانه ما بعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او آباءه وهو اعم
من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها
من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيارية قلنا الجواب اما على المثال
الاول فهو انا لانسلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ٧ ان الحمد يختص
بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله
كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الاعلى صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك
الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيارية للحدث بناء
على جواز استمرار الابداء ولا يتقدم على الاثر بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية
لا يتقدم على الافعال الاختيارية والكون الذات كما فيا فهم كما يستقل فاعل الافعال
الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء الافعال الاختيارية والحمد عليها

مطلب
٢ البيان والتبيان
مطلب
٣ الفرق بين
البيان والتبيان
مطلب
٤ الحكم بان زيادة
البناء زيادة المعنى
هو اكثرى لاكلى
مطلب
٥ ابلغية معنى
الصفة المشبهة
عن معنى اسم
الفاعل
مطلب
٦ الفرق بين الحمد
والمدح وبينه وبين
الشكر
مطلب
٧ الحمد يختص
بالفعل

باعتبار تلك الافعال فالحمود عليه فعل اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولاً لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدأ الفناء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالفاء فيهما فيجهد على اثبات بلاناً وبل وعلى الاول بتأويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجبل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غايبة التخصيص في هذا المقام الذي نزل فيه اقسام الاقوام قوله سبحانه علم للتسبيح مصدر سبجه بمعنى نزهه تنزيهاً بليغاً من سبح اذا ذهب وبعد ذلك ابعثت من سبحته عما نزهته عنه ومن السبح بمعنى الفراغ من الشغل كالك جعلته فارغاً عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف في الالف والتون مع العلية وزعم ابن الحاجب وموافقه انه اذا استعمل مضافاً لا يكون علماً بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة كان علماً غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسرفيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابدعه من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة يقصده به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعاً كما في قوله تعالى سبحانه الذي اسرى وثارة يقصده به التعجب ويحمل التنزيه ذريعة كما في قوله سبحانه هذا بهتان عظيم اذا المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهارة تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداء الله اي تبارك وتعالى وهاهنا فائدة وهي انه اذا كتب اسم الله اتبع بالتعظيم كمن وجعل ونحوه ويحافظ على كتبه الصلاة والسلام على رسول الله عليه السلام ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك حرم خطأ عظيماً ويصلي بلسانه كلما كتبه ايضاً وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ويكره الرمي بالصلاة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما تطهير

مطلب
٢ يعرف فيه كلمة
سبحان واستعماله
مطلب
٣ اذا كتب اسم الله
تعالى اتبع بلفظ عز
وجل ونحوه وكذا
اذا كتب اسم النبي
اتبع بلفظ الصلوة
والسلام تعظيماً
لسانها

المصنفين الحديث في الاحتجاجات فالى الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخارى
ومن لا يحصى من الأئمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهة^٢ يعلم منه ان تقطيع
الآية الاحتجاج اشد كراهة (التواتر) التابع من قولهم تواترت الكتب اى جاءت
بعضها فى اثر بعض من غير ان ينقطع (وفى النعماء لقنان فتح النون وضمها فان قحمت
النون مددته كما هو فى الرسالة وان ضمنت قصرتة وقلت نعمى (الآخرة) الكثيرة
(الترادف) التابع (والا لاء جمع الى بالفخ والكسر وهما الى الا لاء والنعماء مترادفان
لغة وقيل الا لاء هى الذم الظاهرة والنعماء الباطنة (والتوافر) لما تكثر من قولهم
هم متوافرون اى هم كثيرون توفروا توافرا بمعنى اوتام من الوفور بمعنى التمام
(المتطافرة) السريعة من طفرها طاء المهملة بطفر اذا وثب^٣ (قوله) ثم الصلاة
على نبيه ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة
على الجملة صرح به الامام المرزوقى وقد نبى ثم لجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون
نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير الجنتين
والكلامين بمنزلة التراخي فى الزمان فيستعمل له لفظ ثم ذكره فى حاشية الضو وقد
يجب التنبيه على انه ينبغي ان يستند السامع فى تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة
وطمأنينة ذكره فى حواشى الكشف وقد نبى فصحة كما قيل فى قول المفتاح ثم
يتفرع فى حالة الوصول لا فصاحها عن محذوف اى فيحصل الائمة ثم يتفرع وقد
يجب لجرد الترقى كقوله (ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده) فان
المقهور هنا اظهار الترقى بذكر درجات فضله المدح من سيادة نفسه وسيادة ابيه
وسيادة جده فبدأ بالاختصاص ثم بالاختصاص وقد نبى للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى
ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب براد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب
وقد نبى لجرد استفتاح الكلام ذكره فى شرح المشارق وقد نبى زائدة اثبتة
الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية او دينوية عاجلة او آجلة واصلة اليها
بوسيلة النبى عليه السلام وقد امر الله بان صلى عليه حيث قال يا ايها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ فى الصلاة عليه عليه السلام^٤ الصلاة لغة
الدعاء وابقى عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلاة من الله على
عباده فقيل هى بمعنى الرحمة اى ادا بها الانعام وقيل هى ايضا بمعنى الدعاء بمعنى
يصلى عليهم بدعوذاته لا بصلال الخبر اليهم فصلاته تعالى على النبى تعظيم
شانه فى الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقا مشربته وفى الآخرة بتشفيعه
فى امانته وتضعيف اجره وثبوته وقيل هى مشتركة بين الرحمة من الله والدعاء

مطلب

٢ تقطيع الآية الكريمة
للاحتجاج مكروه

مطلب

٣ يعرف منه ثم

مطلب

٤ الصلاة من الله تعالى

٢ الصلاة شرعا

مطلب

٣ الدعاء اذا استعمل

بعلی يكون للمضرة

مطلب

٤ الصلاة على النبي

فائدتان

مطلب

٥ في الصلاة على

غير الانبياء

مطلب

٦ السلام يستعمل

في الغائب

مطلب

٧ استحباب الترضي

للصحابية والترحم

للتابعين ومن بعدهم

من العلماء

من عباده والاستغفار من ملائكته ٢ وشرعا الاركان المخصوصة ولكن المذكور
في الكشف في اول سورة البقرة ان الصلاة حقيقة تحريك الصلوات سميت
الاركان بها تحريك الصلوات فيها ثم سمي الدعاء صلاة تشبها بالداعي بالمصلي
في تحشعه فتكون الصلاة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا ام سلا واما
ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمحمول على ان المراد به معنى مجازي
اعم من المعنى الحقيقي وهو ابصال النفع والابصال واحد والاختلاف في طريقه
وقال بعض الافاضل الصلاة في الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند اهل
المعرفة على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق ٣ لا يقال الدعاء اذا استعمل
بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلاة اذا استعمل
بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم فما الفائدة ٤ في الصلاة عليه قلنا
فيها فائدتان احدهما راجعة الى المصلي كما يدل عليها قوله عليه السلام (من
صلى على مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي عليه
السلام فان الدرجات غير متشابهة فتزيد درجته عليه السلام بالصلاة ٥ اعلم ان
الصلاة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه وقيل كراهته تحريم
وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي
يصلى عليكم آية وبدليل ما ذكر من قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعارا لانياء ولانه يؤدي
الى ايهام الرفض وقد يقال الصلاة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره وبمعنى الدعاء يقال
وان لصاحب الحق ان يتبرع حقه لمن يشاء وبالجملة ان لفظ الصلاة في لسان السلف
مخصوص بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم كما يقال
قال الله تعالى عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزرا جليلا عند الله
عز وجل ٦ واما السلام الذي بمعنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرده غير
الانبياء فلا يقال على عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند
البعض وعند البعض الآخر يجوز واما الحاضر فيخطب ولكن ٧ يستحب الترضي
للصحابية والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخبار وقيل هل
يجوز عكسها لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابية رضي الله
عنهم وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشف وما قاله بعض
العلماء من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابية ويقال في غيرهم رحمه الله

فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه رد لائله اكثر من ان تحصى
 وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمة الله لان في ذكر
 الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه
 والغفران عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم عظيمهم قال صاحب
 الفتاوى الصوفية ولهذا ذكر الأئمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقراء وعند
 ذكر المشايخ رضي الله تعالى عنهم تعظيمهم وتوقيرهم واما اذا ذكر من اختلف في
 نبوته كلقمان وذى القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلاة عليه الا بالنسبة
 بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النووي لا بأس بان يقال لقمان
 او ذوالقرنين صلى الله عليه وسلم والاصح عندي ان لا يجوز لان هذا امر ثبته الانبياء
 ولم يثبت نبوتهما بعد حتى تجوز الصلاة عليهما (الذي) فعيل بمعنى فاعل من النبأ
 وهو الاخبار يقال نبأ وانبا ونبأ أى اخبر ووجه نبأ كعلماء ويجمع ايضا على الانبياء
 وتصغيره نبيء على وزن تبع ذكره الجوهري ونبيء نص عليه سيويه واقتضته
 القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على
 سائر الخلق او الارتفاع ٢ ومنه يقال نبي فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو
 الطريق ومنه يقال الرسل صلى الله انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي
 انسان بشه الله تعالى الى الخلق لتبلغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحى
 اليه ما يحتاج اليه لكاله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن
 عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف والرسول قد يستعمل مراد فآله وقد يخص بمن
 هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد العضدية ٣ وقيل الرسول
 هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه
 جبريل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل له
 في المنام انك نبى فبلغ الدعوة واعطى الهجرة او من لا كتاب معه ولا يرد لزوم
 كون آحاد الناس نبيا لان المراد نبى لا كتاب معه وفيه تأمل نعم يلزم ان
 يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعه من قبله خارجا عن النبي
 والرسول معا الان تبيين ان لا وجود لئله ودونه خراط القساد ولم تكتف بما قبل
 قوله وانزل عليه كما اكتفى القاضى في سورة الحج باشتراطه الشريعة المجردة
 في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان نبى ابراهيم عليه السلام كانوا على
 شريعته مع ان اسمعيل عليه السلام رسول بصرى النص وقد راد القدر المشترك
 بينهما ما هو المرسل من عند الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة ام لا قبل وعليه

٢ تعريف النبي

٣ تعريف الفرق
 بين الرسول والنبي

مطلب
 ٢ في السؤال
 والجواب في اشتراط
 الرسول بكونه
 صاحب كتاب
 مطلب
 ٣ في معنى محمد
 مطلب
 ٤ العلم ينعت ولا
 ينعت به
 مطلب
 ٥ توصيف اسم
 الاشارة
 مطلب
 ٦ تعريف المضاف
 كتعريف المضاف
 اليه عند الجمهور

ورد قوله عليه الصلاة والسلام الايمان ان تؤمن بالله الحديث اوجوب الايمان
 بالانبياء عليهم الصلاة والسلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول عليهم
 الصلاة والسلام لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم
 ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم بقي ههناشي وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة
 الحج مشعر ٢ بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي بعدمه وظاهر
 كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم فان قيل ان عدد الرسل ثلاثمائة وثلاثة
 عشر وعدد الكتب مائة واربعه فالاربعة منها الزبور لداود والتوراة لموسى
 والانجيل ليعيسى والفرقان لمحمد عليه الصلاة والسلام والمائة منها عشرة لآدم
 وخمسون لثابت وثلاثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط اجيب
 بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه او لا ويحتمل ان يتكرر نزول
 بعض الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين السمروردي على
 صاحب الكشاف في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسماعيل والياس ويونس
 ولوط لم يكونوا ذوي كتاب قال الثعلبي والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية
 وعشرون نبيا ٣ ومحمد معناه الوضعي اولا هو البليغ في كونه محمودا يقال حد الرجل
 فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله عليه الصلاة والسلام
 تسميته بذلك لما علم من خصاله الحميدة ثم قوله محمد عطف بيان لانه لا صفة له
 لتصرفهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة
 في قوله تعالى ذكركم الله ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله
 تعالى صفة لاسم الاشارة وعطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تأويله بالمعرف
 باللام كالسحق للعبادة ٥ والا فيجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما
 ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من
 الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به
 واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه قراءة
 نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو
 مخالف لذلك الاجماع قطعا ٦ وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف
 المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع ذو اللام مع ان القياس مع الفارق
 لان الالبق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالعرف باللام
 لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه
 المستفاد فاقصر على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال

على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد مر حوايا متاعه
بخصوصه لما بين صفة المبهمة وبينه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية وان
جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصل
ههنا ابضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس
(الشرف) العلو (الجرائيم) جمع جرثومة وهي الاصل (الانام) كل ما على
الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الزيدى الانام الخلق ويجوز
الانيم وقال الامام الواحدى قال البت الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق
وقيل اسم بمعنى الاناسي وههنا فائدة جلية وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم
الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم
والرهط ٢ والثاني وان كان له مفرد من لفظه الا ان وضعه للاتحاد من حيث هو
آحاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له ٣
والثالث ما يكون موضوعا للاتحاد المتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من
لفظه يصح ان يكون مفردا له ٤ واسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه
اقول الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع الخاصة اذ لم يقل به احد
من علماء اللغة (قوله وعلى آله واصحابه) اقول ولما امر النبي عليه السلام بقوله
اذ صليتم على فعممو اخذ في الصلاة على آله واصحابه (في الصحيح) آل الرجل اهله
وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا
قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى الثاني واذا ذكر مع
الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعنى معنى الاتباع وهم
المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم
الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جلية ٥
وهي ان عطف الخاص على العام وبالعكس يخص بالواو نص عليه ابن مالك في
التسهيل والتفة زاني في حواشي الكشف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من
الامر شيء الاية وغيرهما ويحتج نص عليه ابن هشام في المغني قال بهض الفضلاء آل
النبي عايه الصلاة والسلام بنوه شمو بنو مطلب هذا اختيار الشافعي رحمه الله
وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك ٦ قالوا ولا يستعمل مفردا غير
مضاف الا نادرا كقوله نحن آل وبيت الله بلدتنا* ولم يزل الاشراف من عهد آدم
والصحيح جواز اضافة الآل الى المضمرة وقال جماعة من اهل العربية لا تصح اضافته
الا الى المظهر ويخص الآل بالاشراف دينوا واخروا من العقلاء الذكور فلا يقال

- ٢ في اسم الجمع
٣ في الجمع
مطلب
٤ اسماء الجموع
سماعية
مطلب
٥ عطف الخاص
على العام وبالعكس
يخص بالواو
مطلب
٦ لا يستعمل الآل
مفردا غير مضاف
الا نادرا

آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل
البصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره
لانا نقول يجوز قصدهم تحقير من له خطر او ثقيله على ان الخطر في نفسه لا يتنافى
التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون
للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع
تصغير التحقير كما صرحوا به وقال البرزوقي في شرح الحماسة ذكر البصريون ان
الال في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل
قلبت الهاء الف التحر كها وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقبل
ابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الف لان قلب الهاء ابتداء الفا
لم ينج في موضع آخر وقلبها همزة تحقق كما اصله ما بدليل مياو وقلب الهمزة الفا
شائع واهل لان تصغيره اهيل اعلاله مثل مامر واول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر
وويل قلبت الواو همزة فصارا اول ثم قلبت الواو الثانية الفافصار آل واهل بسكون
الهمزة الثانية اعلاله ظهروا الاعتماد على الاول والثالث ٣ الاصحاح جمع صحب بالكسر
مخفف صاحب كثر وانما او صحب بالسكون اسم جمع كنهروا نهرا لا صاحب لان
فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكره الشارح في حاشية الكشف وفي مختار
الصباح وجمع الصباح صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحبان
والاصحاب جمع صحب كفرخ وافرأخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب
جمع صاحب كاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب
المعنى لانه جمع صبغي له وقد يقال هذا اجمع ثابت بدليل شهادة الائمة في اللغة
كصاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهروا الجمع اطهار
وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد
واشهاد وقال في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث قال في
جمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته في ان القلة لا تنافي
الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي لهما الشذوذ والفرق واضح ٤ والصحاب
في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام لكانهم اخص من الاصحاب لكونها
بغلبة لاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي
اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى
الرسول عليه الصلاة والسلام حقيقة او حكما فدخل من ام مكنهم وقبل وطالت

- مطلب
٢ يعرف فيه
وجوه الآل
مطلب
٣ في الاصحاب
مطلب
٤ الصحابة

صحبه وقيل وروى عنه الحديث وقيل اوراه الرسول وقيل من ادرك النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت له مجرد الرؤية للنبي عليه الصلاة والسلام كن كان مع ابيه فاراه النبي عليه الصلاة والسلام من بعد من الصحابة عند ائمة الحديث وكذا من تخلت الردة بين صحبه وموته على الاسلام عند من يقول ٢ الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة محبط للعمل فالصحابي علي قولهما من اتى النبي عليه الصلاة والسلام مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوى لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم ميمر صحب النبي عليه الصلاة والسلام ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فغير منجدة وقيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه الصلاة والسلام وقيل من رأى ومن سمع منه عليه الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا ٣ واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عليه الصلاة والسلام ولا ان تكون له صحبة مع الصحابة ولا ان تكون له رواية منهم بل عدم الصحبة به عليه الصلاة والسلام شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعا اذا لم يكن له صحبة به عليه الصلاة والسلام بل التابعي هو الذي رأى الصحابي ولفيه روى عنه ولا يقال للواحد تابع وتابعي (الاعلام) جمع علم وهو الرابة والجبل والعلامة (الازمة) جمع زمام وهو المقود الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة واتيء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب ٤ والابمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الخفية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الخفية تظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الخفية هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا ومعناها الاصطلاحى واما اللغوى فالابمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقى البحث مذكور فى الاصول ٥ قوله وبعد اقول بعد ظرف من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه من ويا وان كان فى الاصل من الجهات الست لانه استعبر للزمان اذا كان مضافا اليه فالقدر بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه

مطلب
٢ الردة هل تحبط العمل او لا
مطلب
٣ فى التابعي
مطلب
٤ فى الايمان والاسلام
مطلب
٥ فى كلمة بعد

بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية التي لا تمكن ولو كان في الال
من الجهات الست لبيّنوه سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يمتزج في مثله
بانه شهادة على النفي في غير محصور وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي
والكل غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود
ويجاب بان هذه مقدمة ذكرت في المطالب العلية ومماها لا يدل دلالة قطعية ففيمّا
يكفي بالظن لا نضره هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح ٢ وبان العالم بغير
اذا علم منه التفحص والتحقيق قبل منه النفي فيه ذكره في شرح المنهاج الاسنوي
وبان هذا ليس بشهادة انني انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى
الاستقراء عن هواهل لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل
يمنع الوجود ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة من يدعي الوجود والكثرة
ذكره في حواشي الشريف للطول فتأمل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله
عطف قصة على قصة والجامع ان ما سبق ثم بدله بتصنيف وهذا بيان لسببه
فاندفع ما قبل في الكشف ان الواو اوجعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف
الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء الحمد والصلوة واللاحق اخبار
واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء الحمد لانه ثناء عليه تعالى
بجبهة التعظيم فلا يأتي مثله في الصلاة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام
متعلق الصلاة ومستحق لها الصلاة عليه اعني الدعاء له والعمل في الطرف بقول
٣ ودخول الفاء على توهم اما الجراء للموهوم بحري المحقق او ادفع توهم الاضافة
او لكونه بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصلا عنه فصل الخطاب ٤
وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخصيص واما مقدرة الفاء من قرائنها ودالة
على مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزينة تعويضا عن صورة اما
وتزينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما محكية
لتعويضا عنها ولا يجوز الجمع حيث يثبت بينهما وما وقع في عبارة المفتاح من قوله واما
بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل ذلك فذلك لما سبق
وضبط اجالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف وفائدة
امانا كيد مضمون الكلام واستزادة اصغاء السامع وتفصيل المحمل الواقع في ذهنه
لا يقال الفاء تكرار في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب بمزوع راوسلم
ففيه تفصيل لما اجل (القرة بالضم يياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير
لكل يياض ومعنى يياض الله غرة احواله اي كثر يياضها) (الآمال جمع امل وهو

مطلب
٢ العالم بغير اذا علم
منه التفحص والتحقيق
قبل منه النفي فيه
مطلب
٣ دخول الفاء
بعد
مطلب
٤ في التخصيص
والاقتضاب

الرجاء ٢ قوله لما رأت) اقول لما ظرف بمعنى اذا وقيل بمعنى اذ وقيل بمعنى حين
بمعنى استعمال الشرط يابيه فعل ماض لفظا ومعنى قال سيدي به لما وقع امر
او وقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلاه الان
اولا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول ولما لبثت الثاني لبثت الاول والوجه ما تقدم ورد
ابن خروف على مدعى الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت
ظرفا كان عام لها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل
ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت
قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح في شرح
الكشاف ٣ وايست كلمة لما للزمان المتضابق بل المتدفع لا يلزم ان يقع مضمون الشرط
والجزاء في يوم واحد وشهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور
نقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والاحد ولما ركب
السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا
وماضيا مقرونا بالفاء ووجه الاسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارع عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية
نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الاعليها وعلى الماضي لفظا ومعنى
نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسلكك الافعال فقول الجوهرى ان لما بمعنى الا غير
معروف في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا نحول لما واوجازة اذا دخلت على
المضارع (قوله مختصر التصريف الاضافة بمعنى في اي مختصر في علم التصريف
٤ والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين
ومنه المختصر فان الجوهرى ذكره في مادة خصر فيكون وزنه فعلا قال الخليل الكلام
يسهل يفهم ويختصر ليحفظ (يقال صنف الشيء اذا جعلته اصنافا وميزت بعضها
من بعض ويقال صنف الشجرة اذا خرجت ورقها فمضى صنف على الاول مبرو
على الثاني اخرج ٥ الامام الذي يقتدى به ذكر اكان او انى ومنه قبل الحيط البناء
امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين والنبي امام الامة والخليفة
امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هيجان فعلم به ان ما ذكره
الجوهرى والقاضى ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للذين امانا نحل لا ضرورة
اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائمة على وزن افعلة ٦ (القدوة بضم القاف
وكسرهما الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل) (والدين لغة الضاعة
والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادته والحساب في قوله تعالى ذلك

- ٢ مطلب
لما
مطلب
٣ كلمة لما ليست
للزمان المتضابق
بل المتدفع
مطلب
٤ يعرف فيه احوال
المختصر
مطلب
٥ في معنى الامام
مطلب
٦ في معنى القدوة

الدين القيم اى الحساب المستقيم وعرفا وضع الهى سائق الذوى العقول باختيارهم
المحمود الى ما هو خير بالذات ويقوله اى لهذا الوضع الالهى من حيث انه يطاع به
دين ومن حيث انه يلى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاعلاء وقيل من حيث انه يجمع
عليه ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات
غابر بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقده سواء
كان حقا وباطلا ولهذا يقال دين اليهود ودين النصارى باطل ودين الاسلام
حق ٢ والملة لا تضاف الى الله تعالى ولا الى آحاد امة النبي عليه الصلاة والسلام
الذى هو صاحب ذلك الدين ولا تطلق على آحاد الشرائع بل على جملة هؤلاء
يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد وقال الشارح فى شرح التلخيص
المفتاح الدين والجزاء والطاعة والملة اعنى الطريق الثابت من النبي عليه السلام
لمعبر عنه بوضع الهى سائق الى الخيرات الحقيقية والسعادة الابدية يضاف الى الله
تعالى لصدوره عنه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم به
وانقيادهم له ٣ (والانطواء مطاوع طواء يطويه طيا فانطوى وتعديته
يعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل حرف الجر فى امثلة من صلة معناه لامن صلة
لفظه كما قيل فى قول المفتاح ثم يترك الى غير معين لفظه الى صلة ما فى الترك من معنى
العدول لاصلة لفظه وقال الامام الواحدى فى شرح قول النبي له اياك الى البيت
يقول له احسان الى والى من صلة معنى الايادى لامن صلة لفظه لانه يقال لك
عندى يد ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان معنى الايادى الاحسان وصلها بابالى
وقال علاء الدين البساطى فى حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم
اللفظ عاملا فى اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا
من بدع التواعد وقال البيضاوى فى قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن
لتضمين المعاهدة معنى الاختلاف المصير فى امثال ذلك الى التقدير والتضمين ناش من
عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشف مع كونه عالما بالوقوف
على اسرار كلام العرب وقائق انواع الادب قال فى تفسير قوله تعالى سأل سائل
بعذاب واقع ضمن سأل معنى دما فتمدى تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب واقع
اذ تعديته بالباء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على
معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين ٤ والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا
هو اثبات المحمولات للموضوعات (والشرف العلو) والاحتواء الجمع قال
الجوهري حواه يحويه حيا الى جمعه واحتواه مثله فاستعماله يعلى باعتبار تضمينه

- مطلب
٢ والملة لا تضاف
الى الله ولا الى آحاد
امة النبي
مطلب
٣ الانطواء
مطلب
٤ البحث لغة
 واصطلاحا

معنى الاشتغال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيق ويلاحظ معناه
معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكريته من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا
فانك لاحظت مع الحمد معنى الانماء ودلت عليه بذكريته مع كونه الى اي انتهى
حده اليك ٢ وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما لفظا لان مقصود ان معناه
قصد او تبعا قال صاحب الكشاف من شأنهم انهم يضمون الفعل معنى فعل آخر
فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا فهدى الى مفعولين وان كان هو يتهدى الى
الثاني يقال هيجته الى كذا التضمين معنى ذكر وقال ابن جني اوجه ضم تضمينات
العرب لاجتماع مجازات فان قات اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان
جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الاخر فلا
تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيق والمضى الآخر مراد بلفظ محذوف
آخر يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته ٣ فنار بجعل المذكور اصلا والمحذوف
حالا كما قيل في قوله تعالى تكبروا لله على ما هذا كم كانه قيل انكبروا لله
حامدين على ما هذا كم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما
مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون
به مؤمنين فان قلت اذا كان المعنى الآخر مفعولا عليه بلفظ محذوف لم يكن
في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كانت مناسبة للمعنى المذكور
بمعونة ذكر صاته فريضة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ٤ ومن ثم كان جعله حالا
وتبعه لامذكور الى من عكسه وقيل ذكر صلة المترادف يدل على انه المقصود وورد
بانه انما يدل على انه مراد في الجملة اذ لا يمكن مراد او بعبارة قال اريد المعنيين
معاني التضمين بلفظ واحد على انه كتابة اذ يراد بها معناه الاصل الى توسل بفهمه
الى ما هو المقصود الحقيق فلا حاجة الى تقدير الاتصوير المعنى وباراه وفيه
ضعف لان الكنى به في الكناية قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى
ثبوت كل من المضمن والمضمن فيدوا لظهور ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصل
فيكون هو المقصود وادخاله لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل
فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار
بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناها الحقيق معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة
وحينئذ يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشيخ فده
واعلم ايضا ان التضمين وكذا الحذف والايصال وقد يسمى هذا بالانصب على نزع
الحذف سماعي لا قياسي صرح به في معنى اللبيب وحاشي شرح المفتاح ولكنهما

مطلب
٢ فائدة التضمين
مطلب
٣ تارة يجعل الفعل
المذكور اصلا
والمحذوف حالا
وتارة بالعكس
مطلب
٤ في اووية جعل
المحذوف حالا
وتبعه من عكسه
مطلب
٥ ان التضمين
والحذف والايصال
سماعي لا قياسي

اشيوعهما صارا كالقياسي حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه
ونظيره ما ذكر الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون
كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار (والقواعد
جمع قاعدة هي والاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته
وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول يخرج ما هو
بالقوة الى الفعل (واللطيفة) الدقيقة من لطف الشيء اى دق وصغر (واللطف)
فى العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق والعصمة والطلافة تطلق على اربعة
معان رقة القوام وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التأثير عن الملاقى
والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى (والسنوح) الظهور
(والتذليل) التلين قال الجوهرى الذل بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة
(والصعاب) جمع صعب تقيض ذلول (والثقاب) ما تسببه المرأة على وجهها
(والمكثون) المستور من كسنت الشيء اى سترته (والغاءض من الكلام خلاف
الواضح) (والسر) ما يكتفى والجهر مقابله كاذكروا وذكر البيضاوى ايضا وان
كانا مصدرين فى الاصل فقوله فى تفسير سورة الانعام وليس فى السموات وفى
الارض متعلق المصدر وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا تنقدم عليه ليس
على ما ذكره علاء الدين البساطامى فى شرح الباب قالوا ٢ قولهم كل مصدر عند
العمل مؤول بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا
يصح تقديم شيء مما فى خبره عليه لانه فى تأويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ
قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوى ايضا فى تفسير سورة الزمر انما
صبرتم متعلق بعليناكم لا بسلام فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغي على ان صاحب
الكشاف قد ذكر ان عايكم نظر الى الاصل ليس باجنبي فبحازان يفصل نعم قد
ذكر علاء الدين المذكور فى شرح الهداية الفصل بين المبتدأ والخبر مع منع
صند النجاة (والخلو) ضد المر (والخامض) من حمض الشيء من باب سهل نادر مثل
قاره وقياسه حبص وفريه مثل صغرفه وصغبر وعظم فمهم عظيم ذكره فى مختصر
اللغة (والاضافة) الضم يقال اضفت اليه اى ضمنت اليه (والقائدة) اسم
ما استفدته من علم او مال (عثر) عليه يعثر من باب نصر اى اطلع عليه ٣ (والفكر)
بالكسر اسم وبالفتح مصدر (والفتور) الضعف (والنظر) المشهور مرادف للفكر
وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعلومات والواقعات فى ضمن تلك الحركات ويطلق الفكر على حركة النفس

مجهد
٢ قولهم كل مصدر
عند العمل مؤول
بان مع الفعل ليس
على الاطلاق
مطلب
٣ مقام يعرف فيه
الفكر والنظر
والفرق بينهما

في المعقولات اى حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان
وبقائه الخيال وهو حركتهما في المحسوسات وعلى الحركة الاولى من الحركتين
وحدها (والعون الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عنده
معوونة ولا معاونة ولا عون قال الكسائي والعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع
معوونة) والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واما الذي ان شاء فعل وان لم
يشأ لم يفعل فهو المختار ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان يكون مشيئة الفعل لازما
لذاته وصحة القضية الشرطية لا تقتضي وجود المقدم (والرجاء بالمد هو الطمع فيما
يمكن حصوله ويرادفه الامل ؟ ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول
في الاحباب والتفي كقوله تعالى وترجون من الله ما لا يرجون والثاني في التفي فقط
نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وينه وبين التفي بانه في ممكن فحسب والتفي في ممكن
ومستحيل وقال بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالتفي لقوله تعالى وارجوا اليوم
الاخر وقال ابن الجزري الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التفي وبنه ارضان
والتوقع اقوى من الطمع (ويستعمل في التوقع فيه اهل وفي التطمع فيه عسى
(وامترة الزلة والدرء الدفع والحسنة والسينة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى
الاسماء في الاستعمال من غير موصوف كالصالحه وهما تطلقان على كل
ما محمود وبذم والصالحه من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه وقال صاحب
لكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه
من ان الحسن عنده ما حسنه العقل وتأييدهما على تأويل الخصلة او الخلعة وقيل جاز
كون تأنيدهما للنقل (وافرغته من فرغ الماء بانكسر يفرغ فراغا مثل سمع سمعا الى
انصب وافرغته انا وافرغته اى صبيته) والقالب آلة يصب فيها الاجسام المذابة
حتى تشكل بشكله وتتقدر بقدره لا تكون ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستعارة
التمثيلية اتماء والقيد الاخير (والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي
الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليهم اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة
الى البعض بالتقدم والتأخر (والترصيف من رصفت الحجارة في البناء ارضفها
ترصفا اذا ضمت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على لفظ اسم الفاعل حال من
فاعل افرغته وما قرأته مفعوله ٣ وكان الشارح يوم تأليف هذا الشرح ابن ست
عشرة سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني ذكره في روضة ابن القاسم
ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني قد صنفه حين
كان من الطلبة ولذا ذكر الاقسرائي في شرح ايضاح المعاني
بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول

مطلب

٢ في الفرق بين الرجاء

بمعنى الطمع والرجاء

بمعنى الخوف وبينه

وبين التفي

مهمه

٣ الشارح التحرير

يوم تأليف هذا

الشرح كان ابن

ست عشرة سنة

والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو
 وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقائد والمقاصد
 وشرحه في الكلام وشرح البردوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب
 في الاصول وشرح الغاية القصوى في فقه مذهبه مذهب الشافعي وشرح
 الفرائض السجاولي وشرح الجامع الكبير الاخلاطي في فقه الحنفية وشرح
 الكشف وهو آخر تصنيفه (والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورة وهي
 ما لا يتأتى الفعل دونه كاعتدال الفاعل وتصوره وحصول آله ومادة بفعل فيها
 وعند اجتماعها بوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير
 ضرورة وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على
 المشي او يقرب الفاعل الى الفعل ويحمله عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة
 التكلف (والرائي وكذا الزفة القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا لفي وهو اسم
 المصدر كانه قال عندنا ازا لافا) والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح
 البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض
 الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول بقلبه عليه اهل
 يقول على عصمة الله تعالى كما قال عليه الصلاة والسلام قيدها وتوكل على الله
 وامر الله تعالى بالمشاورة (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) اقول الحسب بمعنى الحسب
 بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان الاضافة لكونه بمعنى
 الحسب غير حقيقية ذكره في الكشف يقال احسبه الشيء اذا كفاه قيل رد الشارح
 في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى
 الاخبارية ولا على حسبي باعتبار قضيمته معنى يحسني لانه خبر ايضا واجب بان المراد
 بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان يعتبر
 عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبار به والانشائية ورد بان حسبي
 او كان انشاء لكان لاثبات معنى الكفاية لله تعالى كما في ايات اذا كان انشاء يكون
 لاثبات معنى البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى ؛ وبان الاعتبار
 في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جلا متعددا كما صرح به الشرح في
 الشريفة في شرح المفتاح وحواشيه للطول ويمكن ان يقال المقصود اطهار معنى
 التوكل وهو مقدور للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير
 انشاء صرح به صاحب الكشف فتأمل والمتبادر من عبارة القصة وان كان كونها
 زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشف حيث

مطلب
 ٢ حسبي مع الاسئلة
 والاجوبة
 مطلب
 ٣ عطف القصة
 على القصة
 مطلب
 ٤ الاعتبار في عطف
 القصة على القصة
 ان يكون كل
 من الطرفين
 جلا متعددا

قال ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا تجب ان تكون زائدة
على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح وما اعتبره المحقق
الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمر بالعمى والاطلاق
جوابا عن الاعتراض بان اس فيه عطف جل مسوقة لغرض على جل اخر مسوقة
لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى
من انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو والد الف على حسن حاله على قصة زيد
الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على
ما هو العمد فيهما فنفى الباقى فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والازهاق فاسوأ
حاله وما اخسره الى غير ذلك وبشر عمر بالعمى والاطلاق فاحسن حاله وما ارحمه
لا يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق
الشريف عن اصل الرباطة بجوزان بقدر مبتدأ فى المعطوف بقرينة المعطوف
عليه اى وهو نعم الوكيل فتكون اخبارية كالاولى وباتة لاحاجة الى اعتبار تضمين
معنى بحسبى لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز
عطفها على المفردات وعكسه وبحسن اذ اروعى في التفتن نكتة وباتة بجوز عطف
الإنشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وبدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اذ لا مجال للعطف
فيه الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا
مختصا بما بعد القول لحسن قولنا زيدا بوجه صالح وما افسقه ورد عليه بانه محتمل ان
تكون الواو في الآية من المحكى بتقدير المبتدأ فى المعطوف او بقطعة على الخبر المقدم
وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدأ فى المعطوف
يكون اخبارا كالمعطوف عليه وباتة بجوزان بقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره
في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر
كيف يكون ما ذكره كجزة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهب
لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما افسقه من
عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس بحسبى من
عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذى متعلقه
جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة الزامية قصد بها تبكيث
السارخ وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل
وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تأويل بعيد اذ المشهور

مطلب
٢ الجمل التي لها محل
من الاعراب واقعة
موقع المفردات
فيجوز عطفها على
المفردات وبالعكس

تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا بحسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم
 العباد اوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر
 لفظه قلنا بل مجرد ان فيه تقدير ابلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسب
 مع ان كون الانشائية خيرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا مثله او بحسب
 المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهما والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل
 هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتدأ
 ايضا لان المعنى وهو قول في حق نعم الوكيل وهذا مؤدى قواهم وقلنا نعم الوكيل
 وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعن
 الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية
 في توجيه التركيب الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصودا الشارح رد مثل
 هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشف في تفسير قوله تعالى
 بالمتنازدة ولا تكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشائية باقتضاء المقام
 وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص او تحقيق لوجه العطف
 وتبين بطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح ان رد هذا
 التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى
 وما اواهم جهنم ونفس المصير لكن قل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة
 الشارح نوع قدح في التركيب ٢ وقال بعض الافاضل يجوز ان تكون الواو
 استئنافية واعتراضية في آخر الكلام وحالها اي مقولا في حق نعم الوكيل لكن
 قبل وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما
 يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون المقصد
 في الاعتراضية الى تهديد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله واشار
 صاحب الكشف الى ان الحالية قيد لعامل الحال ووصفه في المعنى بخلاف
 الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة ٣ وبقي ههنا فائدة
 مهمة وهي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشائيات بالاخباريات
 وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب يقتضي ان يستعمل
 في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك من فحاشته
 ينبغي ان يقوله كل من يتأذى منه القول فعلم من هذا ان العدول من الاخبار الى
 الى الانشائية انما يكون في امر ذي هول فحقوقك زيد اضربه انما يقال في حقه
 اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه

مطلب
 ٢ الفرق بين الواو
 الاعتراضية
 والحالية
 ٣ من المهمات
 بيان وجه تخصيص
 تقدير القول في
 تأويل الانشائية
 بالاخبارية

لاستحقاقه (قوله وهانا) ٢ اقول فيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مفتي اللبيب وخواشيه على
٣ تسهيل بعدم جوازه (والمالك) ٣ هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من
المالك (والمالك) هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من المالك (والمالك)
بضم الميم يعم التصرف في ذوى العقول وغيرهم (وبكسر الميم يخص بغير العقلاء
ذكره في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم ضبط الشئ
المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر وليس كذلك العكس
(والعبادة) ٤ اسم لفعل مخصوص ابتلى الادعي بفعله تعظيما لله تعالى واختيارا
للاطاعة على الهوى وفي الكشف وهي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجهه
بعض المحققين بان للخضوع حدودا ونهايات ولفظ الغاية شامل لها لكونه اسم
جنس مضافا فصيح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غايات وقيل فعل يؤتى
به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف
هو نفسه تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مخصصة بالمكلف وانته ترك
احد قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون على خلاف
هو النفس والا يلزم ان لا تكون افعال من ساس نفسه وجعلها ساءة فعبادة
لامر ربه بحيث لا نهوى غير رضاه عبادة نعم ذلك غالب فيهم لكن المعتبر فيما
ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية اظهار التذلل
والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ٦ وقيل العبادة لها ثلاث درجات
الاولى ان يعبد الله تعالى طمعا في الثواب وهربا عن العقاب وهو المسمى
بالعبادة والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يشرف بعبادته او يقبل تكليفه
او بالانتساب اليه وهذه على من الاولى لكنهما غير خالصة وهو المسمى
بالعبودية والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه الها وخالقا لكونه عبدا له
والاوهية توجب الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والتذلل وهذا على
الدرجات وهو المستحق بان يسمى العبودية فالعبادة لغوام المؤمنين
والعبودية للخواص من المؤمنين والعبودية لخاص الخواص من المقربين
وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودية لمن له
حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي (قوله لما كان من الواجب اه) ٧ اقول
جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلاث امور
ما هيبة ذلك العلم وبيان الحساسة اليه وموضوعه وقديسكتي بالاو

مطلب
٢ في كلمة هانا
٣ في المالك
المالك
المالك
والمالك
٤ في العبادة
مطلب
٥ في اضافة اقصى
الى الغاية
مطلب
٦ للعبادة ثلاث
درجات
العبادة
العبودية
العبودية
مطلب
٧ من المهمات
الواجبة

والمصنف لم يصدر بهما وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا
 لكنه بدأ بمسافيه تنبيه عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف هكذا غاية
 العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساق الى معرفته بالرسم فابتداءؤه
 بتفسير لفظ التصريف كما ابتداءه بمساهية العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح
 الى ان فيه اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات اخر منها
 ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية كما تعرف الحكمة بغايتها
 ويقال الحكمة استكمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية والعملية وانما
 فعله بناء على التأني بين العلمين او الجريئة ومنه ان المراد بالتصريف هو علم
 الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف الى التصريف معرفة احوال
 التحويل وهو ايضا تعريفه بالغاية ومنها عرف العلم ما هو كثير الوقوع في ذلك
 العلم اهتماما بشأنه كما يقال الحج عرفة والتصريف كلمة الادب فان قيل
 ظاهرا قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله
 يكون على بصيرة في طلبه يدل على ان المراد بالشروع يدل على انه ازيد به التصور
 بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل
 عليه من التبعية لان الواجب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور
 بوجه ما والتصديق بالغاية والمراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع
 بدونها ومن يسان ان تصور ذلك الشيء قدمت للاهتمام (فان قيل يفهم من
 تعاقب امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب يكون بالذات
 وبالفعل وكذا الامتناع ٢ واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا (قلنا المراد بالامكان
 لا يمكن الوقوع المتعارف عادة لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد
 بالامتناع في استتمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود (وقوله على
 بصيرة) ٣ البصيرة في القلب ما يتصور به الانسان كما ان البصر في العين ما يتصور به
 وقيل البصيرة نور في القلب كما ان البصر نور في العين (قوله وان يتصور غايته)
 ٤ اراد بتصور الغاية التصديق بها لان تصور هـ ليس من المقدمات ثم الفعل
 ذاتي ترتيب عليه امر ترتيبا ذاتيا يسمى غايته من حيث انه على طرف الفعل ونهايته
 وفائدة من حيث ترتيبه عليه فيختلفان اعتبارا او يعلمان الافعال
 الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في اقدام الافعال على الفعل يسمى غرض
 القياس اليه وعللة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف
 الغرض فائدة الفعل كما ذا الخطأ في اعتقادها وهو اذا كان مما يشوقه الكل

مطلب
 ٢ الامكان لا يكون
 الا ذاتيا
 مطلب
 ٣ البصيرة
 من المهمات
 ٤ بيان الغاية
 وفائدة والغرض
 والعللة الغائية
 والحكمة
 والمصلحة

طبع يسمى منفعة وقد تطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا
ولاشك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم
الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية وبهذا
يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاعراض
وقد يقال الامر المرتب على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار ان طرف الفعل
وفائدة اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع
اثنان وصالح وهذا كله سائر الاختيارية وغيرها لكن الاختيرين لا يتناولان
من الغير الاختيارية الا لما كان فيه الايجاب ناشئا عن علم اتقاني كافعال الله تعالى
على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورات قد
نوافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفهما فبين العلة الغائية والغرض
عموم من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد تكون بمعنى الفائدة وقد
يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتيبه او لا بان يكون حامل الفعل
فقط مقدم الوجود عليه (وقوله لانه هو السبب) ٢ الضمير ان رجوع الى تصور الغاية
فلا شيء وان رجوع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر (واما قول القاضى فى تفسير
قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ان تذكير المبتدأ بالنظر الى
الخبر ففيه تأمل اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير
بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو فى لفظها ولهذا
يقال مؤنث لفظي ويمكن ان يقال اذا اشهر المسمى فى ضمن اطلاق لفظ عليه بلاحظ
ذلك المسمى فى ضمن هذا اللفظ وبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث فى الاشارة اليه
ورجع الضمير ونظيره كثير واماما يقال من ان تأنيث الغاية ليس بعقيقى
كنا تأنيث الرحمة والعرفه والنكرة فخرج عن قانون النكسة لانهم
لم يفرقوا فى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقى الا ان يقال ان من
اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا (وقوله على وجه يتضمن
فائدته) اى معرفة غايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا بها (وقوله
منعضا لاعتناء الغرض) ذاكرا له بقوله فى اللغة التغير (وقوله اشعارا بالنسبة)
الشعور ادراك من غير اشتباث وهو اول مراتب العلوم وكأنه ادراك متزلزل
ولذلك لا يطلق فى حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو
ما الى الجسد من الثياب وشمرت كذا وقد يؤخذ من مس الشعر ويغيره
عن اللمس ومنه استعمال الشاعر للحواس (فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك

مطلب
٢ يجوز
تذكير المبتدأ
باعتبار الخبر

مطلب
 ٢ حس اللبس اعم
 من حس البصر
 والسمع مهمه
 ٣ في المناسبة
 الواقعة في تعيين
 بعض اللفاظ
 بازاء بعض المعاني
 هل ترعى مطردة
 ٤ في الفاء التعقيدية
 مطلب
 ٥ فائدة لطيفة فيما
 تستعمل فيه كلمة
 الفاء من المعاني
 مهمه
 ٦ في الخطاب العام
 مطلب
 ٧ مهمه في عموم
 الخطاب وهو
 على سبيل البدل
 اذا كان ضمير
 الخطاب واحدا
 او متنى وعلى سبيل
 الشمول اذا كان
 جمعا
 مطلب
 ٨ خطاب عام
 بصيغة الجمع
 لم يوجد في الكلام
 الفصيح

ابلى في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر ٢ لان حس اللبس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان ٣ واعلم ان تعيين بعض اللفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات اللغوية في عبارات المناسبات واعتبار المرححات (وقوله فقال) الفاء قد يغيب كون المذكور بعدها كلاما مرتباً في الذكر على ما قبله من غير قصد الى ان مضمونه عقيب مضمون ما قبله في الزمان وهو التعقيب المذكور ومن هذا القبيل عطف تفصيل الجمل نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال ونحو توصف فعل وجهه ويديه ورجليه ومسمع رأسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل الجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف والمحجب ان صاحب الكشاف حل قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل لندائه ٥ وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى الواو وبمعنى الى وللاعتراض والاستئناف والتعليل والتفصيل وزائدة (وقوله بالخطاب العام) ٦ اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كللى لكن شرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازاً على كلا التقديرين ٧ لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لاعتبار ارادة مفهوم كللى بل المهم والاهم اذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحداً كان او اكثر وقد يترك الى غيره ليعلم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى واوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر المشائين الى المساجد في الظلم بانور التمام يوم القيامة وقول الشاعر * اذا انت اكرمت الكريم ملكته * وان انت اكرمت اللئيم تمردا * ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتأتى منه الرؤية وكل من يتأتى منه البشارة وكل من يتأتى منه الاكرام فله مدخل في هذا الخطاب ٨ ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهراً اذا كان ضمير الخطاب واحداً او متنى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر (وقوله اعلم) ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم خطاب من التكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصاً وخاطبه فار قيل هل يجوز كونه التثنية اعلى مذهب من لم بشرط سبق التمييز بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما فله نعم اذا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرمانى في شرح

البخارى ٢ وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنزوع للمنتزع منه ليرتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما يريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر ٣ ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشأنه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيه السامع على ان ما يلقي اليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينبه السامع له ولصغى اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه بكيته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه ٤ فاذا ازداد الاعتناء يؤخرون ويضمون اليه الفاء تقريراً وتثبيتاً يعني اذا تقرر هذا وجب عليك علمه فاعلم ذلك ولكن على بال منك او فتأمل او اعرفه فانه دقيق ٥ والعلم يقال لادراك الكلبي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المبوق بالعدم والاخير من الادراكين بشئ واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة الكون لا يعلم الا العلماء بالله ينافية اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من على رضى الله عنه الباء بمعنى اللام مجازاً لاصلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى اربعين صباحاً ظهرت بتابع الحكمة من قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلاثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم انفكك (قوله تقول صرفت الشئ اى غيرته) اقول اعلم ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر باى لكن قال الشارح الهادى اذ فسرته جلة فعلية مسندة الى ضمير التكليم باى ضمنت تاء الضمير تقول استكتمته سرى اى سأتة كتم سرى بضم تاء سأتة لانك تحكى كلامه المعبر عن نفسه واذا فسرته باذا ففحت وقلت اذا سأتة كتمته لانك تخاطبه اى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل في بعض شروح الكشاف السرفيه ان اى مفسرة فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله ٧ ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء المفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء قال الفاضل ولا ناخسرو رجح الله لا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازى في شرح الكشاف قوله يقال لقيه ولاقيه اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال غائب فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستفاضة فوات المناسبة فالعبر به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة

مطلب
٢ في التجريد
والالتفات
مطلب
٣ يعرف فيه كلمة
مهمه اعلم
٤ اذا ازداد الاعتناء
بامر يضمنون الى
لفظ اعلم الفاء
مهمه
٥ في العلم والمعرفة
مهمه
٦ في التفسير
باذا والتفسير باى
مطلب
٧ التفسير باى واذا
مهمه
٨ في كنه تقول
وكلمة يقال

المعنى فمنوع لان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه وضع المزموم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان ما قاله العلامة صحيح بالا اعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معناه الحق وهو ضد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الأجزاء والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس بل لازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع المزموم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض العلامة بنعم لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالمنحصرى والسكاني ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفقاع من ان مثل انا الذى ستمنى احي حيدرته ومثل اتم قوم تجهلون مما سلف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب الانفات فأنامل فيه ليظهر لك ما فيه ٢ فان قيل قد نص الادباء على ان جمع المفسر المفسر باطل وههنا قد جمعنا حيث قال صرفت الشئ اى غيرته قلنا بطلان الجمع عالم ينشأ الابهام فى المفسر لا بحذفه واما المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد كذا ذكر الشريف فى راسى الوافية وابنه فى الرشاد شرح الارشاد وقوله ٣ (وهو ما وضعه له واضع لغة العرب) اى المعنى اللغوى ما وضع واضع لغة العرب لفظ التصريف لذلك المعنى اللغوى وقس عليه الصناعى قيل استعمال كلمة ما فى التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على اختيار المتقدمين واما لانه من ذكر العام واردة الخاص وقد يقال كلمة ما من الانفاط العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما فى بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم تعتق لان الشرط ان يكون جميع ما فى البطن غلاما لكون ما عاما لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك لاننا نقول بناء الامر على التيسر دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا والجواب ان عموم ما ليس بل لازم فلا يرد شئ ٤ اختلفوا فى واضع لغة العرب فذهب المحققون كابن الحسن الاشعرى الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الآخرون الى ان الواضع هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع

مهمه
٢ هل يجوز الجمع
بين المفسر
والمفسر عنه
مطلب
٣ استعمال كلمة ما
فى التعريف
مهمه
٤ فى واضع لغة
العرب

وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر ٢ وقبل اول من تكلم بالعربية
اسماعيل بن ابراهيم الهامان الله تعالى (قوله واللغة الالفاظ الموضوعية) اقول
قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اعراضهم قال الرازي
في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع ٣ لا يقال لام التعريف بطل الجمعية
فهذا الجمع والمفرد سواء لاننا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانفرد
الامر من ممنوع ولو سلم فاستمر هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار
بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد
حياته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذ لم يكن
الاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات
فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشافي اوائل شرح الهداية
لما قالوا في مسألة الخلع والافرار والوصية في قولهم اخلعني على ما في يدي
من الدراهم وقوله افلان على من الدراهم وقوله اوصيت افلان بالدراهم من انه
ينصرف الى ثلاثة ذراهم في هذه الصور الثلاث لانهم اقل الجمع قلنا ما ذكر
في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون
في موضع النفي او الاثبات نص عليه في الهداية وانهما في البسوط في كتاب
الشهادة ٤ ولان نقول اللفظ في الاصل مصدر فيجوز القليل والكثير كما مصدر
فانهم قالوا في قوله تعالى وجهل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا رقعا
لم يجمع السمع ولم يثن رقعا وان كان بمعنى مرتوقين لكونه في الاصل مصدرا
(وقوله من اني بالكسر بلغي) بالفتح اني على وزن فاعل بفتح الفاء والعين لان
مصدر باب علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفتح فرح فرحا واذا كان منعيا
يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون
العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لني مصدرا
لغو وانني فاعل اعلال عصا وورحي (وقوله اذلهج بالكلام) اي تلفظ به والمراد
بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا لكاهنتين او غيره وفي شرح
البديع للاصفهاني اللغة في اللغة التلظظ بما لا يعني يقال لغا بلغوا لغة اذ انكلم
بما لم يفد واللهجة بسكون الهاء اللسان وقد يتحرك فيقال فلان فصيح اللهج
وسمي الالفاظ الموضوع لغة لان اللسان يلهم بها وقوله واصلها اني او لغو
والهاء عوض والجمع لني بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم
بفتح التاء لانه شبهها بالبناء التي يوقف عليها اهاه والتسبة اليها لغوي ولا يقال

مهمة
٢ اول من تكلم
بالعربية اسماعيل
عليه السلام
مطلب
٣ لام التعريف
يبطل الجمعية
مطلب
٤ اللفظ في الاصل
مصدر في الكلام

يقعها كذا في الصحاح (قوله مثل برة وبري) البرة حلقة من صفر تجعل في لحم انف
 البعير وقال الاصمعي يجعل في احد جانبي المنخرين وقال ورد بما كانت البرة من شعر
 وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة قال ابو علي
 واصل البرة برة جئت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها برة
 بالضم نحو خصله وخصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا فمراد النحر ببقوله مثل
 برة وبرى انه مثله وزنا اصلا (قوله والبه اشار بقوله وفي الصناعة) اقول جعل
 المعنى الصناعي للتصريف مشارا اليه مع انه مصرح به تبيينها على جلالة قدره
 وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء قد اسرتم الى كذا مع انه مصرح به على
 ان استعمال الاشارة في الصريح اذا لم تقع في مقابله كثير^٣ ولغظا اشار ان استعمال
 على يكون المراد الاشارة بالرأى وان استعمال بالي يكون المراد الاشارة باليد في
 استعماله هم نابالي تنزيل للمشار اليه المعقول منزلة المحسوس تبيينها على قوة ظهوره
 وكما انكشافه (وقوله الصناعة) الصناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات
 وبالكسر في المعاني وقيل الصناعة بكسر الصاد حرف الصانع وقيل هي اخص
 من الحرفة لانها يحتاج في حصولها الى المزاولة والصناعة بالفتح عمله والصناعة
 قد تطلق على ملكة يقدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة
 لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانهم المطلوبون
 من العلوم العملية (وقوله وهي العلم الحاصل من الترن على العمل) مرن على
 لشي يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرنا ومرنا وانه تعود واستمر عليه وقيل
 الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك
 العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او كعلم الطب والاول هو المسمى
 بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارنه الرجل حتى صار كالخرفه له
 يسمى صناعة سواء كان حصوله بمزاولة العمل او لا (وقوله والمراد ههنا صناعة
 التصريف) هذه الاضافة بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف
 ولا مية ان اريد به التحويل الخصوص (وقوله في الاصطلاح) اشارة الى ان المراد
 بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل غالبا
 في العلم الذي يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل
 معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم تحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق
 وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شيء باسم ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام
 متعارف بين طائفة مخصوصة (قوله تحويل الاصل الواحد) الواحد فاعل في

٢ في كلمة برة واستعما

لها

مطلب

٣ ان استعمال الاشار

على يكون المراد

الاشارة بالرأى

٤ في الصناعة

٥ الصناعة

٦ الترن

في الاصطلاح

المتوحد وقد يطلق الواحد على الذي هو مبدأ العدد ٢ والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شئ في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل احد واحد حذف الواو وابدلت منها الهمزة ٣ والاصل الواحد ما جعل مأخذا للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشئ ما يبنى عليه ذلك الشئ والاشياء المأخوذة مبنية عليه وواحد الان الالة حقة فان تكون واحدة بالنسبة الى المسلول (قوله والاصل ما يبنى عليه الشئ) اقول يبنى اما على صيغة المجهر ولا نه يجي متعديا قال في الصحاح ابني دارا وبني بمعنى واما على صيغة المعلوم يقال بني عليه فابني ولو قيد بقوله من حيث يبنى عليه لكان اولي اذرب اصل يكون مبنيا على غيره ثم البناء شامل للحسي كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على دوحته وللغلي كابتناء الافعال على المصادر والحكم على دلائله والاحكام على القواعد الكلية والمعلولات على علاماتها فان قلت ابتناء الشئ على الشئ اضافة بينهم ما هو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشئتين محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالحاج اليه وردبانه لا يطرده اعدم صدقه على الالة الفاعلية والصورية والغائية والشروط واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لاسيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون اعم بحيث لا يفيد الامتياز الا عن بعض ما عدا الحد ودوان الغرض من تفسير الشئ قد يكون تميزه عن شئ معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط المساواة كما صرح به في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا (وقوله الى امثلة ٦) وهي الجزئيات التي تذكر لا بضاح القواعد وابصا لها الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من القرء آن او الحديث او كلام من يوثق به من العرب فهي باخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية الجزئية (قوله وهي الكلم باعتبار هيئات) اقول الكلم جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور وحقق ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الاعلى ما فوق الاثنين لاجمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح واللباب ٧ والكلمة في لغة العرب تقع على كل جزء من الكلام اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجمال واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى

٢ في الواحد والاحد والفرق بينهما
٣ في الاصل الواحد مطلب
٤ الابتداء على قسمين حسي وعقلي
٥ في التعريف بالاعم هل يجوز
٦ في الامثلة في الشواهد
٧ في الكلمة

الجرح واراد بالكلم المشتقات افعل لا كانت اراسماء لا الجوامد والحروف
بطريق ذكر العام وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز ٢ اذ العام لا يدل على الخاص
باحدى الدلالات الثلاث ذكره في مصباح المتعاشق وحاشية تفسير القاضي وفيه
انه يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه
حينئذ لا يبقى عاما وقال الشارح في المطول اذ اطلق افظ العام على الخاص لا
باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شي كما اذا رأيت زيدا
فقلت رأيت انسانا ورأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له
الكنة قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او طمئنته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن اذ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى انهم يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص و يمتضون ايضا بانه لادلة للعام على
الخاص بوجه من الوجوه ومنها عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف الكلم
اذ الكلم انما يكون كلما بعد عرض الهيئة وسمها كل ما باعتبار ما يؤول اليه
او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده ايلالا والحروف مع
الهيئة وذكر الهيئة بمدى تنصبص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره
فان الصفة ما قام بغيره (وقوله من الحركات والسكنات) اراد بهما الجنس المتناول
للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى منع الخلل لا يمتنع بضرب ٣ والمعتبر في
شخص الصيغة شخص الحركات فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص
الحركات كما اختلافها في ضرب وطلب مثلا مع اتحادها بالنوع ٤ والمعتبر في نوعها
نوع الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كما اختلافها في
ضرب وضرب (وقوله وتقديم بعض الحروف) اعتبار التقديم والتأخير في مفهوم
الهيئة الاحتراز عن هيئة ضرب اذا صدر عن ثلاثة اشخاص دفعة على وجه
يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعتراض عليه بانها لو كانتا معتبرين في مفهوم الهيئة
لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع
كما ان اختلاف الحركة كذلك فيلزم ان تكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة
ريض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير
لا شخصهما والمقدم والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير

٢ العام لا يدل
على الخاص
اصلا ويجوز
دلالة العام على
الخاص مع القرينة
على قول
مطلب
٣ المعتبر في شخص
الصيغة شخص
الحركات
مطلب
٤ المعتبر في نوع
الصيغة نوع
الحركات

وان اختلف شخصيهما ٢ وبقى ههنا شيء وهو ان صبغة فاعل مخالفة بالنوع
 لصبغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع
 الحركات والسكنات متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل
 واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لا يكاد اذا قدمت شي على شيء فقد
 خرت المتقدم عليه عن المقدم وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق
 فكأنه اعتبر القصد اذ ذكره تأكيذا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة
 ولا يستقدمون (قوله وهو في الاصل مصدر ميمي) ٣ اقول المعنى يمكن ان يعتبر
 مصدر المعلوم او المجهول وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع المفعول
 وضرب الامر موضع مضروب الامر وان يعتبر اسم مكان على مفعول وان يعتبر اسم
 مفعول مخفف معنى بالتشديد والفجدة وانى منع كونه اسم مفعول ببناء على انه ليس
 بشدد وهو ليس بقوى وامامنا فشفة جمال الدين الاقصر اثنى بان صحة اطلاق
 المصدر على المفعول انما سمعت في غير المي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير
 المي صحته فيه وما في شرح اللبيب للسيد عبد الله من ان المجهود في هذا استعمال
 المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعبر في صحة التجوز وجود العلاقة
 وسماع نوعهما من العرب لا سماع شخصهما او قال جمال الدين الاقصر اثنى ٤ لانحول
 معنى المصدر ببناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير انفسا نعمة لولانا الحق القنارى
 ٥ ان صبغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة
 الحاصلة منها للمتعلم معنوية كانت او حدية كهيئة الحركة الحاصلة من
 الحركة وتسمى ٦ الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالحركة
 والقائية من الحركة والقيام والافعال والمفعول وذلك في التعدى كالعالمية
 والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدى قد
 يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين
 اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعددا ولا قائل به
 لابل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه
 (اقوله وهو ما يراد من اللفظ) اقول وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من
 اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء الشيء فذلك الشيء من حيث انه يدل عليه اللفظ
 يسمى مدلول او من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى
 مفهوم ما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى
 في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثل يقال لكل

مهمة لطيفة
 مطلب
 ٢ في اصل المعنى في
 صحة اطلاق المصدر
 على المفعول

مهمه
 ٣ هل ينحول المعنى
 المصدرى ببناء
 الفعل للمفعول

مطلب
 ٤ في المصدر
 مطلب
 ٥ الحاصل بالمصدر
 مطلب

٦ استعمال المصدر
 في المعنى الحاصل
 بالمصدر استعمال
 الشيء في لازم معناه
 في المدلول والمعنى
 والمفهوم والمسمى

من زيد وبكر وعمر مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قديم من
المسمى لتأوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعاني بالمقصودة
مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول او بالتصريح في الثاني لانا كيد
(وقوله لاجل ٢) هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا جشاء استعمال في تعليل
الجناسات كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته اي جنبته ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تعليل (قوله ولا تحصل تلك المعاني الا بها) اقول اي لا تحصل
افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان
يقال لا تستغاد الابها ليدل على ما ذكرتم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لاحقيق
فلا يراد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة ٣ اعلم ان الكلام الوارد لامر
خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصده معناه الحقيقي بل هو مسلوب
الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام ينبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في
شرح قول صاحب الكشف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى واني
فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصل الى المبالغة في الكثرة
والمعبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان
كان قديلا حظ لالانه مقصود بل لا يتناول منه الى ما هو المقصود وبذلك تدفع
الشكوك والاهوام عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لامر خطابي
يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم فان ما يجعل في الاذن
رؤس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا يجوز في افظ الاصابع والالفاظ المبالغة كما
يفوت اذا كان افظ العدل مجازا عن العادل في قولك رجل عدل وكقوله عليه
السلام في قوله تعلموا الفرقأ نض وعلموها الناس فانها نصف العلم فان المراد المبالغة
في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتم على العالمين (قوله وفي هذا تنبيه على ان
هذا العلم محتاج اليه) اقول لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها
اذا كان مقصورا على حصول الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم
محتاجا اليه (قوله مثلا الضرب هو الاصل الواحد الخ) قول قوله من الضرب
الحادث في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران
الحادث اعني مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان
ولا يرد بمثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى من الافعال المستعملة في حق الله تعالى
لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو حادث (وقوله والخال) تقديمه لتقديمه
في الوجود اولين الفهم اليه عند الاطلاق اوليله الى رجحان كون المضارع

٢ في لفظ اجل

مهجه

٣ الكلام الخطابي

الذي لا يطابق

الواقع لا يقصده

معناه الحقيقي بل

يراد به المعنى

المناسب للمقام

حقيقة فيه كما يشير اليه في بحث المضارع (وقوله والمناسبة بينهما ظاهرة) اي بين
التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل تغييرا والتغيير قد يكون
مع التحويل هذا ما ذكره آنفا من ان التعرض للمعنى اللغوي اشعارا للمناسبة
بين معنيين (قوله والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف) اقول لان الظاهر
ان المصنف قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف
علم التصريف تسهيلات للمتعلم فلا يرد ان التعريف بلفظ يصحح الخرج المسائل
التي لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون تحويل المصدر المعين
كالضرب مثلا تصريف اصدق التعريف عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين
الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان
قولنا تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف بالمواطأة لان العلم
من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على
المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف علم بتحويل الاصل الواحد انتهى
ولما لم يمكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه
تحويلا الى فهم الطالبين (قوله الذي هو معرفة احوال الابنية) قال بعض
الفضلاء في تعريف التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي
ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج حينئذ
عنه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك وانما قيدنا ببعض لان بعضها
داخل في البنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شدد بشدوا اذا كان في كلمتين
حينئذ يكون داخلا في الاحوال لانه جال بطرا على الكلمة من كلمة اخرى
ويخرج ايضا حينئذ بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وانما
قيدنا ببعض لان البعض الآخر داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة
اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وقبح القاف
في انطلق ويخرج ايضا حينئذ احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم
لان الوقف على جمع وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا
الى بناء الكلمة واورد على هذا الحدان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم اكن
اخذ به من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة
الى المضاعف استنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف
وهي منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس
بمخرجها اذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد

في تعريف التصريف

ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس ابنية الكلم والاضافة
فيه كافي قولهم شجر الاراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال
هي ابنية الكلم هكذا ذكره ولكن التحقيق في هذا الموضوع ان يقال المراد بابنية
الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها بالموضوعه هي لها
باعتبار كونها مادة للكلمه وباحوال الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل
غرض كاذكره بعض الفضلاء في نصريفه واذا كان كذلك فلا بد من زياده قولنا
احوال اي طبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفه الابنية
ليست منه فانه انما هو علم يقو اعد تعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع
والامر والتهى الى غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس
الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر فيه ليظهر لك ما فيه (قوله واختيار التحويل
على التغير) اقول ٢ قيل الفرق بين التحويل والتغير ان التغير لا يكون الا متعديا
يقال غيرت الشي فغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل
في الذوات والتغير في الصفات وقيل التحويل اخص من التغير كافي الشرح
(قوله قال في المغرب) اقول ٣ هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي
صاحب المصباح في النحو واكثر تعلقه باللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا اطول
منه سماه بالمغرب بالعين المهملة يحيل بيان بعض اللغات اليه (قوله الى وضع آخر)
٤ اقول وهو في اصل الموضوع افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران
آخرون اخرى اخر بان اخريات واخرو ومعنى آخر في الاصل اشدنا خيرا ثم نقل الى
معنى غيره فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من
جنس المذكور او لا فلا يقال جاءني زيد وجار آخر ولا امرأه اخرى فاذا قيل جاءني
زيد واخريه فهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات
واو آخر في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما هو حقه نحو جاءني زيد في اخريات
الناس اي في الجماعة المتأخرة فلما خرج اخرو سارت صاربه ص معنى التفضيل
استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل اخر
في قوله تعالى فعدة من ايام اخر جع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وانما
يجمع عليه اخرى فمواجهه قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما
كان من التماسك بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانه في ناقصات العقل فكان
آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد (قوله قال في الصحاح التحويل النقل)
اقول الواقع في الصحاح التحول النقل من موضع الى موضع وليس وقع فيه حول

مطلب
٢ في الفرق بين
التحويل والتغير

مهمه
٣ صاحب كتاب
المغرب في اللغة
هو الامام المطرزي
وهو صاحب
المصباح في النحو
مهمه
٤ في بيان افظ الاخر

فاصر اجاز الشرح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي هو مصدر حول فاصرا
 بمعنى الثقل ٢ ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى صحيح يقال صححه فهو
 صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنته الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح
 وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان ثبت رواية
 عن مصنفه ٣ وهو اسمعيل ابو نصر بن جاد الجوهري تلقى الامه كتابه بالقبول
 ولا بن يرى عليه حواش مفيدة توفي سنة ثلاث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت
 في معجم الادباء كان من قاراب وهي من بلاد الترك وكان من اذكى العالم اخذ عن
 حاله ابراهيم الفارابي وعن السبراني والفارسي ودخل بلاد ببيعة ومصر فاقام
 بهامدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فائزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم
 جهده فاقام بنيسابور مدة ورزق في اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا بذكر مع
 ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات مزديا من سطح داره وقيل تغير عقله وعمل له
 دفنين وشدهما كالجناسين وقال اريد ان اطبر ووقع من علوفه لقال وقيل
 انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيضها تليذله يقال له ابراهيم بن
 صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمي (قوله وحول ايضا يتعدى بنفسه
 ولا يتعدى) ٤ اقول كلمة ايضا لا تستعمل الا مع الشئين بينهما توافق ويمكن
 استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئين نحو جاني ايضا مقتصر اعليه لفظا
 او تقدير او بالوافق نحو جاني ومات ايضا وبما كان الاستغناء نحو اخنصم زيد
 وعمر وايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سمعا
 او حال حذف عاملها وصاحبها ٥ واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في موضع
 متعدي بنفسه وفي موضع لازما ومثل هذا كثير في كلام العرب ترتقي الى مائة
 وستين مثل افادوا ناء وامروا وسعوا قبل واوحش واحصوا وانظموا واثقلوا واخبروا
 واجلوا واحوجوا فاطلب البواني في الدستور من كتب اللغة (قوله والاسم منه
 الحول) اقول قال الازهرى الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم
 والمصدر على وزن واحد كاسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا
 في جامع اللغة (قوله ولا يخفى انك تنقل حرف الضرب الى ضرب ويضرب وغير
 هما اقول ولا توجد صيغة خالية عن النقل والنقل يستلزم التغير ضرورة استلزام
 الخاص العام فيكون التحويل اولي من التغير لانه لو استعمل التغير بدل التحويل
 لذهب الوهم الى ان تغير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه
 اهم منه فيبغى ان يوجد في مادة لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم وقوله لانه

مطلب
 ٢ في صحيح لفظ
 الصحاح

مهمه
 ٣ في مصنف
 كتاب الصحاح

مطلب
 ٤ يعرف فيه انتصاب
 كلمة ايضا واستعماله

في اعراب ايضا
 من المهمات
 ٥ في ان الفعل الواحد
 قد يستعمل في موضع
 متعدي وفي آخر لازما
 وترتقي مثل هذا الى
 مائة وستين مثالا

اخص من التصريف اى بمعنى التغير والتفسير بالاخص ممنوع فيه بحث لانهم
قالوا التفسير على قسمين ٢ تفسير اسمى وتفسير حقيقى والاول يكون للماهية
الاعتبارية والثانى للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بقسميه
وبفهم منه قطعاً جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل ينبغي ان لا يجوز تفسير
التصريف اصطلاحاً بالتحويل لعين ما ذكرتم قلنا ليس التفسير الاصطلاحى
لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان يظهر بالتأمل (قوله ثم
التعريف يشتمل على العلل الاربع) اقول اعترض عليه بان العلل مباحة للمعلول
فلا يعرف بها وبان مادة الشئ وصورته لا بد وان تكون اداخلتين فيه والاصل
الواحد وهينئذ ليس كذلك بالنسبة الى التصريف لانه على ما عرفه هو الفعل
المخصوص وهو التحويل وليس للفعل مادة وصوره واجيب بان المراد من
٣ التعريف بالعلل الاربع ليس ان تكون هى بانفسها معرفة بل المراد انه يؤخذ
للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اى ما يصلح ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق
بين المعرفة والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف
بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالذات من العلل المحمولة على
المعرف وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل محمولات
بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع وهى
تحويل الاصل محمول واحد فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور من تنمة التحويل
ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه التحويل اعنى الابنية والصنيع اظهرت المادة
والصورة للاصل والهيئة وقد اوجب عن الاعتراض الاول بان المعرفة بمجموع
العلل لا لكل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع محمولاً وان لم يكن
كل واحد على حدة كذلك وبان كون المعرفة بمحمولاتها هو في بعض ماهيات
الحقيقة المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمتحولات والبيت ورد عليه بان
العلل ان اخذت مجموعة تكون علة تامة وان اخذت بخلافها تكون علة ناقصة
وكل منهما لكونه مغايراً للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرفة على
ما قبل كما يجب ان يكون محمولاً كذلك اجزاء المعرفة يجب ان تكون محمولة على
المشهور وبانه يخالف لما هو المشهور بين الجمهور ومن ان المعرفة يجب ان يكون
متساوياً بالمعرفة في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين او متصادفاً
له في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحمول والغاية هو
حصول المسمى المقصودة لتحقيق وكون الاصل الواحد هو المادة والتحويل

مطلب
٢ في التفسير
الاسمى والتفسير
الحقيقى
مطلبت
٣ التعريف بالعلل
الاربع

هي الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض لا مادة له ولا صورة له وقد يشاقش فيه بالمنع ثم ترك النهاء في اربع علامة التأنيت واثباته قيل للتذكير ذكره في شرح الباب وهو يخالف ما ذكره في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التأنيت من الثلاثة الى العشرة بالمد كردون المؤنث من ان المعد والمد ذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق النساء بعدده واذا حلقة لم يلحق بالمؤنث للفرق بينهما فلهذا صريح في ان التأنيت وقال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرفون انث ثلاثة انفس على تأويل الشخص واعلم ان ما هو وقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه او لا ٣ والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا في المعلوم او لا والاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية او لا والاول الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلوم منه او لا جله اولامنه ولا جله والاول الفاعل والثاني الغاية والثالث اما ان يكون المعلوم حالا فيه قائما به او لا والاول الموضوع والحل والثاني اما ان يكون المعلوم موقفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والآلات والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات (قوله وبدل بالانترام على الفاعل) اقول يريد به الانترام العر في الاعتبار عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل (قوله وحصول المعاني هي الغاية) اقول كالجولس في السرير على ما قالوا وفيه ان الجولس كحصول المعاني متأخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورهما (قوله الحصول هو الواضع ام غيره) اقول ٤ فان قيل الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر في معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليهما احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كان ما يلي الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك قلنا تقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدأ في المعطوف ان عطفت على الجملة ولا فلا ٥ على ان الرضى قال تجوز المخالفة بين ماولى الهمزة وام في نحو واعندك زيدام عرو واز يد عندك ام في اندار والفيت زيدا ام عمرا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعاذل واجيب انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومساخاتهم في تراكيهم (قوله قلت الظاهر انه كل من يصلح لذلك) اقول قيل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لكانت

مهمه
٢ اثبات التأنيت
في المذكور مختلف
في كونه للتذكير
اول التأنيت
مطلب
٣ في العلة التامة
مطلب
٤ في كلمة ام المتصلة
مطلب
٥ تجوز المخالفة
بين ماولى الهمزة
وام

لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فان تركيب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل ربما انجزم بانه لم يوضع هذا التركيب المخصوص ٢ والجواب اننا لانسلم الملازمة وانما تصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا يرى ان هيئات تركيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها في جميع اللغات على اي وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التركيب اذ له ان يطبق تأليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مفوضا اليه بالكتابة اذ لا بد من رعاية القواعد العربية (قوله في العرف) ٣ وهو خاص ان اطائفة مخصوصة وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطبع السليمة تشملها وقد يفرق بينهم ما يسهل مما لا يسهل في الاعمال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة تقيد لفظا بالفرس وعلى اي العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كاللحم فانه لا يقيد لفظا بالما كقول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص به والمبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي (قوله في التحقيق) هو رجع الشيء الى محض التحقيق والاثبات في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة (قوله هو الواضع) وههنا فائدة جلية ٤ وهي ان الواضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحديثا اما ان يكون الموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كلياً ويعين اللفظ بازائه كعامات النكرات ٥ او يكون الموضوع عاماً والموضوع له خاصين بان يتصور معنى كلياً ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالضممرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاي وحيث وغيرهما ٦ يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم توضع له ولهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد

مطلب
٢ الهيئة التركيبية
موضوع لمعنى
بالتنوع
مطلب
٣ العرف على
نوعين خاص
وعام
والعادة
مطلب
٤ في الوضع
الشخصي
مطلب
٥ في كون الوضع
عاماً والموضوع له
خاصاً

من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع
في حيز بيص وقال ان الضمائر واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان
الواضع شرط ان لا تستعمل الا في جزئيات تلك الكلمات ولو صح ما قاله لكان
انوانت وهو مجازات لاحقائى لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها
من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بماثلة تادرة ٢ واما كون
الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول ٣ واما نوعى ان اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو
متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل اسم
آخره الف او باء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردى من مدلول ما الحق
باآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع
من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجمع تلك المسميات الى غير ذلك
ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب
وعامة الافعال والمستثقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة
وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو
عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى اولم
يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالة عليه وفهمه
بينه عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز لتجاوز المعنى الاصلى ٤ ثم الوضع
النوعى ثلاثة انواع كالشخصى الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له
كوضع اعلام اجناس الصبيغ من فعل بفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة
الطيران على تركيب فعل فانها كلها اعلام لاجناس الصبيغ الموزونة هي بها
وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلى هو مفهوم ما يطرأ على تركيب فعل
فوضع كل منها وضعانوعيا في ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما يوزن به من الصبيغ
فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا يتنافى الوضع
النوعى لان العموم في الوضع النوعى في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو
باعتبار الوضع لان مقابله عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار
ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم والثانى وضع عام مع عموم الموضوع له
كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع عامة

مطلب
٢ في كون الوضع
خاصا والموضوع له
عاما

مطلب
٣ في الوضع النوعى
مهممة

يجب حفظها
٤ الوضع النوعى
ثلاثة انواع
كالشخصى

الافعال فانها موضوعة بالتوسع بملاحظة عنوان كلى شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلى فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة للدلالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصى والقسم الاول من النوعى المذكور اولا فاعلم ذلك فانه يتفكك في مواضع (قوله اى اشتق الامثلة منه) اقول الاشتقاق ٢ في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح بمحدثارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لالى عمله فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث انه يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد اى علمك بين اللفظين تناسبا في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول والمعنى وله ثلاثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون التركيب نحو جذب من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نفع من النفع واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ٣ ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استوق وتنجير واستنجير وتجوهر وتنجسم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثى المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تأنق في رعيه الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمثناة مفعلة من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكديان كذا قال صاحب الكشف وقال اكل الدين في شرحه للشارق ولو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولنا واعترض عليه من وجوه الاول انه لابد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا لتيان بحرف لفظ في لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيه فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسوييف مشتق من سوف وهو حرف اجاما واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التصريفين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصلها الفعل ولا قائل

٢ في الاشتقاق
الصغير في الكبير
في الاكبر
من المهمات
٣ الاشتقاق كما يكون
في الاحداث
قد يكون في الاعيان

يكون الحرف اصلا وقولهم التسوييف مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا
منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه
يفتضى عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله اقرب الى الضبط قرب
قد يجي من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال
اليتيم وقد يجي من باب حسن فيكون لازما ٢ فلا يستعمل الابن بمعنى الى وقد
اضطرر استعمالهم افعال التفضيل من قرب بالي لثلاثتهم في اول الوهلة التباس
من الصلة بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية ٣ وتعلق حرفي جر بمعنى واحد
بمعامل واحد حيث لا يصح الابدال عند وجودها مثل مررت بزيد بمرور مع
ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص يغني عن
صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعال التفضيل المستعمل بمن ادفع
الالتباس ذكره التفاسراني في حواشي الكشاف نعم يخدش الوجه الثاني
قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا
فان توهم هذا التعلق ثابت فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكر نكته والنكته لا تطرد
واستعماله بالي في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه
الصحة في الاول تعلق الظرف الاول بالاطلاق والثاني بالمقيد ذكره صاحب
الكشاف هذا يعتبر امثاله مثل قولك اكلت من بسنتك من العنب (قوله
والعمدة في اسند لاهم ان المصدر) اقول والعمدة هي بضم العين ما يعتمد عليه
وقوله واجيب مأخوذ من جاب الفلاة اذا قطعت ٤ سمي الجواب جوابا لقطع
كلام القائل وقوله وتأخير الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه
والا لزم كون الفعل متأخرا فاجاب بقوله وتأخير الفعل الخ وقوله فتأمل
واعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات والصفات ليس بحجة علينا
بل حجة لنا اذن نحن نقول على طريق القياس كانه اصل في الاعلال بالاتفاق
فليكن هو اصلا فيما فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا عدد ونعد ونعدا اذ ليس فيها
جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه
على المتفق عليه فامر المحقق بالتأمل في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل
احدهما اصلا في محل والاخر في آخر اولى رعاية للتعادل (قوله واعلم ان المراد
بالمصدر المصدر المجرد) اقول يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر
هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل

مهمه
٢ لا يستعمل القرب
الابن بمعنى الى
مهمه
يجب حفظها
٣ تعلق حرفي جر
لمعنى واحد بمعامل
واحد حيث لا يصح
الابدال فهو باطل
مطلب
٤ في لفظ الجواب

٢ وفي التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيـ
فيه الفعل بالحرف والمعنى متنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل
ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم
فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بهما من المزيـد فيه لان
حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيـد فيه مشتق من المصدر
المجرد فالموافقة اللفظية متفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف
وحينئذ يستقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلاه هو بعينه الكرم فيكون
بالحقيقة الكرم موافقا للاكرام وهو باطل وبالجملـة المعنى الثاني اولى بالارادة
من المعنى الاول وان اوردت عليه هذه المناقشة فتأمل لا يقال ذكر في بعض
شروح العروض ان الفعل المزيـد فيه مشتق من المصدر المزيـد فيه والمجرد
من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لاننا نقول ما هما
واحد لان اشتقاق المصدر المزيـد من المصدر المجرد واشتقاق الفعل المزيـد
من المصدر المجرد وقيل لاقاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر
٣ وقبل اذا شتمل الثلاثي المجرد على معنى المزيـد وزيادة يشق من المزيـدنا تقدير
من التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيم
كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خـمـسـر رقيـل لفظـة
من اتصالية كافي قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى عليه السلام
اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب
الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من
المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطى لان معنى الاشتقاق ان ينظم الصيغتان
فصاعدا معنى واحدا وفي هذا التوقيت بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال
العلامة صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان الناس يقصدونه للاستقاء
٤ واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستنارهم عن العيون وهذا
لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة
اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كافي الضمار مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق
لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس
على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق
على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومن فرق وقال ذلك في الاشتقاق
الصغير وامافي الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى

مطلب
٢ يعرف فيه اشتقاق
الفعل والمصدر
مهمـه
٣ نقل انه اذا شتمل
الثلاثي المجرد على
معنى المزيـد وزيادة
فهو يشق من المزيـد
مطلب
٤ اشتقاق البرج
والجن

فهو جاز ففقد خطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكنى في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكنى التناسب في اللفظ والمعنى بل لابد من الاشتراك في الحروف الاصول بالترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشف ذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية وقوله والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيهها على الحروف للمعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا يعتبر فيه (قوله ويجوز) اقول الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما وأشار الى انه يذنب من عدم التمييز بينهما خلل كثير وفي حاشية التلويح للقرمي ٢ الجواز يطلق على خمسة معان ٣ مذهب ابي جعفر هو ان بعض الامثلة مشتق من الفعل وبعضها من المصدر في التقسيم في التزديد

مطلب
٢ يطلق الجواز
على خمسة معان
مطلب
٣ مذهب ابي
جعفر هو ان بعض
الامثلة مشتق
من الفعل وبعضها
من المصدر
في التقسيم
في التزديد

اما ان يكون قائما وقاعدا وهما فائدة وهي ان التردد الانفصالي لا يشبهه بالتقسيم
 لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشبهه به
 التردد الجملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور اما ان تعلق بكلي
 غير مسور فانه يشبهه الا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم والجل
 والفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين
 على ما صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور واوسورت لم تخرج
 عن كونها حالية شبيهة بالمتفصلة واذا قصد به التقسيم راد بان عدد مفهومه ويعبر
 انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية
 في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم
 او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية
 على قياس ما عرف في العرف والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف
 اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم التردد لا يكون الا بين المعاني
 المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان انما يقع او الحجر وقد يقال قد يقع
 التردد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال
 الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل (وقوله ثم الفعل بكسر الفاء الخ)
 قال الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل يفتح الفاء هو المصدر حقيقة
 وبكسرهما اسم لامصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري وقال الشارح
 في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي
 للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير
 هذا الكتاب وصرح به الجوهرى ايضا واجيب بان هذا انما يرد او كان المراد
 بالحدث هو مداول مصدر فعل يفعل وانما المراد بالضرب مثلا فتدبر فان قلت
 على اى شئ يعطف قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل
 اسم ان المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضى الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة
 حكما وان كانت مفتوحة لفظا او قوصها ووضع مفعولى اعلم على الاصح ٢ ويجوز
 ان يكون عطفا على متوهم اى الاسم اما ثلاثى اورباعى ثم الفعل وهذا سائغ
 شائع ٣ وقوله اما ثلاثى واما رباعى وهما بضم اثناء الاولى والآء شاذان لانهما
 منسوبان الى ثلاثة واربعة وانقياس ان يقال ثلاثى واربعى بفتح اثناء الاولى وقيل
 انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكثر فيهما على ما هو مذهب سيبويه واوبى
 الامر على مذهب غير سيبويه فلهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء المعنى

مهمة
 ٢ في العطف على
 المتوهم من الكلام
 مطلب
 ٣ ان الثلاثى
 والرباعى منسوبان
 شاذان

لانه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما (وقوله حروفه الاصلية ثلاثة واربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثانياً نحو ص ن و ؛ واما الشانئان لان الحروف الاصلية فيهما ثلاثة (وقوله اذ لم بين منه الخماسي ولا الشانئان فلان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركاً والموقوف عليه ساكناً فلما تنافيا كرهوا موازاة بينهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً وايما كان يلزم الشانئان مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق الشانئان لعدم وجوب شئ من الحركة والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير لمرفوع المنصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض لما سيجي وكلمة اذ لجرد التعليل كاذب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم ابن هشام وقبل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة الكلام لامن اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا ٢ واما كلتسا حيث وحين فاستعملنا لجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقعا اذ (وقوله بشهادة التنوع والاستقرار) نقول قروا البلاد قروا وقرتها واستقرت بها اذا تتبعناها تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح فالاستقرار عطف تفسير للتنوع وان كان بالواو قليلا لان الواو تفتضي المغايرة وهو عين المفسر ٣ واما بالقاء فقل لا يجوز ذكره في حواشي الكشف (وقوله ولم يمنع الخماسي في الاسم) اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لخروجه عن الاعتدال ولثلاثتهم انه كلثان اذا اصل كما ذكر ان يكون على ثلاثة احرف ٤ وقوله وايما كان فايان نصب على انه خبر كان ومازائدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمير يفسره الظاهر (قوله لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه الخ) اقول قوله لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يمتنع الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلاً لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجرداً

مطلب
٢ في كلتي حيث
وحيث
مهمه
٣ عطف التفسير
بالفاء قبل لا يجوز
مطلب
٤ في اعراب
ايما كان

عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام
يتحقق هنالك في ضمن الخاص نارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام
في الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علمابه
وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علمابه وكذا الحال في العام
الذهني فان له تحققاته بنفسه وليس علمابه وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي
بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علمابه وهذا بالقياس
اليه كالوجود الذهني للوجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا
او ذهنيًا له تحققان تحقق هو حصول بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراد
وتحقق هو حصول بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد
الا ان كلا حصولي الذهني لما كانا في الذهن اشتبه احدهما بالآخر (وقوله
فان المراد به مطلق الفعل لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر
والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني
عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق
لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره في شرح المغني (قوله وكل واحد منهما اي
من الثلاثي والرابعي) اقول قوله لانه اما ان يكون باقيا العنبر في لانه راجع الى
كل واحد فصحة الجمل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاول ٣ كما قال
صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول
الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى اي اما ان يكون في الثاني او في الاول
اي حال كل واحد واما تأويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اي كأن
كأصروا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون
المأثورا حيث قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون
للقول بمعنى المفعول فيهن لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة
في الباب الثامن من مغني اللبيب وأشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال امر كرمعني
ما مور كرم على ان ما مصدرية ولكن قال النفاذ ان جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى
المفعول اي المأمور بمعنى المأمور به قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وكلام
ابن البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابني على كون
ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول يقتضي عدم مجوز ذلك

مطلب
٢ يعرف فيه الفرق
بين مطلق الامر
والامر المطلق
مهمه
٣ مما يجب حفظه
اذا احتساج
الكلام الى حذف
هل يقدر في الجزء
الاول او في الثاني

غير أبى على وكذا قول بهض شراح القاضى ان الساب فى اصله ليس بقياسى
وانه فى المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصاص واما الفعل المصدر بماوان
فتطويل فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ايس الاختصار مطلوبوا
وفيه نظروا وقال ابو حيان فى تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك
لا يجوز ورد عليه فى الحواشى السعدية لتفسير القاضى بان هذه دعوى صريح
التفات بخلافها وقال فى بعض شروح الكشاف ذكر المحققون من النجاة
ان ما هو فى حكم شئ لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب
الاقليد فى بحث لامى امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على
فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجز بالمصدر
مع ان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله
اولا تقديره اولا يكون ٢ ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل
صرح به فى معنى اللبيب ونظيره قولهم اتفعل هذا ام لا لان اصله ام لاتفعل قلنا
المحكوم عليه باطلان عند محققى النجاة حذف المعطوف وماله من متعلق ان
كان لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لان نفسه فلا يرد شئ من مثل قوله تعالى والذين
نبؤوا الدار والايمان وقول الشاعر وزجنا الحواجب والعيون ناء وقول الآخر
علفتها تبنا وماء بارد او قولهم اشترته بدرهم فصاعدا لان المحذوف فى الجمع
هو المعطوف بدون المتعلق (قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم) اقول قال
البهشتى فى شرحه لقائل ان يقول او قال كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل
واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لسان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم
متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تناء على اصله وزيادة الشئ على الاصل
فرع وجود الاصل وفيه نظر فتأمل (قوله والامثلة نصر وعدا اكرم او عداها)
اقول وهذا كقول السكاكى وهى المضمرات الاعلام المبهمة الخ ولا بد من الواو
الجماعة ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهى المضمرات والاعلام والمبهمة
الخ وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب
حسبت وظننت الخ لانهم صرحوا فيما كان المبتدأ متعددا حقيقة والخبر متعددا
لفظا نحو د الشيدر نجى فيضها * واخرى لاعد آتتها فائضة بيان حكم هذا القسم
ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ فى تقدير الفك والفعل اى احدى يدك
كذا والاخرى كذا وقال الرضى ونحوهما عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتدأ
مفكول فى التقدير اى احدهما عالم والاخر جاهل وقال الشريف فى حاشيته

مطلب
٢ حذف المعطوف
وابقاء العاطف
باطل

من المهمات
٣ يعرف فيه ترك
حرف العطف

عليه مراده تصور بالفتك لانه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم
وجاهل اى بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشر يف ترك العاطف
بين الاخبار تنبيهها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد لاقسام كانه قيل
اقسام المعارف هذه الاشياء وقوله اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا
التعدد المبتدأ حقيقة او حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يفت اليه المصنف
لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلوه
حامض اولى من ادخاله جوزه ابو على لبس على ما ينبغي على انه قد صرح في
تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلوه حامض ان
ضمير المبتدأ ليس في شيء منهما والازم التناقض بل في المجموع من حيث هو
مجموع وان اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت من فانهم اعتبروا
المتعدد صورة التحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجدى نفعا لدلالة الواو على
تأكيد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي مجي الصغات
هكذا مسرودة اشعار بالاستقلال لان تقديم الخبر اعنى قوله وفي مجي اه ظاهر في
الحصر وما قاله المحقق ابن كمال باشا من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على
حده ولذلك آروا كلمة او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما اعترف به
الشريف حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختاروا
على الواو اشعارا بان كل واحد من المثالبين كاف في التنبيه على ما كر فلا يخفى
ما فيه وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلاما من الاستقلال وعدمه
والتعين الى القرائن ولهذه النكتة وبلا حظتها صح القول نارة بان العطف
مشعر بالاستقلال واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان
الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه
يومئذ ناعمة وهو مطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك اشترت ما بين الموضع
الفلاي الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وقد رد بان حذف حرف العطف
بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والآيات التي يدل ظاهرها على ذلك تحتمل وجهها
آخر كما فعله ابن هشام في معنى اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبر الجماتر او ما
حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهماين ثلاثة وقد قيل على بدل الاضراب
ذكره في المعنى ولك ان تقول الاستدلال بما ذكرتمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي
في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قال الشريف في موضع
من شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه والدليل الظاهر بكتفي به في مباحث

مطلب
يعرف فيه حذف
حرف العطف

الالفاظ وقال علماء الدين في حاشيته والتمسك بالاول والارجح يكفي في مباحث
الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ شائع في مقام التعديد والشارح
ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز به من النحاة
حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع الشروح للبردوي حذف العاطف
طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الرماني ان حذف العاطف ليس بمغيب
المنوع؟ وفوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة يتناول
ما فوق العشرة لا الى انتهائه بلا قرينة وما دونه الى الثلاثة بقرينة وهي العدد
والحروف جمع كثره اطلقت على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق الى ما دونه
الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة
الكثرة في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق للاطلاق
على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق
العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لانتهائه
لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشبهة
كون اقل كل جمع للقلة كان اول كثره ثلاثة وقد اجتمعوا ان العشرة داخلية في القلة
فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة وقول
صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان
قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع صحيح مذكر اكان او
مؤنثا و افعال و افعلة و فعلة من المكسر و زاد الفراء فعلة و بعضهم افعلاء
والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
مشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكر او المذكور في كتب
القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرتين واما المعرف باللام فلا وقال بعض
النحاة الجمعان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر
انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ٣ ثم المذكور في كتب القوم
لانه قد يستعار احدهما للآخر من استعمال القليل في الكثير وعكسه وبقي ههنا
قائدة بنفسية وهي انه اذا لم يأت للاسم الابداء القلة كارجل في الرجل او بناء
الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ٤ ولك ان تقول الجمع المضاف
قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير والعهد لان الاضافة كاللام في كونها
للجنس والعهد والاسم راق صرح الشريف في بحث تعريف المستند من حواشي
المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى

مطلب
٢ يعرف فيه جمع
الكثرة والقلة
مطلب
٣ قد يستعار احد
الجمعين للآخر
مطلب
٤ في الجمع المضاف

اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس
لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد لا ينفرد (قوله ونعني
في صناعة التصريف) اقول قال زين العرب في شرح المصباح اكثر استعمال
لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ ٢ يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى ومثله
الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة الحوالم ليس في آخره تحريف علة
و يظهر اثر الخلاف في تحوز يد فانه سالم عند الحوالمين وغير سالم عند الصرفيين
ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين ومنهم المصنف لان
الصحيح عندهم ما سلت اصوله من حروف العلة وان وجد الهمة والتضعيف في
احدها والسالم ما سلت منه ما يضاف كما ذكر المصنف ههنا وعند بعض الصرفيين
لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله
حرف علة وتضعيف وهمة كما ذكر صاحب المراح قال صاحب القمربة انما قال نعني
ولم يقل اعني مع انه سئل للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل الصرف
ثم قال وفيه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك ٣ اقول
نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود
والخلاف انما هو في التخصيص وصدر الشريعة في باب المهربانية لا خلاف في ان
التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكي
نقل شيخنا عن شيخه ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العليات وفي متفاهم
الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب
نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب
الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صناعة
الاستنباح فان قيل لم اعتبروا المفهوم في غير التخصيص دونها قلنا لان التخصيص
لولا يكن لانفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانه عليه السلام اوتي جوامع الكلم قلعه قصد فائدة تندر كها الا يرى ان الخلاف
قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفوايد لم يبلغ اليها السلف بخلاف
امر الرواية فانه كلما يقع التفاوت فيه وقيل ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون
المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا وشرطوا له ان لا يظهر اولو به
المسكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواته المنطوق في الحكم حتى لو ظهر
اولو به او مساواته ثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس ولا خرج
المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او الذم او التاكيد ولا يكون

تطلب
٢ في استعمال
كلمة نعني
من المهمات
٣ المفهوم المخالف
معتبر في الروايات
والقيود لا في
التخصص

المنطوق لهؤال اوحادثة ولا تقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضيه
تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي
الحكم عن المسكوت عنه ٢ وقسموه الى مفهوم القلب وهو نفي الحكم عما يتناول اسم
الجنس او العلم منه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية
٣ والى مفهوم الصفة ولا يراد بهما التبع بل كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم
ولى الواجد وظر في الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي ومالك واحد
والاشعري ٤ والى مفهوم الشرط فهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به
كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض من لا يقول به كالكرخي
وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج من الشافعية
والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يختص به ولذا قال به
كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لا يقل به كالفاضلي ابى بكر وعبد الجبار
قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الالهي لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل
الكلام التلويح في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه
٥ والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا للمستثنى منه عند جمهور
الشافعية واكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي ابوبكر والغزالي
وجامعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التأكيدي والى مفهوم العدد
والمذهب ان اى القول بمفهوم العدد والقول بنفيه مروي عن مشايخنا كما اشار
صاحب الهداية اليهما في جنيات الحج ٦ والى مفهوم الحصر ويراد به عرفا التقي
عن التبرو يحصل بتصرف في التركيب كتقديم ماحقه الأخير من متعلقات
الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعرف المسند والمستند اليه والمراد به بعض
نواعه وهو ان يعرف المبدأ بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة
او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما
او خبره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصدى بنى خالد ولا خلاف في
ذلك بين علماء المعاني تمسكيا بامعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى
قال صاحب المقاصح المنطوق زيد والمنطوق كذا هو ما يفيد حصر الانطلاق
على زيد الا ان اعتبر اربعة الاصول لما غار اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال
التركيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات
لم يختاروا ما اختاروه وان اختاره بعض وقوله والانف يعنى الحرف الهوائى
المتنع الابتداء لعدم قبوله الحركة وابن جنى يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذى

مطلب
٢ مفهوم القلب
مطلب
٣ مفهوم الصفة
مطلب
٤ مفهوم الشرط
مطلب
٥ مفهوم الاستثناء
مطلب
مفهوم الحصر

يذكر قبل الياء عند عدد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظه في اول اسمه كما فعل
في اخواته اذا قيل صاد جيم توصل اليه باللام كان توصل الى اللفظ بالام التعريف
بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ
لان كلام من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض ببيان كيفية تركيب
الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم
* اقبلت من عند زياد كالحرف * تخط رجلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق
لام الف * واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة
(قوله وقيد الحروف بالاصلية) اقول قوله وبع وامثال ذلك لا يقال يذكر مثل
هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال ذلك لاننا نقول مثل ذلك للاشارة
الى تكثير الامثلة اسلوب شائع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح المفتاح في قوله
كنحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب
التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال باشا كانه غافل عن ان
الكاف التمثيل وقد قيل فائدة لفظه مثلا في مثله تأكيذا لاداة التمثيل فان الكاف
في مثله قد يكون مقحما كما في قولهم الخفيف المطابق كالتاروقوله وكذا ما ابدل احد
حروفه الصحيحة حرف علة كضفادى وثعالى اصلهما ضفادع وثعالب جمع
ضفدع وثعلب وسادى وثالى في سادس وثالث (قوله واشار بقوله تقابل)
اقول قوله واشار بقوله تقابل الخ الى تمييز حروف الاصول ليس المراد من قوله
الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلى موقوفة على المقابلة بالفاء
والعين واللام لان مقابلة الاصول بهما موقوفة على معرفة الاصول لا بحانة فلو
توقف معرفة الاصول عليهم الزم الدور ٣ بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد
بطريق من الطرق مثل ان يقسم الحرف الاصلى مائت في تصارييف الكلمة
باسرها لفظا بقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقدير اكرعين قلت وبعث
والزائد ما سقط في بعضها ولم يعتبر لالفاظ ولا تقدير اكو او قعود فقد في قعودم اذا
اريد تعليم المتعلمين واطلاعتهم على الاصلى والزائد وجب ان يقال اذا وزن اللفظ
فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلى وما ليس كذلك فهو زائد وقوله
لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي لك ان تفعل كذا
من افعال المطاوعة يقال بغاه فاتبغى وفي شرح الكشاف للطبى روى عن صاحب
الكشاف انه قال في كتاب سيديوه كل فعل فيه علاج يأتى مطاوعة على الانفعال
كضرب وطاب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتى في مطاوعة الانفعال

مهمه
٢ قد يكون
كاف التمثيل
مقحما
مهمه
٢ في معرفة
الاصول والزوائد

البينة وقال القاضي البيضاوي معنى وما ينبغي له وما يتوصل له وقال ابن الحاجب
ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرجن ان يتخذ ولدا ذكره
الطبي وفي عدد علم مما فيه علاج نظروا قد يراد من لفظ ينبغي يجب كما يراد من لفظ
لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق
من ثبت فلانا عن الآخر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه
او مشتق من ثبت الشيء اذا ضاعفته فسمى الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف
بالثاني فان كان مثبتا كان مضاعفا بالثاني وان كان منقيا كان مضاعفا بالانبات
وفي الاصطلاح اخراج شيء من الشيء بالاو بما في معناها بمعنى قوله يستثنى الزائد
الح يخرج الزائد المكرر للضعيف كالراء في كرم واحراو واللاحق كالباقي جلب
من حروف الاصول لان المزيد لها حكمها حكم الاصل في التعبير وليس
باصلي اما في التضعيف فللتبعية على انهم ارادوا تكرار ما قبلها وما قبلها اصل
فقصدا والتبعية بوزنها بما قبلها على ان اعصابهم بالثاني كهي بالاول
فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول واما في اللاحق فلان غرضهم
بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها في ذلك الباب اصلا كدخرج في باب
فعل فلان مثلا فارادوا في الزنة ان ينهوا على ذلك الغرض وانما اثر الاستثناء للشهرة
وقيدنا الزائد بالمكرر لان الزائد لللاحق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره
لكن تركه لظهوره وقوله والى ان الميراث هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبة
اي يمكن جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من ضرب وعلم وحسن وقوله
لانه اعم الافعال بمحمل معين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء بمعنى
انه لا اعم منه وان كان له مساو والثاني اعم من الجميع وهو الظاهر فقول الراغب
جعل لفظ عام في الافعال كلها وهو اعم من فعل ينساق كلامه عليه الا ان يقال
ارادني اعمية فعل وفيه ما لا ينبغي وقوله لخصه اي لخصه فعل لان الفاء حرف
رخو يجرى فيه النفس حال خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد
يحبس فيه النفس عند خروجه عن مخرجه وقوله ولجى جعل بمعنى آخر اعلم
ان جعل يجي في لغة العرب لما ان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خالق وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبا اسود اي صيرته اسود وبمعنى التسمية
كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انا اي سموهم انا وبمعنى
اخذ وشرع كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم
جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى التي كجملت بعض متاعى على بعض وبمعنى بعث

في اشتقاق لفظ
الاستثناء

كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هرون وزيرا وبمعنى قال كقوله تعالى وجعلنا الله
 اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلنا. قرأنا وبمعنى ايجاد شئ من شئ وتكوينه
 منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشئ على الشئ
 حقا كقوله تعالى وجاءلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى ويجعلون لله البينات
 وبعضهم يدرج بعض هذه المعاني في بعض وقوله ولما فيه من حرف الشفة والوسط
 والخلق وهي الخارج الكلية والا فكل حرف يخرج مخالف للخارج الاخر والا
 لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لا اختصاص فعل للوزن ولا بناءيه شمول غيره
 اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجع على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا
 كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال
 وقبح العين مرجحا لان فعل من باب قبح وعمل من باب علم (قوله واما الثلاثي المجرد)
 اقول كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء
 بعدها لا يقال قد استغنى عنها في قوله * واما القتال لا قتال لديكم * لانا نقول هو
 ضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ولا يقال قد حذفت في التنزيل
 في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم
 اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعت الفاء في الحذف ورب شئ
 يصح تبعاً ولا يصح استقلاً لا كالحاج عن غيره يصلي عند ركعتي الطواف ولو صلى
 احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان الفاء في جواب اما
 لا تحذف في غير الضرورة اصلاً وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل
 فيقال لهم ذوقوا وحذف القول وانقلب الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض
 ٢ واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين
 عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى
 واما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل اي واما الذين
 كفروا بالله فلهم كذا وكذا والشئ الثاني نحو قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ
 فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكفون
 معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنابه كل من عند
 ربنا وكانه قبل واما الراسخون في العلم فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد
 لالفاظ ولا تقديراً للصحة ان يقال اما انما فقد فعلت كذا فيسكت ولو روده في اوائل
 الكتب وقد تأتى تفصيل ما في نفس المتكلم من الجملة واما ما في دوافع الاسئلة
 والابوهامات المقدرة فتفصيل لمجمل السامع لا المتكلم والكلام ذكره علماء الدين

في كلمة اما
 مطلب
 ٢ اما التفصيلية

السطامي في شرح اللباب وقد تأتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيدا فطلق
واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير المحمدي فانه قال فائدة
اما في الكلام ان تعطيه فضل تو كيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت تو كيد ذلك
وانه لا محالة ذاهب وانه يصدد الذهب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب
ولذلك قال سديويه في تفسيره مهملين من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل
بفأدين بيان كونه تو كيدا وانه في معنى الشرط (وقوله وينافيه التمثيل اه) اجيب
عنه بان قيد السالم في بعض النسخ فكأنه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه
سحرف الخلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة وفيه شيء اعدم المحصار
حرف الخلق فيه (قوله ولا يخلو من ان يكون ماضيه الخ) اقول قوله لرفضهم
الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة
مجاورة كيم عمرو او على اين قبله بجري مجرى الحركة كياء دابة وصاد خويصة فتي
فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليلا التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان
وكابر المحسوس و بعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي
لان التلغظ بالحركة انما يحصل بعد التلغظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل
بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف
امن غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ
في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء
بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشف والحق جوازه ومن قال
بامتناعه لا يسمع منه الاحكامية عن اسائه واذا استقرت لغة النجم وجدت
فيها الابتداء بالساكن المدغم لاسيما في لغة خوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب
وقوله لئلا يلزم التثنية الساكنين قيل هذا لا يخلو عن دور فالاولى ان يفسال
لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وقوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل
مكسور العين وعينه حرف حلق شرط لجران اللغات الاربع في كل ما كان على
فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري
الثلاث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف
حلق يقال علم علم علم ولا يقال علم بكسر نين كذلك يقال كتف كتف كتف
ولا يقال كتف بكسر نين وكل اسم على فعل عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه
وقحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحوه ونحوه في مثل نحو فانه لا يجوز
فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فتترك على سكونه (قوله فان كان

مطلب
في جواز الابتداء
بالساكن عند
انسكاكي

ماضيه على وزن فعل الخ) اقول قوله فان كان ماضيه على فعل مفتوح العين
فصارعه بفعل فان قيل قد صرح الاديان ان ان لكونه لتعليق امر بغيره
في الاستقبال لا يكون كل من جلتبه الافعية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا
نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لئلا يكتسب كابرار غير الخصال في معرض الحاصل لقوة
الاسباب وان يكون ما هو الوقوع كما واقع اوله فاولا ولا يظهر الرغبة في وقوعه
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصور ما به فرما يخيل اليه حاصلا فيه برعنه بلفظ الماضي وانما
قلنا لفظا لان الجملة ان جعلت كلتا هما او احدا مما اسمية او فعلية ماضوية
فالعنى على الاستقبالية حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تتحزن واصبر فقد كذبت رسل من
قبلك وقوله تعالى الانتصروه فقد نصره الله اذا اخرجه الذين كفروا معناه نصره
من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رما يناسب المقام ٢ ولكن قد يستدل ان
في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظا كان اذ قد نص المبرد والزجاج على
ان ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء
معنى الماضى مع ان جعل للشرط لفظا كان كقوله تعالى ان كان قبضه قد
من قبل لقوة دلالة كان على المضى لمحضه له لان الحدث المطلق الذى هو مداوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضى وكذا اذا جئ بان في مقام
اتما كيد مع واو الحال لجرد الوصل والربط ولا يذكر له حيث جزاء نحو زيد وان كثر
ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لثيم وفي غير ذلك قليلا كقول ابى العلاء
فيا وطنى ان فاتنى بك سابق * من الدهر فلينعم اساكئك الببال
اظهر ان المعنى على المضى دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب
المنحصرى وعليه الجمهور وقال الخبيرى انه للعطف على محذوف وهو ضد الشرط
المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهى ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى وقد تجبى بعد تمام الكلام وقوله اى اعانه اعلم ان هذا اللفظ
في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظى واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة
والرزق مجازا فان نصرة الغيب في الارض يلزمها اصابته اياها ونحريك قواها
النامية واحداث نصارتها ونصرة الله العبد يلزمها اقبال الرزق اياها وحفظه له
فارادة المزوم في الصورتين غيره معقول كما لا يخفى فاربدا للآزم فيهما وقوله ونصر

مطلب
٢ قد يستعمل ان
في غير الاستقبال
قياسا

الغيث الارض الغيث المطر و غاث الغيث الارض اصابها ور بما يسمى النبات
 والسحاب غيثا وقوله وضرب مثلا كذا اي بين ؟ قال اليساوي وضرب المثل
 اعتماله من ضرب الخيام واصله وقع شئ على آخر وقال الراغب الضرب ابقاع
 شئ على آخر ونصورا خلافا للضرب خولف بين تغاسيره كضرب الشئ بالبد
 والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب
 في الارض الذهاب فيها وهو ضرب بها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها
 بالمطرقة وتشبيهها بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي
 التحقهم الذلة النكد في الخيمة وقال لطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب
 فيه بالثلاث اي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه في الدق
 والتبيين حقيقة وفي السير مجازا والحقيقة محتمل احتمالا امر جوحا والمثل بمعنى التظير
 يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب التظير اخص من المثل
 واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه ويناديه وقال الطيبي المثل
 اعلم الالفاظ الموضوع للتمثيل لان التمثيل يقال لما يشارك في الجوهر فقط والشبه
 فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي فيما يشارك في الكمية فقط والشكل فيما
 يشارك في العدد والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول
 السائر المثل مضربه بمورده ولم يسيروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا اخص
 بنوع من الغرابة والذال لا يغيره وما ورد عليه قال الميداني يجمع في المثل اربعة لا يجمع
 في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكتابة
 فهو نهاية في البلاغة ثم استعمل للصفة والحال اذا كانت بحجة الشأن وفيها غرابة
 وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وبارزه في
 صورة المشاهد المحسوس لمساعد فيه الوهم العقل وبصالحه عليه لان المعنى
 الصرفي انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتاع
 عن ادراك المعاني الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد
 وقبل المراد ولهذا كثرت التمثيل في كلام البغاة والحكماء والانباء وفشا في الكتب
 الالهية (قوله ويحيى مضارع فعل مفتوح العين) اقول قوله اذا كان عين
 فعله اولاه فان قيل لم لم يعتبروا وجود حرف الحاق في الفاء قلت لان الفاء يكون
 ساكنا نحو امرى بأمير فلا يلزم النقل اولان الساكن كانه الميت فلم يعدل له عن
 الاصل وقوله ونحب ونحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا
 رفع صوته بالياء ونحب البعير ايضا ونحب نحبنا اذا اخذه السائل ويحتمل ان

مطلب
 ٢ في ضرب المثل

يكون تحت البناء اذا برى وهو ايضا من باب ضرب وقطع على ما نقله الازهرى
وقوله وجاء يحيى ويحيى ايضا مجيئا وجبة كصحة وجبة كشيعة وهى اسم
ايضا على ما فى القاموس وعلى ما فى المختصر هى اسم لا غير ٢ وفى المصباح
واستعمل جاء لازما ومتديا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت
زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا حضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهب
اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجيى جاء بمعنى تقرير
الشيء على صفة نحر قوله ما جاءت حاجتك قبل هذه الكلمة اول ما شتهرت من
قول الخوارج لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين اتاهم من قبل على رضى الله
عنه يستدعى منهم الرجوع الى الحق واجيز تعدية هذا الى غير هذا المثل فليل ومنه
قولهم جاء البر فقيرين ومنع وجعل فقيرين حالا ورد بان لبس المقصود الاخبار
عن البر بالمجيى نفسه حال كونه متصرف بهذه الصفة بل حصره على هذه
الصفة وقوله ومتى اتنى الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط
الجزئية للفعل وقد يكون خبر او الفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيله منزلة
المصدر كقول صاحب الهداية متى بصير مستعلا اى صيرورته مستعملا فى اى
زمان وقد يجيى بمعنى من كقولهم اخرجهما منى كى اى من كى هـ بمعنى فى كقولهم
وضعه منى كى اى فى كى وبمعنى وسط (قوله وهى اى حروف الخلق الخ) اقول
قوله اى حروف الخلق سنة وقيل هى سبعة وهو مذهب سيبويه وابى الحسن
سنة منها ما ذكر واحد آخر منها الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها فى غير
الحرف والاسم الغير المتمكن ٣ على ان الالف والهزة حرف واحد عند المحققين
والحق ما ذكره الشيخ ابو على بن سينا فى رسالته فى مخارج الحروف وصفاتها وهو
ان يخرج لاول هو الجوف وهو اسفل من الخلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف
والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وتسمى
هذه الحروف المدو اللين والهوائية والجوفية وقال مكى وزاد غير الخليل معها
الهزة لان مخرجها من الصدر وهو يتوصل بالجوف قلت الصواب اختصاص
هذه الحروف الثلاثة بالجوف دون الهزة لانها اصوات لا يعتمدن على مكان
حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهزة وقوله لان مخرجها قصى الخلق وانما سميت
هذه الحروف حلقية لان مخرجها الخلق ويخرج الخلق هو المكان الذى
ينشأ منه ذلك الحرف والحرف معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان
وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت عن صوت

مطلب
٢ فى استعمال جاء
متديا لازما
مطلب
٣ ان الالف
والهزة حرف
واحد

آخر مماثلة في الحدة والثقل تميزا في المسموع قيل ولو كان مثل غنة في الصوت مما
تسمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد انقص به تعريف الحرف وقيل
الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا انسب بمباحث العلوم
العربية والصوت قيل ما عبة وانية غنيتان عن البيان ويهضهم عرفوه منهم من
قال انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة
ومنهم من قال الفرع او القلع ومنهم من قال موج الهواء والكل منظور فيه
ولا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبري ان الصوت هواء
متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء
بسبب موج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون بعد سكون بسبب
الفرع الذي هو الامساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال بعنف بشرط
مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في اطائف الاشارات
ان الصوت هو الحاصل من دفع الرنة لهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيصدم
الهواء الساكن فيحدث الصوت من فرع الهواء المندفع عن الرنة تعريف
لصوت الخارج من الفم على رأى الحكماء وقال رحمه الله والذي عليه اهل الحق
ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لمرج الهواء والفرع
والقلع كسائر الحوادث ٢ ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل
وتنظر ان ينتهي الصوت فيثبت انتهى الصوت فتمت مخرجه الا ترى انك تقول اب
وتسكت فتجد الشفتين قد اطبقت احدهما على الاخرى وقوله والبواقي على هذا
الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل ٣ من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية
نحو في وعلى وما اشبههما مؤنثات سماعية واما جمع باق بناء على كون تأنيث
الحروف باعتبار التأويل باللفظة والكلمة على ما قيل وعدم التأويل والمحققون
من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوى العقول يجمع على فواعل
قياسا مطردا وسره ان الجمع مما لا يعقل من الذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافعية له وفواعل في فاعل صفة لذكر
مما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شخ وشواخ مطردة نص عليه سيوبه
وغلط كثير من النساخين في حكمهم على مثل هذا بالشدوذ فلا حاجة الى ما قال
الشارح في التلويح من ان العوارض جمع عارض على انه جعل اسماءا مفوارس
فلانه شيء لا يكون في المؤنث فلم يخف فيه اللبس واما هوالك فاما جاء في المثال
بقال هوالك في الهوالك فيجري على الاصل لانه قد يجي في الامثال ما لا يجي

٢ في معرفة المخرج
مطلب
٣ في ان حروف
الهجاء والحروف
المعنوية مؤنثات
سماعية

في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعرو من هتاتين فساد ما قبل وشذ
فوارس وهو الكونواكس في جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة ذكره
ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في التزيب خلاف لشرمح حيث قدم الحاء
المهملة على العين المهملة ولم يكن حيث قدم الحاء المعجمة على العين المعجمة
(قوله ثم استنشر اعتراضا الى قوله فاجاب) اي اضمر الاعتراض واوما اليه
بتصریح الجواب من قولهم استنشر فلان خوفه اي انشره والجواب يستعمل
في السؤال فاطلاق السؤال على الاعتراض صريح او كناية باعتبار ان فيه
معنى الاستفسار وقوله ابى يابى شاذ يخالف للقياس اي سواء كان وجوده
قليل او كثير لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير
نظر الى قلة وجوده وكثرته ٣ وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف بان الشاذ
هو الذي يكون وقوعه كثير لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه
قابلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فتأمل
فان قيل كيف كان ابى يابى شاذا مخالفا للقياس وقد قال في المطول ان ابى
يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما شبه ذلك ليست من المخالفة
في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال
القياس كذا الا في هذه الصورة اوجب بان كون هذه الامثلة من الشواذ المخالفة
للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها متدرجة
تحت القانون المأخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك
عند البلغاء قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب
الاستحسان وقوله وارد في افسح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن
في القاعدة الثامنة من معنى اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة
كما لا يضاف اليه ساكن واي لا يقال اللام الاستغراق فيفيد العموم لانا نقول
لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف اليه افعال
التفضيل يجب كون لامه للجنس فقط فقول شارح مختصر الوقاية تصححها لقوله
اقوى الذر بعة جمل اللام الاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة
فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى اوجب بان المضاق
محذوف والتقدير افسح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسنه اي احسن
اعضائه لكن قوله كما يضاف اليها كل اي يفيض بقوله تمام الى كل الطعام كان حلا
لبنى اسر آيل وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوه وبقوله عليه

في معنى الاستشعار

مطلب

٣ في الفرق بين الشاذ
والنادر والضعيف

اسم التفضيل

لا يضاف

الى معرفة مفردة

ما يضاف اليه افعال

التفضيل يجب كون

لامه للجنس

السلام كل ذلك لم يكن في حديث ذي الدين ويقول الشاعر
 قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع
 وايضا ينفص بتلك الامثلة قولهم لفظه كل ان دخلت على المعرفة اوجبت
 عموم اجزائها والمراد في كل منها الافراد وحدث ابى موسى قالوا يا رسول الله
 اى الاسلام افضل وحدث عبدالله بن عمرو بن العاص اى الاسلام خير وبقولهم
 اى بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتفاض الثانى بمنع ككلمة هذا القول
 واجاب تاج الدين السبكي فى شرح منهاج البيضاء عن الآية والحديث
 الاول ان اللام فىهما للجنس والمعرف الجنس فى المعنى كالذكره وهذا جواب
 عن اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيدا فضل الرجل ٢ والجواب
 عن الحديث الثانى والشعران اسماء الاشارة والضمار على ما فى حواشى شرح
 العضد **ك**مها حكم المشار اليه ومرتجعا اليه فى العموم والخصوص
 والمشار اليه ههنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للذكور والعموم
 بقرينة المقام اولانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السبكي
 وقال فى فصول البدائع مرادهم ان كل الداخلة على المعرفة توجب العموم
 الافرادى فى اجزائها بتقدير جزء **م**نهم والمعنى فى قولهم كل الرمان ما كـول
 كل جزء من اجزاء الرمان ما كـول والجواب عن اى هو الجواب عن افعلى اى
 ذوى الاسلام وادى خصاله وادى دورها وبقى ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام
 خلوصه عن ضعف التاليف وتوافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان
 هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك والتفاوت بازى زيادة والنقصان كالعدم والطاوع
 والغروب فلا يتصور فيه افعال التفضيل الزائدة فى الفصاحة مع الشبهة ويمكن
 ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء فى تفاوت البلاغة بازى زيادة
 والنقصان وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلى وتأويله بالوصف كما يدل
 عليه قوله فى الجواب فى كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا
 ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلاثة اللام والاضافة ومن مع
 كونه سماعيا يجب النقل فيه عن امة اللغة عند غير المبرد على ما صرح به الرضى فان
 قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدة تها المبالغة وادعاء الزيادة
 فيحفظ هذا فانه ينفع جدا وقوله للقياس اى للقانون المستبط من تتبع تراكيب
 البلغاء وقوله دون الاستعمال اى دون وضع المواضع يقال هذا اللفظ مستعمل
 اى موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اى غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به

من المهمات
 ٢ حكم اسماء الاشارة
 والضمار حكم المشار
 اليه ومرتجعا
 فى العموم والخصوص
 اليه

٣ فى فصاحة الكلام

الوضع من قبيل اطلاق المترنوم واردة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ومنه
تدوين الكتب لانه ادناه البعض من البعض ودونك هذا اي خذ من ادنى مكان
منك ثم استعمل للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد ونحطى حكم الى حكم ولاخفاء
في انه سقط بالانساع المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به
الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا
شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء و بين يديه مستعار من
معناه الحقيقي الذي يناسبه اعنى ادنى مكان من الشيء يا باه كلام صاحب الكشاف
في الاساس حيث ذكر فيه مجيى دون بمعنى قدام ولم بعده من المجاز لان دأبه
في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية بتصورها
بقوله ومن المجازى ويجيى بمعنى بعدو بمعنى عند وفي القاموس هو فوق ونقبضه
وبمعنى الشريف والحسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام
ووراء ومعنى غير وقوله وقسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال كيف يكون
قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما يشير اليه تفسيره السابق حتى
يصير ثلاثة اقسام ٣ لاننا نقول لفظ الشاذ يطابق كثيرا على التادر ايضا ثم معنى
مخالفة الاستعمال قلته وذكر المخالفة على سبيل المشكلة وهي ذكر الشيء
بلفظ غيره او وقوعه في صحبته او صحبة ضده على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف
في قول بعضهم في جواب من قال انك لسبط لشهادة انها لم تجرد منى وقد عاصمة فما
او مقدرا فالاول كقوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخواى جبة و قميصا

والثاني نحو قوله تعالى صبغة الله هو مصدر مؤكدا لما بالله اى
نطهر الله لان الايمان يطهر النفوس والاصل في ذكر النطهير بلفظ الصنع ان
النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
نطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشكلة لوقوعه في صبغة صبغة
النصارى تقدير ابراهيم القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان تكون المشكلة بالنظر الى السابق فان السكاكى
صرح بالمشكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لاشك ان المشكلة من قبيل
المجاز والعلاقة فيها التفسير في الخيال كما حققه في فصول البدائع لا الوقوع

نجيى كلمة دون بمعنى

قدام

مطلب

٣ لفظ الشاذ قد

يطلق على التادر

في الصحة كما هو المشهور لان العلاقة صحيحة للاستعمال الذي به الوقوع
 في الصحة ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشف ان المشاكلة
 ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن يدعي من
 كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
 انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المتبعة بين الطبخ والحياطة وقوله
 ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يمكن التخصيص بما عيب على ابي تمام
 في قوله لا نسفي ماء الملام البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم الخاص في قولهم
 اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز وكتابة لان ذلك
 باعتبار اللفظ مع المدلول وهذا مجرد لفظ المصاحب وموافقته اياه من غير نظر الى
 المعنى وان افاده لا بالقصد الاول ولوانفق المعنى المجازي في بعض الصور
 كما في جزاء مسيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسيئة عن الاولى لكن غير منظور الى
 كونها مسيئة في هذا الباب ولا يصلح ان تكون سيئة الاولى علاقة المجاز لانها قريبة
 في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل والمشاكلة
 مهمة في كلامهم حتى جعلهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال
 الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غير واكثر من كلامهم عن قوانينه لاجل
 الازدواج كقوله عليه السلام غير خزايا ولا تدامى وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم
 وقوله عليه السلام الا توطأ الحبال والحبال والقياس الحواكل لانها جمع حائل
 وقولهم لا تبه الغدايا والعشايا والقياس الغدوات وقولهم عندي مائة واثنا
 ارادوا اثنائه لانه لا يتعدى وقولهم هنا في الطعام ومرأى وانما هو امرأى وقول
 الزمخشري في ديباجة الكشف عمة وعناة والقياس عى او عوم وقوله عليه
 السلام اتركوا التزك ما تركوه ودعوا الجنة ما ودعوه فانه عليه السلام
 استعمل ماضى يدع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بينة اليسار ترجع على
 بينة اليسار ان اليسار خطأ محض ليس بشئ وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال
 مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا مشاكلة حينئذ
 ٣ (قوله لا يقال ابي يابى لانه حرف حلق الخ) اقول قوله ابي يابى وقد يقال ابي
 يابى بمعنى امشع وهو فرع شمع فلما كان في لام اصل ما كان بمعنى حرف حلق فكان
 فيه حرف حلق ويقال ابي يابى مقلوب باى يابى فكان عينه حرف حلق
 في الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوى وقوله ولئن سلمنا انه من حروف الحلق
 حتى ما ذهب اليه الشاطبي والسكاكى وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبي جعل

مهمة
 ٢ وكثيرا ما غيروا
 كلامهم لاجل
 الازدواج

مطلب
 ٣ ابي يابى

الالف بعد الهجمة والهاء كما نسب الى سيويه وجعلها السككى بينهما قبل
ومعنى جعلها ياها من مخرج الهجمة ان مبدأها مبدأ الخلق ثم تمد وتمر على
الكل وبقي فيه ان نسيجه هذانسا في جعل هذه سنة فيما سبق الا ان يقال
انه اشار الى المذهبين اذ ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهجمة
حرف واحد او عدما يفتح العين لاجله كما ذكره وقوله لا يجب ان يكون الفتح
لاجلها للزوم الدور (الدور) توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة
اما بمرتبة ويسمى دورا مصر حاله وراتب ويسمى دورا مضرا والجار يردى اشار
الى دفع الدور بان يقول كانهم لما علموا ان الباء تغلب الفاعل على تقدير فتح العين
سوغوا فتحها اذ يكون فتحها حينئذ مع حرف الخلق (قوله واما قل يفتي بالفتح
فلغة بني عامر) اقول قوله واما قل يفتي فلغة بني عامر والفصح الكسر
اي في المضارع من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتخشيعة هذا الكتاب
وقد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعدده بعضهم بلغات طي وليس بصحيح
والصحيح انها عامرية كما ذهب ابن الحاجب وذكر صاحب الكشف في تفسير قوله
تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام
مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى بأبى وذكر في آخرهم الاحقاف انه قرأ فهل
يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك ثم
في وصف الكسر بالفصاحة نظرا اذا فصاحة لا تطلق الاعلى معان مخصوصة
لا يوصف بتلك المعاني الا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان يحبل على المعنى اللغوي
وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد او المتكلم والاستناد الى الكسر امتداد
الى السبب (قوله واما ركن ركن فمن داخل اللغتين الخ) قوله واما ركن ركن
وعده صاحب الكشف من الشواذ (قوله وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور
العين) اقول قال الخوارزمي في شرح المفصل هذه الابواب الثلاثة اي الاول
والثاني والرابع دعائم الابواب لاسيما فعل يفعل بفتح العين في الاول وانكسر في الثاني
وقال تغلب اذا شكك عليك فعل ولم تدر من اي باب هو فاجله على يفعل بالكسر
فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي ان يجي على يفعل بكسر العين
وباب اللازم ان يجي بفعل بضم العين وقد يجي هذا في هذا وهذا في هذا ٣
وقوله الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجي مضارع فعل
مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا ما شذ وسماه النحاة
بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشغول عنه بمشتني منه

مطلب
الدور

مطلب
٣ في الاستثناء المفرغ

فعمل في المستثنى ولا يكون الانغوا في اللفظ لاني المعنى وقيل المستثنى بحسب
الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقوله المستثنى مفرغ
على ظاهره اذ الفراغ وصف له ويجبي الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل
الافى المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو
ما يحرك الفلك الاسفل في الاكل الا التماسا قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف
في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الاكريم واعترض عليه
الدمايني في شرح المعنى بان في الخلاف في هذه المسئلة سهوا قول مراد الشارح
في الخلاف المعتد به فالسم في مقالته لابن اخت خاتمه واعلم انه قد تقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولك ما جاءني احد الا يزيد خير منه
وهذا من قبيل التفريع باعتبار ان صفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد
او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه
قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والاجود ان تكون
حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الو او معها فتقول ما مررت
باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بلامن احد لان الجملة لا تبدل من المفرد
كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البساطي في حواشي شرح المفتاح
للشارح في لاجرم آثرنا فان آثرنا بديل من ضمير لاجرم وقال ويجوز ابدال الجملة
من المفرد ثم قال صرح السلامة ببدلية لا تنفصل من شيعته وجوز الرضى
وصاحب الكشاف وصاحب المعنى كون الجملة الاستفهامية بدلا عن المفرد واما
فعلية وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا
يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ما ضيا
بجرد اعن قد والواو ونحو ما ثبته الا اناني لانه قصد ان يرمي تعقيب مضمون ما بعد الا
لسا قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال لا يقارن بمضمونه بمضمون عاملة
الا على تأويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد
يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد عبروا او ماض آخر
سابق مني نحو ما نعمت عليه الا شكر او مضارع مني كقوله تعالى وما يأتينهم
من رسول الا كانوا في معنى النفي نحو انشدك وانشدك الافعلت وهو وان كان
فعلا صورة الا انه مؤول باسم والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة نشد
تدل على الطلب ووجه التعديبة الى اثنين انهم ضمونه معنى ذكرت اولانه بمنزلة
دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيدوزيد فان قيل المذكور

مهمة
٣ في جواز ابدال الجملة
من المفرد

مثبت فيما وجه معنى الثني فلما هو من باب تضمين المثبت معنى الثني ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن
حافظون معنى الثني اي غير حافظين وذكر صاحب الكشاف في مثل قولهم لولا على
لكان عمرها لكانه ضمن كان معنى الثني كانه قيل لما كان عمرها اسكنا
وقد بوجه بان الانقضى معنى الثني الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله
فقد ضيعت الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك وبقى
ههنا فائدة وهي ان الاقديكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة لا العاطفة
في ان الاما بعدها بخالف لما قبلها لكن ذلك منى بعد ايجاب وهذا موجب
بعد ثني وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبثاليها جمع منكر او شبهه والمراد
بشبه الجمع المنكر الجمع المعروف بالام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد ومقتضى
كلام سيدي به انه لا يشترط كون الموصوف جمعاً وشرط ابن الحاجب في وقوع الا
صفة تمذرا الاستثناء بان تكون تابعة لجمع منكر غير محصور فلا يجوز حذف
موصوفها وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره
الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وابن
مالك (قوله) واما افضل بفضل (اقول اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة لان
الفضيلة والغلبة في الفضل لان الثاني ليس فيه الا القبح في الماضي والضم
في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح وكل عطية لا تلزم من
يعطى يقال لها افضل (قوله) وان كان ماضيه على وزن فعل الخ (اقول رعاية
للتناسب بين اللفظ ومعانيها لانه لما اختير الماضى والمضارع حركة لا تحصل
الابتر ولم احدى الشفتين الاخرى وانضمامها اليها والضمه لها من حيث اختصاص
باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي
لم يسم فاعله ناسب لما وضع هذا الباب له وهي الصفات اللازمة للزوم والحاصل
انه لما كان معنى هذا الباب للزوم وهو في الحقيقة الضم الغير المقارن اختير
في اللفظ ايضا انضم للتناسب وقوله ويكرن لافعال الطبائع اي الصادرة عن
الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون
الصادر منها اثر او احدا واقعا على نهج واحد ٣ قبل الطبع في اللغة السجية اي
الخلقة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة والطباع بالكسر
مثله وقول بعض الافاضل ان الطبع قوة النفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر
قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فالطبع اعم مطلقا

مطلب
٢ لا يجوز حذف
موصوف الصفة

مطلب
٣ في الطبع والطبيعة
والطباع

من الطبيعة اذا الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة سواء كان لها شعور
 حركة الحيوان ولا حركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد
 بمبدأ الحركة الصورة النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة
 ما تكون مبدأ الحركة من غير شعور كما صورة الحربة التي تكون مبدأ للحركة
 الهابطة من غير شعور كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف
 الجرجاني قد اطلعت في الاصطلاح الطبائع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا
 للطبايع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ والطبيعة
 قد تختص بما تصدر عنه الحركة والسكون فيما هو اول وبالذات من غير ارادة ثم
 ليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالهيئة من صفاء اللون ولين اللحم ونحو
 ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقياس خلاف
 ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية
 نفسانية تقتضي اتصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله
 الكرم نقبض الاثم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان يبذل النفس فهو
 شجاعه وان كان بالمال فهو وجود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل
 الكرم بمعنى الجود والبر وهو اشارة الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك
 ملكة للنفوس الزكية بلا حيلة لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فيه من
 الكيفيات النفسانية الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر المراد بهما ليس
 اعظم الهيكلي وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد التغاير
 الظاهري الذي يعرض للشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلها من
 الافعال الطبيعية لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوراق وقوله ولا يكون
 الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما لهذا الباب فانه لازم
 لا غير عليك التنبيه للامثلة في موارد الاستعمال ٢ وقوله وشذر حجتك الدار
 والاصل رحبت بك الدار فخذوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير
 متعدي في الحقيقة فالتك لوقات في شرفت بك كذا شرفت كذا لا يكون متعديا
 فشذوذه من جهة استعماله على ضرورة التعدي اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن
 ان تكون تعديته لتضمينه معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبتكم
 الدخول في طاعة الكرمانى اى وسعكم شاذ ولم يجى عن الصحيح فعل بضم العين
 متعديا غيره واما المعلن فقد اختلفوا فيه قال الكسائي في اصل قلته قوله وقال
 سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعلن اذا اشكل امره يحمل على الصحيح

مهمه
 ٢ في شذوذ قولهم
 رحبتك الدار

دلم يحي في الصحيح فعل بضم العين متعديا (قوله واما الرباعي المجرد) اقول اعلم
 ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا
 كان او موازنا يكون متعديا ولازما وكن على التبصر في موارد هـ ٢ وفعل قد
 يصاغ من اسم رباعي لاجل مسماه كقرص القرماص اذا حفره ولحسا كالة السبي
 كقرب الشيء اذا لواه كالعقرب ولجعله في شيء كلفل الطعام وعصفر الثوب
 ولاصابة مسماه كعرقه اذا اصاب عرقوبه ولاصابة بمسماه كمرجنه
 اذا اصابه بمرجون ولاظهار مسماه كعسلجت الشجرة اذا خرجت عسايجها
 واختصار الحكاية كبسمل وحسل وسجل وحفل وجعل اذا قال بسم الله
 الرحمن الرحيم وحسبي الله وسجنان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ذكره في شرح
 التسميل (قوله لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ) فان قيل هذا متفوض
 بنحو هديد وهو اللين الغليظ وعلبط بالعين المهملة المضمومة وهو قطع من الغنم
 فلتسا الاصل هدايد وعلابط فحذف الالف للتخفيف وقوله ويلحق به اي بالرباعي
 المجرد نحو جورب تقول جوربه فتجورب البسنة الجورب فلبسه والجورب
 معرب والجمع الجواربة والهاء مقحمة ويقال الجوارب ايضا وجلب اي لبس
 الجلباب وهي الخففة ويطر اي عمل البيطرة من البطرو وهو الشق ويقرب يقال يفر
 الرجل اي اقام بالمصرورك قرمه بالبادية والبيقرة اسراع تطأطي الرجل رأسه
 وهروا الهرولة ضرب من العدو هو بين المشي والعدو وكذا في الصحاح
 وشريف والشريف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساد فبقطع تقول
 شريفت الزرع اذا قطعت شريفه فان قيل لم لم يحكم على اخرج بانه للمحق بد حرج
 مع اتحاد مصدر بهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخرجا قلت لان
 الاعتبار بالفعل لعمومها واطرادها في جميع صور فعل دون الفعل لان عدم
 مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقرؤوا برقاشا وقحطابا وعربادا بل برقشة
 وقحطبة وعريدة يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبة اي
 صرعه ورجل معرب يوذى نديمه في سكره والعريدة سوء الخلق ولان الشرط توفيق
 المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى
 التعدية للمساواته في تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال
 ازيد منه بزيادة حرف او اكثر موازنا له في عدد الحروف والحركات والسكنات
 ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في المالحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك
 الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في المالحق به فيعامل المالحق معاملة

مهمة
 ٢ في فعال

جورب

يطرن
 شريف

مطلب لحاق

الملحق به في احكامه من التصغير والتكبير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا
وموازنا للملحق به ثم اللاحق قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا ولذا قال
ودليل اللاحق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد
من المماثلة في الملحق لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على
اقفئس بأنه ملحق باحرنجيم ولم يحكموا على استخراج بانه ملحق باحرنجيم مع
انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخراج بالنسبة الى احرنجيم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جمعاً ما في الاصلية فلان الحاء وهو فاء وقعت موقع
التون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان التون واقعة في الاصل بعد الفاء
والعين وليس في الفرع نون في موقعها ٢ والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق
يجب ان يكون فيه ما زيد لللاحق دون الملحق به مثلاً يجب في باب حوقل زيادة
الواو بين الفاء والعين دون باب دخرج وفي باب اقفئس تجاب وجلب تكرير
اللام دون باب احرنجيم وتدخرج دخرج على هذا القياس وبين الملحق والمنشعبة
ان زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ اللفظ
آخر ليعامل معاملة لازية معنى (قوله ودليل اللاحق اتحاد المصدرين) اي
اللاحق الفعل على ان يكون اللام عوضاً عن المضاعف اليه كما قال ابو شامة قوله
* بدأت بيسم الله في النظم اولاً ان الاصل في نظمي وقال صاحب الكشاف في
وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها
الانهار كون اللام بدلاً من الاضافة ومنعه ايضا حيث قال والمعنى فان الجحيم مأواه
وايس اللام بدلاً من الاضافة وقال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب في كون اللام بدلاً من الاضافة وهذا هو مذهب الكوفية على ما في
شرح الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا
على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او غنيا غناء الاضافة
في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية وهو الصواب قال ابن الحاجب
في شرح المفصل ان دليل اللاحق وجه ان الاول ان حرف اللاحق هو الذي ليس
لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر
ثم قال واعتمد الرنخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جاز
في الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر (قوله
واما الثلاثي المزد فيه الخ) اقول قوله ثلاثي لم الخ يرد عليه مثل الاستخراج

مطلب
٢ في الفرق بين
الملحق به والملحق

الان يقال كلاً في الفعل (قوله) والى ان الحروف التي تدخل (قوله) اعلم ان زيادة الحرف في كلام العرب قد تكون لافادة معنى زائد كهمزة انطر وللنوعين كذا زنادقة وتفتحيم المعنى كيم زرق وللمعد كالف حار وواو عود ويا قضيب والالحاق كباء جلب ولا مكان التلطف كهمزة الوصل (قوله) حروف سألتمونيها (قوله) اعلم ان الحروف الزائدة هي التي يشتملها قول الشاعر يا اوس هل نمت ولم يأتنا * سهو فقال اليوم تنساه * او سألتمونيها او اتاه سليمان او اتاه سليمان واأتست موليا او امان وتسهل وقوله * هو بيت السمان فشيئني وقد كنت قدما عويت السمان * حكى ان جارا لله العلامة سئل عن الزوائد فقال هو بيت السمان ثم سئل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيوبه عن الزوائد فقال في جوابه واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا اكان المجيب سليمان لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه قال هو بيت السمان فقال لا اسأل عن لسان حتى اجبني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش وقال بما جئت فسميت ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي ايضا ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني عن الزوائد فاشده هو بيت السمان البيت فقل له الجواب رحك الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هو بيت السمان في المصراعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها او كلها اصول كقولك سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف غير الحاق والضعيف فلا يكون الامنها (قوله) الا في الحاق ريد الحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو تردد واما زيادة الحاق الا على وجه التكرير فلا تكون الا من حروف سألتمونيها لكثرة ترك القيد اظهروه (وقوله) اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحديث قال علاء الدين البساطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد يقرر ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقول حسن الفارسي والحق انه تدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة (قوله) الاول من الاقسام الثلاثة الخ (قوله) الاول اصله اوائل على وزن افعول على ما هو مذهب البصريين مهموز الا وسط قلبت الهمزة واو اعلى غير القياس وادغمت بدايل اول منك وجهه على اوائل او اول من اول فقلبت همزته واو

مطلب
٢ الحروف الزوائد
مطلب
٣ في لغة الاول

وادغث اووول دلى وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على او اول بالاستعمال قالوا هو كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاول وآئل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول والملم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كحبيك خفى فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه وانصاف ذلك المشتق به كما علم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحك اى ذو حكمة اشد من حكمة غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اى جرى فلا جرم لم تعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس اسما كافلا وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التثوين مع الجر لبقاء وصفية كما مر كقول على رضى الله عنه احده او لا باديا ويقال ما تركته او لا وآخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبتأويله على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان نحو قوله

مطلب
٢ فى تسمية الغايات
بالغايات

لعمرك ما ادري وانى لا وجل * على ايتا تعدو المنية اول

اى اول اوقات عدوها وبما ذكرنا تبين ما فى درة الغواص حيث قال ويقلون ابدأ به او لا والصواب ان يقال ابدأ به اول بالضم كما فى قول الشاعر المذكور وانما بنى اول ههنا لان الاضافة مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدأ به اول الناس فلما انقطع عن الاضافة بنى كاسماء الغايات التى هى قبل وبعد ونظائرهما ٢ ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات انها جعلت غاية للنطق بعدما كانت مضافة ولهذا العلة استوجبت ان تبين لان آخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الامنيا وانما بنيت على الضم لانها فى حالة الاضافة تعرب بانصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذى خالف حر كتى اعرابها ليعلم به انها مبنية لامرية على ان اول اذا تعرب لا ينصرف لانه على وزر افضل فهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك تاما اول ما رأته مذول من امس ولم يسمع سرفه الا فى قواهم ما تركته او لا وآخرا فجعلوه فى هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت قديما ولا حديثا انتهى وعلم ان المخطئ مخطئ (قوله وهو ثلاثة كافر الخ) اقول وقوله فعل ومصدره يى افعالا الا فى آذى فان مصدره اذى واذا واذبة ولا تغل

ابذاء كذا في القاموس نعم قد جاء في مصنفات الثقات افظ الابداء والاعتذار
بانه من قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلتهم في استعمالاتهم كاستعمال قط
في المضارع النفي وام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين النفي
والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال
خارج عن القانون ليس بعربي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات
بجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب الكشاف حين استشهد بشعراي
تمام في مجي اظم متعديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله نه سالي
والمطلقات بتر بصن على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفاتيح
السعدى من ان الركادة بمعنى التأكيذ لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات
العرب وليست من لغة العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره
علاء الدين هذا في شرح لباب الاعراب حيث قال ٢ قال الرضى ويقع كافة مضافة
غير حال في كلام من لا يوثق بعريتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف
استعملها مضافة في المفصل حيث قال لانشاء كتاب في الاعراب محيطية فنة
الابواب واستعملها مصدر في الكشاف حيث فسر قوله تعالى وما رسلنا الا
كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعريته خطأ من ان الوجه ان يجعل
استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية اهداية
حيث قال في الديباجة واخلفهم من اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا خليفة له
لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف بانه
وجده ثم قال ونظيره ابكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب
اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفثازاني في ابكم ان استعمال الثقات الالفاظ في
لعماني يجعل في منزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب التهذيب في اواخر ادب
القاضي من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد
في الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع ومن هذا آخذ بعضهم من
استعملها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس موضع واخذة لان صاحب الكشاف
استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به صحة في اللغة
نعم ذكر في الصحاح وجمع البحرين للصاغات ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو
افصح وذكر في الاساس ايضا ابنه مثابي واستنبته (وقوله بزيادة الهمنة) قال
الرضي في شرح الكافية اعلم ان المزيد فيد بغير الحاق لا بد للزيادة فيه من معنى لانها
اذالم تكن لغرض لفظي كما كانت في الاخاق ولا بمعنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان

مهمة
٢ في استعمال
كلمة كافة
مضافة غير حال

اقال بمعنى قال فذلك منهم نسمح في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله
ومن في ما من اله زائدتان لما لم تفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل
وتأكيده فكذلك الابد في الهمة في اقال من المبالغة ثم قال والاغلب ان مجيى هذه
الابواب مما جاء منه فعل الثلاثي وقد تجيى بمالم يأت منه ذلك نحو الجمل واشبحم وجلد
وقردوا شجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك (وقوله وهو لتعديبة غالباً) وهي
ان يضمن الفعل معنى التصير فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصير فاعلا لاصل
الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل لازم متعدداً ضمنته معنى التصير
بادخال الهمة مثلاً ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصير
وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولاً له ذال الفعل كقولك خرج زيد واخرجته
فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجاً قبل معناها ان يجعل الفعل لفاعل يصير
من كان فاعلا له قبل التعديبة منسوباً الى الفعل ليتساول مثل فسقته لان معناه
نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقاً ولو قال وهو فاعلا لجعل الشيء ذال اصله لكان اعم
لانه يدخل فيه ما كان ذوال اصله جامداً نحو انحنى قدره اى جعلها ذات انحاء وهو
الابرار واجدى اى جعله ذاجدى واذبه اى جعله ذاهباً وقرب يجعل لفاعل
لجعل الشيء نفس اصله وان كان جامداً نحو اهديت الشيء اى جعلته هدية وهدايا
كذا في شرح الرضى للشافعية (وقوله نحو غدا البعير الخ) والغد هي التي في اللحم
والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه ومن افعال الذى للصيرورة ااحصد الزرع اى
قارب وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان الشيء ليس يحصل فيه بعد بل
قارب حصوله فنزلت مقارنته منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل
واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا
قال بعضهم ان افعال هذا للحنونة وكذا الجرب وانحزوا حال والام وار أب
واجذوا بشروا نخط كذا في الفصل ٣ وقوله اوجود الشيء على صفة معناه ان
الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في
معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازماً نحو انخلته اى وجدته بنخل لا وفي معنى
المفعول ان كان متعدداً نحو احدثته اى وجدته محموداً واما قولهم افخمتك اى
وجدته مفخماً فكان افعال فيه منقولة من نفس افعال كقولك في النجب
ما اعطاك للدينار وقوله وللسلب كون همزة افعال للسلب والازالة سماعي وقوله
نحو انجمت لكتاب اى ازلت عجمته اى ابهاسه بنقطة ما ينقط واهمال
ما بهمل قال الجوهري العجم النقطة بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان

مطلب
٢ في كون افعال
للصيرورة
مطلب
٢ في كون افعال
لوجود الشيء
على صفة

تقول اعجمت الحرف وعجمته مشددة ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم
وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقطة من بين حروف سائر الالمام ومعناه
حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى
الاعجام كما يدخل اي من شأن هذه الحروف ان نجم اي ان تنقط ٢ ونقل الازهرى
عن ابى الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها المعجمة اي لا بيان لها وان
كانت اصلا للكلم كلها واما كتاب معجم فعناه منقط لتبين عجمته بنقطه
فتكون الهمزة للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطه
فاللغى حروف الاعجام اي ازالة الهمزة وقال الحسن الفخاري جواز الشرح كون
معنى الاعجام ازالة الهمزة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقبلا
او مسموعا في هذه الكلمة (وقوله نحو شغلته) قال بعضهم شغل واشغل بمعنى
واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة صدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى
المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال المجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة
المباغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل الى اللغة
لا تثبت بالقياس (وقوله وللتعريض) وهو ان يجعل مفعول الثلاثى مفعولا
لان يكون مفعولا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له او لا نحو اقبلته اي
عرضته لان يصير مفعولا قبل اولا واسقيه اي جعلته له ماء وسقيه شربا ولم
يشرب واقبرته اي جعلته قبرا قبرا ولا وايت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته
منسوبا اليه قال الشيخ المظهرى العرض التقديم والتعريض تقديم احد
لامر اي ادخاله وابقاعه فيه واقبر ذلك ككونه للتكثير نحو واقبرته اي جعلته
له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا احفرته وللتكثير من الشئ فنحو احفرته
التهرى مكنه من حفره ولا تيسان الفاعل اي لجيئه الى مكان اصله كما بمن
واجل اي اتى الى اليمن والجليل والتكثير كما بعدى كثير البعد وكذلك ابن الرجل
واشحم اللحم وانمرو والحمل اي حمل المفعول على اصله كما كذبت اي جلته على
الكذب والدعاء له اي التكلم بما يدل على الدعاء النافع كما شفيت اي دعوت له
بالشفاء والحصول السؤال كما استجبتنى فاستجبت له بالدال المهملة اي سأل منى الاعانة
فاعنته والاعانة كما حلت فلانا وارعيته واقربته وابغيت واطلبته واحربت اي
اعتته على الحلب وعلى الرعى وعلى قرى الاضياف وعلى مبيتة وعلى مطلوبه وعلى
حرب اعدائه ولطاع فعل كفطرته فافطرو وبشرته فابشرو وهو قليل ذكره الرضى
في شرح الشافية ولطاع فعل كطارت الناقة على حوار غيرها فانطارت

٢ في تسمية
الحروف المقطعة
بالهمزة
للتعريض
للتكثير
الاعانة

وقشعت الريح السحاب فاقشع وسبقت البعير فاسبق اذا استوقفته يجذب
 زمامه فوقف وكيت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكر
 بظهر ما فيما سيجي في اكب من صاحب الكشاف ولا تيسر الفاعل بالموصوف
 باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام ومعنى فعل بالتخفيف كأكبر وبكر واقلت
 البعير وقلته وحرته واحرته وحب فلان فلانا واحبه وشغله الامر واشغله ذكره
 في شرح التسهيل وذكر الشارح التفسير في المثال الاخير مما يجي في الزيادة
 في المعنى وقد ذكرنا من الرضى انه لا بد للزيادة من معنى وان لم يكن الا انما كبد
 فرق الرضى بين اسرع وابطأ وثلاثيهما بان اسرع: بطأ وبلغ لانهما كانا عريزين
 كصغر وكبر وقال الجوهري اسرع في الاصل متعد ومعنى استعمل نحو اعظمته
 واستعظمته ومعنى الدخول في مكان نحو انجد وانجاري دخل في النجد والغور
 ومعنى وصول الى عدد وهو ااصله كاعشرت الدراهم واثلثت واربعث واخست
 واسدست واسبعث واثمئت وانسعت وامامت وآلفت اذ بلغت عشرة وثلاثين
 واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والفاو لا غشاه عن ثلاثي
 كارقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف واقلم بمعنى فاز (قوله واعلم
 انه قد ينقل) اقول اتى بلفظ قد الدالة على جزمية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره
 القطب في المحاكمات معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظة قد
 الدالة على جزمية الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والانفكاك
 من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض الاوقات لا على تبعض الاحكام فليس
 مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لان
 الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه ومتناف لما ذكره في شرح المطالع
 حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزمية الحكم في قوله لان نقبض الخاص قد
 يكون اعم من عين العام من وجهه عن الامور الشاملة فان نقبض الاخص منها
 لا يكون اعم منها نعم التحقيق ان اللفظة قد لا تدل ظاهرا على تبعض الافراد لكنها
 ليست مخصوصة بتبعض الاوقات بل قد تكون لتبعض التقادير ايضا وربما يلزم
 منه جزمية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا فتأمل (وقوله نحو اكب
 واعرض) قال صاحب الكشاف في تفسير قوله انه الى ان يمشي مكبا الآية انه يعمل
 كك مطاوع كبه فاكب من الغرائب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع
 وليس هو كذلك ولا يبنى من بناء فعل مطاوع لا يمتنع نحو هذا الاحالة كتاب
 صيويه وانما اكب من باب انقض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذاك

مجبى افعال بمعنى
 استعمل وبمعنى
 وصول الى عدد

وكذلك افشع السحاب اذا دخل في الفشم ومطاول كب وقشع انكب وانقشع وقوله وقال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما لم ينصه ولم يأت في لسان العرب فعل ثلاثيه متعددا بواعيه لازم الاكليات قليلة نحو كنيته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسأت ريش الطائر فانسأل ونزفت البئر فانزفت وبرأت الساقة فابرأت وسبقت البعير فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدي والرزوم قلعه الله فاقلع والكرمانى في شرح صحيح البخارى حجه فاججم وابن التيجيد في شرح الوارثين بل انقض والام من هذا القبيل ايضا الظاهر ان الظرف اعني له ما يتعلق بالمتن وهو غير مستقيم والالون كما في لاخيرا من زيد فالوجه في مثله ما ذهب اليه البغداديون من انه لمسا به المضاف انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل في مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعله هو لا سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لانغور وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لهذا ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط (قوله وفعل يتكرر العين الخ) اقول قوله عند سيبويه ٢ هو واظف فارسي اصله سيب وويه معناه بالعربي رابحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كأنهما نفاختان وقيل لانه كان فتى عجميا يعتاد شحم التفاح وقيل لطافته لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالحنو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان الحنوا وحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاذ الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري وقام مقامه في مسند درسه باتفاق اصحاب درسه لما رأوا دافضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب براديه كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقريه يقال لهما البيضاء من قرى شبرازو قبل بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنتان وثلاثون سنة وقيل بشيرازود فن بها داخل المدينة في محلة تعرف بمحلة الباهلين قرية من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونقطويه وخالويه وجهان اكثرهما البناء على الكسر والثاني ان يعرب

مطلب
٢ في صحيح افظ
سبويه
واسمه وكنيته
وفضله
وما يتعلق به

آخره اعراب بعلبك ذكره في ادوات المبدائي والايضاح (قوله او في الفاعل نحو موت الابل) اقول قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجار يردى موت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثمة مفعول ليكون التكثيره و ينبغي ان يعلم هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمصنف ان الفعل اذا كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلافه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جوت وطوقت وقد يكون في الفاعل نحو موت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض التشارحين ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى او كان واحدا وغلقت مرات لم يستعمل الا غلقت بالتضعيف الاعلى سبيل المجاز وهذا يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو خرجت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو مات المال وموت اذاكثر ذلك فيه وحينئذ لا يجمله متعديا في لا يلزم الجمع بين معنى التضعيف وذلك غير جائز في الكسافي وتفسير القاضي من ان قوله تعالى نزلنا بدل على نزول القرآن منجما في اوقات مختلفة ليس بذلك لان مبناه على كونه للتكثير ولا مجال له ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت اغير الاكديمين فالتأنيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاستناد الى الضمير واما عند الاستناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو وقوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبتني الحديث وصدقني الخبر وهما من الغرائب ذكره الكرمانى في شرح صحيح البخارى و(قوله واغير ذلك) ككونه للصبرورة كجهنمته اى صبرته عاجزا وللدعائه كبركته اى دعوت له بالبركة وعلمه كعقرته اى دعوت عليه بالعقر اى الهلاك ولا تبيان الفاعل الى مكان اصله كمين اى اتى الى اليمن والنسبة الشئ الى اصله نحو نمته اى نسبته الى نعيم واصبرورة فاعله كاصله كفوس اى صار

مطلب
٢ التضعيف للتكثير
يكون في المتعدي
ولا يكون في اللازم
الا نادرا

كالقوس واصبرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اى صار ذاورق وللحينونة
 كطهر اى حان وقت الظهور وللحمل كحفظ الكتاب اى حمله على الحفظ وللعمل
 المكرر فى مهلة اى اوجوده شياً فشيأ كدرجته الى كذا وبمعنى فعل نحو قاض
 وقاص وقصرو قصر وزال وذيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة
 وشيت اى صارت عجوزا وشيها وبمعنى تغل نحوولى عنه وتولى اذا عرض عنه
 وبين الشئ بمعنى تبين وفكر فى الامر وتفكر وللانضاء عن فعل كجرب وودع القتال
 اذا تركه وعبره بالشئ اذا طابه وعول عليه اذا اعتمد عليه وللوجه كشرق
 وغرب وكون ولجل الشئ بمعنى ما صنع منه كعدته وامرته اذا جعلته عدلا
 واميرا ولاختصار الحكاية بقولهم امن وابه وافق وسوف يسبح وحن وهال
 اذا قال آمين ويا ايها وسوف واف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ذكره
 فى شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجى على تقبل وعلى فعل مثل كذاب
 وعلى تفعله مثل توصية وهو قياس فى الناقص وعلى مفعول مثل ومن قناهم
 كل ممزق وعلى فعل مثل سلام وكلام واذان ووداع وصلاة والصحيح ان هذه
 اسماء للمصادر كسبحان (قوله نحو قاتل مقاتلة وقتالا) قال سيويته فى قتال
 كانهم حذفوا الباء التى جاء بها اهل اليمن فى قتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قتال
 من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت باء لانكسار ما قبلها
 وعكس الزنجشرى حيث جعل الباء اشباعا على كسرة الفاء (قوله وهو تاسيسه
 على ان يكون بين اثنين فصاعدا) قوله تاسيسه يعنى ان وضع فاعل لنسبة مصدر
 فعلة الثلاثى الى الفاعل متعلقا بغيره صريحا مع نسبتته الى ذلك الغير متعلقا بالاول
 ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمر فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا
 بعمر وضمنا على نسبة الى عمر ومتعلقا بزيد ولا جمل متعلقه بغيره جاء غير المتعدى
 اذا نقل الى فاعل متعد يا نحو كار منه فان اصله لازم وقد يهدى والمتعدى الى
 مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل فى المفاعلة بل يكون
 مغايرا للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبه الثوب فان
 مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل فى المجاذبة
 احتجج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله
 للمشاركة فلا تعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما فى شامت زيدا وذكر فى بعض
 شروح الكشاف فى باب المفاعلة معنى آخر كثيرا لاستعمال وهو ان يكون من احد
 الطرفين فعل ومن الطرف الاخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه

مطلب

٢ اختلاف فى مصدر

قتال هل هو فرع

او اصل

كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع والاخر الاخر الشراء ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بالغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في قدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخله في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فذهب او يزيد العدد صاعدا فلا وجه لما في شرح القراءات لان كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذکور ورواداته الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال كما تكون مصدرة بالفاء كذلك تكون مصدرة بثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القراءات فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة وقبل يجوز ان يكون مصدرا نحو قولهم قائما اي فصعد الثمن صاعدا اي صعودا (وقوله نحو ضارب زيد عمرا) اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حاة النصب للفرق بالفتحة والتوين في عمرو دون عمر لانه غير منصرف لا بدخلة التوين ولا في عمرو واحد عمورا لاسنان وهو ما يذهب اليه من اللحن ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر

باعدام العمر من اسيرها * حراس ابواب على قصورها

ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع فيه عمرو فلا يفضى الى الالبس ولا اذا كان مصغرا لان افظهما حيثنذا واحدا فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو (وقوله وبمعنى فعل) اي ان نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبت السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثي من لفظ سافرت بمعنى فمئل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سافرت اسفروا اذا خرجت للسفر فانا سافروا قوم سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافروا سفر على نقله وانما يخرج على زنة فاعل لان الزنة في اصلها للمبالغة والمبالاة والفعل متى غواب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ولا يرى زيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يخشى الله اي يخشاه خشية عظيمة وغير ذلك ككونه لا يبان الفاعل الى مكان اصله نحو يا من اي اتى الى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تسارع وتسارع ونجارز وجاوزوا للاغنية عن افعال نحو ورايت الشيء بمعنى اخفيته وعن

فعل نحو بارك الله فيك (قوله والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة) اقول قوله
 وللتكلف معناه ان يتعلق ذلك الفعل ليحصل له بمعانته كتحكم اذ معناه استعمال
 الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل (وقوله ولا يتخذ الفاعل) المراد بالانحياز جعل
 الفاعل المفعول اصل الفعل وقوله نحو تهجد اي جانب التهجد اي النوم بالليل
 وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو من الاضداد ومنه
 قيل صلاة الليل التهجد (وقوله مرة بعد مرة) قال علاء الدين السهروردي
 المشهور في السنة القوم ان مرة نصب على الظرف اي ساعة مائة بهذا الاسم
 ثم قال وكثيرا كان يخالج قلبي ان هذا غير ملائم في جميع موارد هذه الكلمة
 وقد ظفرت بخص من قبل الامام المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو
 الملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد يكرر بلا فصل بشئ ويقال مرة مرة قيل
 الثاني تأكيد الاول وقيل المجموع نصب على الحال اي مفصلا هذا التفصيل ورد
 بانه مع انه لا معنى له يخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف او مصدر ولا ثالث يشهد لك
 كتبهم ٢ ومن هذا القبيل قوالهم بوبته بابا بابا وجاءني رجلان رجلا ورجلين
 رجلين ورجلا رجلا وفهمت الكتاب حرفا حرفا اي مفصلا هذا التفصيل المعين
 وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم نحو قوالهم
 دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكة ثم كبكة اي مرتين هذا الترتيب المعين وقال
 الدماميني في قوالهم علمته نحو بابا بابا لم تزل الطلبة يستشكون ذلك والمنقول
 عن ابن جني نخر يجه على ان الثاني منصوب على انه صفة الاول ثم قال يريد على
 حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب
 الاخير وقدره بعضهم بعبداي بابا بعد باب وقال هذا لا يشمل الباب الاول والمقصود
 دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفرق اي بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه
 غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شئ من الابواب والمنقول
 عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تأكيد الاول بمعنى مرتبا فان قيل
 لم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيد
 بالاول ورب شئ لا يلزم ابتداء ثم يلزم معارض قال الفاضل الشريف في قول
 صاحب المفتاح على ما يطاعك على جميع ذلك شيئا فشيئا انه نصب على
 المصدرية اي اطلاقا متدرجا والشارح الفاضل جوز الخالصة ابضاهاك وقال
 علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله ثم يتراد قليلا قليلا انه نصب على
 المصدرية اي تراد متدرجا في الفلة وفي كلام الحكمة ما يشعربهانه محمول على حذف

مهمة
 ٢ في قوالهم بوبته
 بابا بابا وامثاله

العاطف اى قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا اى دكا بعد دكا وصفا خلف صف وفي الكواشي فهو اما حال
او مصدر اى يتراد حال كونه قليلا ثم يتراد حال كونه قابلا او يتراد قليلا ثم قليلا
ثم قال والوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر في جميع المواقع
فانه بمعنى متكررا اى تزايد متكررا متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعديّة
مستفاد من معنى التكرير لا من العاطف المحذوف فان قيل فيجعل من باب كم
عاقل قافل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت كاجر حجة وعمرة تامة تامة حيث
وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على نهايته في ذلك قلنا ولا بأس ~~لـ~~كن على
تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لاحالا واما قولهم كل فرد فرد ففيل من التأكيد
اللفظي وقيل من وصف انتهى بنفسه قصدا الى الكمال لا من قبيل حذف
العاطف دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لحملهم قلت لا جد الاية اى وقلت وحكى ابو زيد كانت سمكا لبنائى ولبن العدم
حسنه ههنا وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ الكل في مثله
مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من
قرينة المقام فان التكررة في الاثبات قد تم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف
وهو كل بثلث القرينة (وقوله ولا طلب نحو تكبر) اى طلب ان يكون كبيرا ولا غير
ذلك كالتشبه اى تشبه الفاعل بالنصف باصله كتهجر فلان اى تشبه بالمهاجرين
وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا والدعاء كنز جم اى دعا بالرحمة والانقلاب الى
اصله كنحصر الطين اى صار حجرا وسؤال اصله كنعطي اى سأل العطاء
والصيرورة كقول اى صار ذامال ومطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كصاده
فتصيد ويحيى بمعنى تفاعل نحو نهدي بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسمه بمعنى
قسم وتقطع بمعنى قطع وللتلبس بمعنى ما اشتق منه كتقمص وتأزروندرع وتعمم
اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة وللعمل في معنى ما اشتق منه كتضحي وتسكر
وتعشى والاضغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل فديحيى على فولة
كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر يخبر ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق
(قوله وتفاعل بزياة اثناء والالف الخ) اقول وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا
فان قيل صدور الفعل من الجانبين لا ينفق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر
غير داخل في الاقل قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى
وواعد ناموسى وفي قولهم عاج الطبيب المريض وقوله وان كان من فاعل المتعدي

عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي باعتبارنا وبه بهذا اللفظ على ما هو رأي
السيد افضل المحققين في امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا
او حرفا قد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور
في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر ورده السيد افضل
المحققين بانه باطل قطعاً لان الالفاظ المهملة اذا اريد انفسها كانت مشاركة
للالفاظ الموضوعه اذا اريد انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال
ودعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد انتفت اليه واطن فيه علاء
الدين السهروردي في حواشي المفتاح واما قول الشارح في التلويح قوله رمضان
آخر ورمضان الثاني فتكبر الوصف تارة وتعريفه اخرى مبنى على انه علم اذا
قصد به معين ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مررت بزيد الفاضل وزيد آخر فتوجيه
آخر ربما يصبر في الموارد (وقوله على هذا) اي وان كان من فاعل المتعدي الى
مفعول واحد صار تفاعلاً لازماً نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل
من حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين ان البادى بالفعل في فاعل
معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب
عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب (وقوله مع ان الغير) قال في درة الغواص في
اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بال
التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب
الهادي لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما
مذكور او منوي في حكم الثابت لا يجوز تشبيهه ولا جمعه ايضا قال نص عليهما
سيبويه وقال علاء الدين البساطي في حاشية المطول قد صرحوا بان غير وان لم
يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلاً
ثم قال واستمرت عادة الشارح على مؤاخذته وذكر في بعض الحواشي ان النحاة
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضاعفاً وان كان نكرة رطابة لصورة
الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء
المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير (وقوله ولا تكلف نحو نجاهل اي اظهر
الجهل واغبر ذلك) ككونه مطاوعة فعل كفت الدراهم فتناقت وفعل ككشف
الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعهد وتذأبت الريح وتذأبت وبمعنى
افعل نحو نخطي واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت ووانيت
والاغناء عن الجرد كشاء وتمازى (قوله واما اوله الهمزة مثل تفعل بزيادة

مطلب
٢. لا يجوز تشبيه
لفظ غير ولا جمعه

الهزنة والتون الح) اقول قوله اسفقت الباب ومنه اخمته فانقم واو كاء
فانوكاء وافردته فانفرد واغلفته فانغلق ويجوز ان يكون انسفق وانغلق على لغة
من قال سفقت وغلفته فانهما مقولان ومنه ولان ذكره في شرح التسهيل وقد
يشارك الفعل المجرد كما نطقا النار وطقت وقد يغني عنه كانطلق بمعنى ذهب
وقد يغني عن افعل كما يحجز اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افعل في فاء لام كلوبت
الشيء فالتوى اوراء كرده فارتدع او واو كوصلته فاقصل اونون كمنقلته
فانقل او ميم كلائته فامتلا وقد يشاركه فيما ليس فاءه شبا منها كشويت اللحم
فانشوى واشتوى وفصلته فافصل وافصل وقد يغني افعل عن افعل فيما
فاءه ليس شبا منها كغرته فاغتر وبلته فابل وكفيه فاكتفى (وقوله ولا يلني الا
بما فيه علاج وتأثير) يعني لا يلني الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس
البصري ولهذا قال في الفصل قواهم انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا قول
من قال شيء لا ينبصر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي
كشف البردوى والاندام وان كان من الالفاظ المحدثه فان اهل اللغة لم يجوزوا
عدمه بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى قولك فان وليس له مطاوع الا انه لما
شاع استعماله في الكتب صار استعماله اول من غيره لانه اقرب الى الفهم ولذا
قيل الخطأ المستعمل اول من الصواب النادر وفي شرح الاكل للهداية في باب
سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفي المضمرات
شرح القدوري في كتاب الجنائيات اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان
يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل
المقصود وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا نطن به انه اشتبه عليه واما قواهم قلته
فانقال فليكون تحريك اللسان اثر اظاهرا وانما جاز نحو علمته فعلم وان لم يكن
علا بجامع انه وضع المطاوعة فعل لان تفعل بجي العمل المذكور فذكره جملة
كالجسوس وانما جاز غمته فاغتم لان باب افعل لم يكن موضوعا للمطاوعة
فجاز ان يجي مطاوعة في غير الملاج (قوله وافعل بزيادة الهزنة والهاء نحو
اجتمع اجتمعا) اقول قوله وهو للمطاوعة نحو جمعه فاجتمع ونحوه وربطته
فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط
بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه في اكثر مواضع استعماله
وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال انه متعدد
بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته فارتبط وارتبطته بمعنى فحتاج

الى تكلف جعله مصدر المجهول في تلك المواضع وقوله ولزيادة المبالغة في المعنى نحو
 اكتسب معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان وقبل فعل لجر نفع او دفع
 ضرر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتماد فيه ومن
 ذلك قوله تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت وفيه تذكير على لطف الله تعالى
 على خلقه فانبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا
 على وجه مبالغة واعتماد فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشبهه الانفس
 وهي مجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكنسبة
 ولمسلم تكن في باب الخير كذلك لظهورها في تحصيله وصفته بما لا دلالة فيه على
 الاعتماد وقال صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تنبيه على
 ان الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يمدى الى غيره والاكتساب ما يفعله
 لنفسه كالانحاذ والاقططاع فلا يمدى الى غيره اي خيره فمجاوز عنه وشره
 مقصور عليه وقال منيوبه وابن الحاجب كسبت معناه اصبحت واكتسبت معناه
 التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لهما
 ما كسبت تنبيه على ان الثواب يادنى ملازمة للمثاب عليه والعقاب انما يكون
 بعدتين المعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان وقوله ومعنى تفاعل
 نحو اختصموا الى تخصموا وغير ذلك ككونه لمطاوعة افعال كاحفظته فاحتفظ
 ولقبول فاعله اصله كافتضح اي قبل الفضيحة ومعنى تفاعل نحو تجمع القوم
 واجتمعوا ومعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم واستعصم ومعنى المجرد كقدر
 واقتدر وقرب واقترب وللانغناء عنه كاستلم الحجر والحي الرجل والفعل الفاعل
 بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش واستسلك وامشط واكتحل وللخبر كاتخب
 واصطفى وانتقى ذكره في شرح التسهيل (قوله وافعل بزيادة الهمزة واللام
 الاولى او الثانية) اقول قوله اي جرفه نظرا لانه لا يستعمل بمجرده وان استعمل
 مصدره وصفته المشبهة والظواهر انه الحاق من انما سمح (وقوله واختص
 بالاولان والعيوب) وقد يكون لغيراوان ولا عيب كانهض الحائط وشرط ما يصاغ
 منه ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ازهوى مطاوع
 رعوته بمعنى كفته من اوجه احدها انه معتل اللام الثاني انه لغيراوان ولا عيب
 والثالث انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة (قوله والقسم الثالث
 من الاقسام الثلاثة ما كان ماضيه على ستة احرف الخ) اقول قوله وحكمه
 حكم احمر وقد يكون لغيراوان ولا عيب كانه سار الليل اذا انصف ومثل انهار

مطاب
 لا يستعمل بمجرد احمر

اشعار الرأس اى ابتقى شعره والاكثر ان يقصد عروض المعنى فى احوار وزوده
 فى احر وقد يكون الامر بالاكس فمن قصد الزم فى الاول قوله تعالى
 فى وصف الجنين مدهامتان ومن قصد العروض فى الثانى قولك اصفر وجهه
 وجلا واجر خجلا (وقوله الان المبالغة فيه زائدة) قال الجوهرى احر واجر
 بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجيى للصبرورة كاحلولى الشئ اذا صار حلولا
 واحقوف الجسم اذا صار احقفا اى منحنا ويحيى بمعنى استعمل فى الدلالة
 على افاء شئ بمعنى ما صنع منه كقوله واحلولى الدمى اى وجدها حلوة فاستعمل
 احلولى استعمال اسحلى واستعمله بمعنى صار حلولا اشهر ومنه فى خطاب
 الدنيا ولا تحلولى بهم فتقنيهم اى لاتصبرى لهم حاوة ويحيى لمطاوعة فعل
 كقولهم ثبته فانوى ويحيى بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق
 ان يفعل كذا اذا كان ذلك خلية ماى حقيقا وقوله وهو اى سين الاستعمال لان
 هيمته لا وصل والثاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل ونفعه ل وقوله لطلب الفعل
 معناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون
 صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقدير اولا يكون ذلك
 لافى غير ذوى العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوند فليس ههنا
 طلب الا انه جعل التحيل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه (وقوله ولا صابة الشئ
 على صفة) وقد يكون لعله دلى صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه واستعظمه
 واستصغره واستكبره واستقله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره
 اى عده مقتصرا وقد يكون مفعوله تصغيرا باصله كاستهامه اى جعله هائما وقوله
 ويكون بمعنى فعل نحو فر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه
 وقد قيل ان احكام الابواب كلها وكولة الى السماع واغير ذلك ككونه
 للحيونة كاستخفر النهر اى حان له ان يحفر ولللب كاستعنته اى ازلت عنايه
 وللنسبة كاستنسر البغاث اى انسب الى السر وقيل هذا من تحول الفاعل
 الى اصل الفعل اى تحول الى صفة السر او للعمل المكرر فى مهلة كاستدرجته
 ولوجوده على الحاسة السابقة كاستهزلته اى وجدته مهزولا وللتعددية كاستنذله
 ولما طاعة فعل كوسعته فاستوسع وافعل كآقره فاستقر واحكمه فاستحكم
 واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن واستجمله وامجمله واهل واستهل
 وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاده وتعود واستبدل وتبدل وبمعنى افعل كاستعذر
 واعتذر واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللانشاء عن المجرد كاستحي واستأثر

بحث
 ٢ باب الاستعمال

واستبدل وعن فعل كاسترجع اى قال انا لله وانا اليه راجعون فلاسل فيه رجع
 كامن اذا قال امين وسبح اذا قال سبحان الله ومن الجسائي على استغفر وهو من
 على فعل قولهم استعان اذا خلق عاتته فالاصل فيه عون ذكره في شرح التسهيل
 والاسلام كاستقبل اى استلم المقبل ذكره الشارح في شرح الكشاف
 وبقي ههنا فائدة وهى ما ذكر في بعض شروح لكشاف من ان قاعدة التصريف
 ان تؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد وقد يؤخذ استغفر من افعال
 وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين ليصير متعديا الى مفعولين
 كاسترجع واستنجح يقال ارضعت المرأة الطفل واستر ضعتها اياه وانحج الله
 حاجته واستنجحته اياه (قوله) وافعل وعمل بزيادة الهجمة والواو واحدى العينين
 (الح) اقول قوله اى كثر عشبها العشب والكلاء والحلا والحشيش اسماء للنبات
 لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والحلا مختصان بالرطب والكلاء
 بالهمزة مفعول ووزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلاء مختص ايضا
 بالرطب الا انه مايتاخر نباته ونقل والعشب مايتقدم نباته ويكثر قوله وهو للمبالغة
 اى لمبالغة افعال وفعل كاعشوشب الارض اى كثر تلاءها واخشوشن الشيء اشتد
 خشونته قبل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لفظان متعديان نحو اخلوا بيته اى
 استطبته واعروربه اى ركبته عربا وقوله وافعل نحو اخلوا بملونه يقال اخلوا بهم
 السير اخلوا اذا بالجيم والذال المججمة اى دام مع السرعة وهو من سير الابل
 وفى الحديث اخلوا المطراى امتد وقت تأخيره (قوله) وافعل بزيادة الهجمة
 والتون واحدى اللامين (الح) اقول قوله اقنعس وهو خروج الصدر ودخول
 الظهر (وقوله اى خلف ورجع) قصده من هذا القول اثبات الاقنعس بمعنى
 التأخر والرجوع بالظهر (قوله) قال ابو عمرو سألت الاصمعي عنه (قال) اكل
 الدين فى التقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه واذا كان
 بمعنى الاستفسار يتعدى الى الاول بنفسه والى الثانى بعن وقال شريف الدين
 الطيبي فى شرح المشكاة فى قوله عليه السلام ما المسئول عنها باعلم من السائل كما
 يقال سألت زيدا المسئلة يقال سألتهم عن المسئلة وفيه ايضا عن الراغب السؤال
 ضربان جدلى وتعلمى وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ولا نقصان وحق
 لثانى ان يتجرى المحيى الا صوب كاطيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل طلبه
 او لا وقد زاد عليه السلام فى جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال طهور ماؤه
 حل ميتته وفى فتح البارى شرح البخارى وما وقع فى كلام كثير من الاصويين

ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المستول عنه كذا قال ابن دقيق العبد وفي التلويح معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل معه الزيادة لا المساواة في العموم والخصوص ونجدشه ما ذكره صاحب الكشف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى فرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه كان مساويا مرفوضا وطروح ونظيره قولك حكم السلطان اليوم بالحق والفرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام بما سبق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة اللباس طويل واللباس قصير واوقلت واللباس قصيرة جئت بما هو لكنه وفضول قول لان الكلام لم يقع في ذكر كورة اللباس واتوته وانما وقع في غرض ورآء هما هو تنافر حالتي اللباس واللباس وقال القاضى في تفسير سورة طه في قوله تعالى قد جئناك باية من ربك وانما وحد الابه ومعها آيتان لان المراد اثبات الدعوى بالبنية لا ببيان تعدد الحجة ووحدتها كقوله تعالى قد جئتك ببينه من ربك وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز لارجل ان يسأل عما هو عالم به نجهامه وفي حاشية تفسير القاضى للقاضى ذكر ياعن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض فالطلب اعلمها لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والدوال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال سأله كذا وفي الاستخبار فيقال سأته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى أنت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يغهم يعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو هو زيان بن العلاء المازنى احد شيوخ القراء والا صمعي هو ابو سعيد عبد الملك ابن قريب الباهلى وكان من رواة العربية ينشد الشعر الغريب المعانى تليد خلف الاحمر وادى عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رأه يكتب كل شئ

ما انت الا الحفظه * تكتب لفظ اللفظه

وقوله فقال هكذا تصوير الالف منسأس وقوله فقدم بطنه وآخر ظهره تفصيل
للتصوير (قوله وافعلنى بزيادة الهمزة والالف الح) اقول قوله والالف قال
ابن الحاجب فى شرح المفصل هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقت بيا فقلت
الفا لحر كها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق كما سيجى وقوله ولا وجه
لنظمهما فى سلك ما تقدم النظم فى اللغة جمع اللواؤ فى السلك فذكر السلك بعده
بل ضمير البابين المشبهين بالدرر اما بالجل على التجريد فى الاول اعنى النظم
او التخصيص فى الثانى اعنى السلك والضمير فيه استعارة مكنية بان يشبه البابين
فى النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك الخيط
وتشبيه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية
وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجل مرتبة المعانى متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعبرة دلالتها
على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالاعنى اللغوى وقد يطلق على مطلق التركيب
المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ (قوله
وكذا تفعل وتفاعل) راسى الالف فى تفاعل للالحاق لان الالف لاتقع للالحاق
حشا بل اصلا على ما قبل لافى الاسم ولا فى الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك
اى عدم وقوعها للالحاق حشا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من اول
الكلمة وتضعيف العين لا يكون الا للالحاق كذا ذكره فى شرح الهادى ثم قيل
فى اطلاق لفظ الالحاق همنا سوء تأمل قوله والمصنف لم يفرق بين ذلك هذا من
قبيل قوله تعالى مذبذب بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين تقضى
الاشتراك فلا تدخل الاعلى مثنى او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع
صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله لان احدا يستعمل
بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجز بين
وتفسيرهم اياه فى قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء بمعنى جماعة من
جماعات النساء وعدم جريانه فى كل ذكره منفية يدل على ان هذا ليس بمنيا على انه
ذكره وقعت فى سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع
اللفظ لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب بسنوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث وقيل هو مبنى على ان احدا اسم فى معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا وبقي همنا شئ وهو

ان الشارح ذكر في بحث او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية لا يستعمل
 في الایجاب اصلا و ذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشف
 في تفسير قوله تعالى لا تفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الایجاب الا مع كل
 ومثله قوله تعالى يزجي سبحانه بؤلف يئنه وتذكير ضمير السحاب وهو جمع لان
 الجمع الذي يفرق بينه وبين واحد بالهاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز
 ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين الدخول فحول فحول على ان الفاء
 بمعنى الواو او على ان التفسير بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب
 روايته بالواو وقرئ الاخر بين الحجون الى الصفة فقول بين اجزاء الحجون منتهية
 الى الصفا ويمثل هذا يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال في
 درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهاهم قواهم المال بين زيد وبين عمرو
 والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من بين فرث ودم لبنا خالصا
 وقال شريف الدين الطيبي في شرح الكشف لا تفاوت بينهما وانما ذكر بين مع
 المضمر واجب ومع الظاهر جائز (قوله واما الراعي المزيدي فامثله) اي ابنيته
 اقول قوله ويلحق به تحليب قد علمت معنى اللاحق في الراعي المجرد وينبغي ان يعلم
 ان تحقق اللاحق في ملحقات تخرج بغير التاء لانها للمطابقة كما كانت كذلك
 في تخرج لان اللاحق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق اللاحق في تمسكن
 اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا
 وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين كما يشتقون من لفظ الجمل نحو
 بسمل وحوقل وهلل وحدل وحيل وحسل وسجل وجماف وطلبق ودمعراي
 قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحى على الصلاة
 وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال بقاءك وادام عزك ؟ وهذا يشبه
 باب البحث في النسب فانهم يأخذون اسمين فيختون منهما لفظا واحدا فينسبون
 اليه كقواهم حضرمي وعبيسي وعشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد
 الشمس وقال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل
 انها مولدة (قوله وتمسكن) زيادة الميم لللاحق في الاول لم يعهد في كلامهم
 الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق
 الكمين ولبس الدرع ومسح بيده المندبل ولبس المنطقة (قوله وافضل زيادة
 الهمزة والنون الخ) قوله خرجت الابل فاحر نجت اقول فيه به على ان هذا الباب
 لمطاول فملل وعليه ان ينه على ان تفعل مطاوع فعل الان يقال ترك اظهروه

مطلب
 ؟ في باب البحث
 في النسب

اولانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك بمعنى هلك لا يقال سهو كنه وتسهوك
 لعدم سهولته في كلامهم (قوله ويلحق به نحو افعنس واسلني الخ) اقول قوله
 ولا يجوز الادغام والاعلال في المحقق اي لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال
 في غير الآخر لانه في الآخر جاز ولا يبطل به الاخلاق لكونه في محل التغير كذا قالوا
 (قوله تنبيه) اقول هو في اللغة مصدر من نبهته الشيء اوقفته عليه او نبهت
 فلانا من نومه اي ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب
 وقبل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقبل ما اوجرد النظر الى الابحاث
 السابقة يعلم الابحاث الالمانية وانما يستعمل فيما لم يلق به ضرب من العلم سابقا وكان
 في حكمه كما في البيدييات وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبيديهي
 وما تفاق به علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل لا محل له
 من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قال صاحب القمريه لو قال المصنف
 فرع يدل تنبيهه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابحاث السابقة يترتب
 معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر (قوله الفعل اما متعد وهو الذي
 يتعدي الخ) اقول قوله الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى
 على نوعين متعد ولزم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد
 بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدي واللازم لا يتعدى على غير
 الواضع بخلاف النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية
 (قوله وهو الفعل الذي يتعدي من الفاعل) اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان
 المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصور وعن تصور محل صدور
 ذلك الفعل اعني الفاعل الى المفعول به وهذا سقط ما قبل ان المتبادر من ظاهر
 ذلك التفسير ان المتعدي ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك
 عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى التعدي والتجاوز يعبرون
 عنه بالانتقال عن الشيء الى آخر كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه
 قولهم في صدور تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب
 مثلا في قوله ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والالكان عمرو ضارباً وزيد
 غير ضارب وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضرب زيد عمرا فاعمل (وقوله فالدور
 الخ) وقد يقال ان التعدي علم فلا يكون المعنى ملغيا اليه وهذا الجواب كاف
 لكل كلام وقع على هذا المنهج (قوله لان المتعدي وغيره بيان) وسيلان تنبيه
 سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وبسني تنبيهه عن الاضافة

مطلب
 ٢ في اعراب لفظ
 التنبيه

كما استغنى عنهما مثل في قوله *والشر بالشر عند الله* مثلاً *واسمعة وابشيتة عن
 ثنية سواة فلم يقولوا سوا آن في السعة وقوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق
 اجتماعاً لتأديب زيد والاولى في التمثيل ان يقال نحو ذهب زيد ذهاباً يوم الجمعة
 خلفك مرافقة لك وعمراً لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق
 ثم المفعول به بلا واسطة حرف جر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
 ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب
 العالي تقديم المفعول به على المفعول المطلق اول واختر السكاكي تأخير
 المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشهور هي هذه الخمسة وزاد
 السيرافي مفعولاً سادساً وسماه مفعولاً منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
 اى من قومه ورد عليه بانه اوصح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه واليه بل كان
 المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجهين الاول
 مفعولاً به والثاني مصدراً وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحاً اذا لم يكن
 بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحاً
 والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحامى باباً يطلق المفعول به الغير
 الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال علماء الدين البسطامى والحق ان كل
 جار ومجرور فموظف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به
 وفيه ومعناه يعود الى الالف واللام لكونهما بمعنى الذى فاذا لم يكونا يعود الى
 الموصوف المذكور او المقدرو قوله ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا اى لا يعترض
 على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت متعدداً لم يتجاوز الى المفعول به
 لان التجاوز منى لانا نقول كون ضرب متجاوزاً الى المفعول به في بعض المواضع
 كاف في كونه متعدداً وهذا الجواب غير مرضى لانه يستلزم ان يكون الفعل
 في صورة التثنية غير متجاوز ولمذا عقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد لفظ الفاعل
 والمفعول اى ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدى ما نصب المفعول
 به (قوله فهذا مدفوع بلاخفاء) لان لفظ زيد منصوب بالمفعولية لفظاً وذكر لفظ
 الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول
 تسليمى والثانى منعى ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل الى
 المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به لان عدم الضرب مسند الى
 زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف
 اسناده وابقاعه فاي فهم (قوله ويسمى ايضاً) اقول التسمية عندهم تطلق على

تعلق اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشئ على
 الشئ ومنه يقال سمي زيد انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شئ بشئ
 يقال سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجال الحاصل
 في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف
 الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني
 والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه ما يكون
 الغرض الاصلى طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب
 فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب نصب قرينة دالة عليه والمطلق عليه
 هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه
 للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الجملة
 (قوله لو وقع على المفعول به) والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق
 فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشئ لا الامر الحسي فلا يرد
 ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم
 ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع وانه لا يصدق على الافعال التي ليست
 بوافعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا وارادته وعلى نحو ما ضربت زيدا
 على ان وجه التسمية والكنية والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس (قوله
 واما غير متعد) اقول قال النجاشي في شرحه اذا اردت ان تجعل متعدي لازما
 فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعول واقتعل او افعول او تفعل او تفعل ان كان
 رباعيا وفيه نظر اما اولافلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه
 لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعول متى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول
 اليه فعل لازم بالاستقرار كحمر الى احمر وصور الى اعور فتأمل (قوله هو الحسن) اي
 تناسب الاعضاء بحسب الحلقة (قوله بل يثبت به) لم يرد به ان كل لازم يثبت
 ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان كثيرا من اللوازم مجدد
 الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا
 القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر
 او لم يستمر (قوله ويسمى اي غير المتعدي الخ) اقول قوله وعدم انفكاكه عطف
 على لزومه على وجه التفسير لدفع ابهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم
 ولما ذكر في القول الآتي قوله للزومه على الفاعل كلمة على لتضمينه معنى القصر
 على الفاعل اعترض في بعض شروح الكشف على قوله الباء لازمة للحرفية

والجربان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب
الشريف بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان يئنه اذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره
ومنه قولهم ام لازمة لهجرة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها
بان ام ليست بلازمة لهما بل بالاكس وبعضهم ان المراد بالزوم معناه اللغوي
اعني عدم الانفكاك من قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه او معناه
الاصطلاحي ان عرف بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول الشراح
وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر دفعه لما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية
الزوم قبل ٢ الزوم لا يكون الاكليا وقبل لزوم الكاية فيه عرف اهل المعقول
والادباء بطلقون الزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص والتخصيص
لازم للتقديم غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا كثيرا ذكره شراحه (قوله وفعل
واحد قد يتعدى بنفسه فسمى متعديا بالتحريك) اقول قال نجم الدين ارضي اعلم انه قيل
في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف جرو ذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك
وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم يتعدى مثل هذا الفعل مطلقا ذمناه
مع اللام معناه من دون اللام والتعدي والزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد
اجاما فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كافي رد في لكم فالحاصل ان تعدية الفعل
ان كانت بنفسها قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص
دخلت بالتعدي الى الامكنة واما في غيرها فبقي نحو دخلت في الامر فهو لازم
حذف منه حرف جرو ان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائد كافي
ولا تلفوا بأيديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى تارة بنفسه واخرى بحرف التعدي
بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل
بمخرج الى عراقيها بنى في قول الشاعر يخرج في عراقيها ووصل هزى الى جذع
بالباء في قوله تعالى وهزى اليك يجذع النخلة ووصل اصلح الى ذربتى بنى في قوله
تعالى واصلمح لي في ذربتى ذكره الطيبي في شرح الكشف والبيان ووصل حذو
الى المفعول الاول في قول الكشف لحذو بها وفي قوله المفتاح محذوا به بالباء ذكره
الشراح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب التضمن قوله وذلك عند
تساوى الاستعمالين اى عند تساوى استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه
وفي كون شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له كذلك نظر لان الجوهري قال
في الصحاح في كل وهو باللام افصح مما ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد على

مطلب
د في معنى الزوم

ما صرح به الامام المزيوني وصاحب الاساس والصحاح والناسخ والمجمل
والديوان والافتتاح والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما
للمفتاح في قول الشاعر

سأشكر عمر ان راخت مني * ابادى لم تمن وان هي جلت

من كون ابادى مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر
الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمن (قوله مطردة)
يجوز الرفع على معني مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا
مطلقا زيادة مطردة (قوله والتعدي والزموم بحسب المعنى) قال ابن مالك في شرح
السهيل ولا يميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يمتزجان
معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسبته وذهلت عنه
وحبته ورغبت فيه وارادته وهممت به وخففته واشفقت منه واستطعته
وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه ونجبت به واعرضت عنه وانما يميز
بان يصل به كاف الضمير او هاء او باؤه باطراد وان يصاغ منه اسم مفعول تام
باطراد نحو صدقته وحيته وارادته ورجوته فهو مصدر في ومحبوب ومراد
بمرجوه وبهذا علم ان قال منه لاطراد نحو قننه فهو مفعول ولو قصد هذان
من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه
ورغبت وطمعت فيه واعرضت عنه فهو مذهبول عنه ومرغوب فيه ومطموع
به ومعرض عنه فلا يأتى لك صريح المفعول تاما بل بافضاء الى مقتدر الى حرف
الجر فيعلم بذلك زومه ٢ وقال الرضى اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت
وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم
واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصب ما علم لا لفرق معنوي بينهما
بل هو موكل الى اعتبار العرب فانهم قد يخصون احدا المتساويين في المعنى
بحكم لفظي دون الآخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في آلات
التعدي او في عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه
بارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلفت متعلقا ويجعلون
علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب
الكشاف في تفسير سورة يوسف ومن دأبهم حل الظير على الظير وحل النقبض
على النقبض كالا اعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظير
فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعتماد

مطلب
٢ في الفرق بين
علم وعرف وعلمهما

بالقرآن وكان زيادة كما يتعدى به إلى يتعدى بعن لأن نقص يتعدى وهو ضده ذكره
ابن كمال باشا في الصحاح لكن عمالك بحسب أي ذلك على قدره وعدده وكلمة
حسب إذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافهه ساكنة
وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الأول (قوله وتعديه إلى قوله وبالهمزة)
٢ اعلم أنهم بلغوا اسباب التعدية إلى أحد عشر الثلاثة التي ذكرت وسين استعمل
مع ما زيد عليه من الناء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجه والفاء المفاعلة
نحو جلس زيد وجالسه والسادس أن يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كضميهم
رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسفه معنى امتنهن أو اهلاك
حيث قالوا فرقت زيد أو سفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالقح وافعل
بالضم لافتادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالقح أي غلبته في الكرم والثامن اسقاط
الهمزة كما كب الرجل وكيته أنا وانزحت البئر ونزحتها أنا والتاسع البناء
على أفعل عمل مراد به المباعدة كجلا الشيء واجلوأينه والعاشر تكرير اللام
كما قيل صر صر خده وصعصر رته والحادي عشر اسقاط الجار نوسه ما نحو قوله تعالى
ولكن لا تواعدوهن سراي على سراي نكاح وانجأتم امر ربكم أي عن امره
واقعدوا لهم كل مر صداي عليه وقول الزجاج أنه ظرف رده الفارسي بأنه مختص
بالمكان الذي يرصد فيه فليس معها وقوله كما غسل الطريق الثعلب أي في الطريق
وقول ابن الطراوة أنه ظرف مر دودا أيضا بأنه غير مبهم وقوله أنه اسم لكل ما يقبل
الاستطراق فهو مبهم أصلا حيث لكل موضع متنازع فيه بل هو مستطرق ذكره
في المغنى وليس المراد أن اسباب التعدية هذه باعتبار نفوذها توجب أن يكون
الفعل متعديا بل لابد من اعتبار معنى التصيير بها لأنها تكون للتصيير وغيره والتي
للتصيير هي التي تكون للتعدية فسقط ما قيل أنه بتضعيف العين وبالهمزة بصير
لفعل متعديا إذا لم يكن بمعنى صار فالتعديد لازم قال ابن هشام في المغنى التفعل
بالتضعيف سماعي في القاصر وفي التعدى إلى واحد نحو علمته الحساب وفهمته
المسئلة ولم يسمع في التعدى إلى اثنين وزعم الحريري أنه يجوز في التعدى إلى اثنين
أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ولا يشهد به سماع ولا قياس وظاهر قول
سيبويه أنه سماعي مطلقا وقبل قياس في القاصر والتعدى إلى واحد والنقل
بالهمزة قبل كذا سماعي وقبل في القاصر والتعدى إلى واحد والحق أنه قياسي
في القاصر سماعي في غيره وهو رظا هرا مذهب سيبويه (قوله بتضعيف العين)
فسر بتضعيف العين بالنقل إلى باب التفعيل لأن التضعيف في تفعل ليس

مهمله
٢ اسباب التعدية
أحد عشر

من اسباب التعدية (قوله تنقله الى باب الافعال) نسر الهمزة به لا في غير هذا الباب
ليست من اسباب التعدية (قوله وتعد به بحرف الجر) والحروف التي يعمى بها الفعل
سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى
وعلى وهذه السبعة تسمع لا يقاس عليها كذا في زبدة التصريف (قوله ولا يغبرشى
من حروف الجر معنى الفعل الالباء في بعض المواضع) اي اذ قصد بها التعدية التي
عند الصرفين وهي تغيير الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت يزيد
فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذ ذهاب لا التعدية التي عند الحساسة وهي اتصال
معاني الافعال الى الاسماء اما اذ لم يقصد فلا تغير نحو مررت به فان معناه مع
الباء كعناء لامعها وذلك لان معنى مررت يزيد مررت بمكان يقرب منه زيد على
ما صرحوا به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت يزيد لان
الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب
سيبويه فلا تكون للتعدية ٢ لان الباء التي للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى
الهمزة على المذهبين نعم يقال لث هذا انه متعد بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليه
سم التعدى اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كانه لازم
مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء
بالتغير مع قصد التعدية العرفية لا تصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح
ما نقل قبيل هذا من زبدة التصريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية
هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به
السيد عبد الله في شرح اللب (قوله نحو ذهبت يزيد) افول اورد مثالين لان الاول
من الثلاثي والثاني من المزيدية (قوله مصاحبة الفاعل) اي في الاتصاف
بالحدث يعني ان معنى ذهبت يزيد اذ ذهبته وذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى
ذهب الله بسهمهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول
المصاحبة محمولة على الايمان قال سيبويه الباء في مثله كالهجرة وقرى صاحب
الكشاف بين ذهبته واذ ذهبته بان الباء فيهما معنى الاستصحاب والاستمساك
وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكره الحريري في درة الغواص
وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد اذ ذهبه وليس كل من اذهب
شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع الى
الحالة الاولى وليس كذلك اذ ذهبه وقال صاحب الفلك الدار وفيه نظر لان كلا
اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالعنى عند التعدية بالباء كما معنى عند

٢ الباء التي للتعدية
ينبغي ان تكون
بمعنى مع او بمعنى
الهمزة

التعديبة بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعديبة لكنهما غير مشتركين
في تأدية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا لازالة والباء للمصاحبة
وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل في مقامه لا الى التعديبة
نفسها فان البحث عنهما وظيفة النحو (قوله ولا حصر لتعديبة حرف الجر فعلا
واحد ابل يجوز الخ) اقول قوله ولا حصر لتعديبة حرف الجراي ولا حصر بحرف
الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد يحذف المحصور عليه ولا حصر بحرف
الجر عند تعديته فعلا على واحد يحذف على من المحصور عليه والظاهر ان يقول
ولا حصر بحرف الجر عند التعديبة على واحد تأمل (قوله جروف كثير) وصف
الجمع بالكثير للتأكيدي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى
يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقول صاحب
الهداية في الديانة رسالة وانباء حيث اراد بمجدا عليه الصلاة والسلام لكن جمعه
تقظيها واجلالا لقدرة وصرح به اكل الدين وهذا اي تأكيدي الكلام بما يقطع
احتمال المجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في
اول البع من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالباء ٢ اما لان الفعل
والفعل يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى
والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر
(ان العواذل ليس لي بامير) يريد الامراء ذكره الطيبي والجوهري اولانه على
صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل واليزيد ذكره الرخسري في الكشف
والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين السطاسمي في شرح الهداية اولانه
صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومنسأه جمع بجمع وحزب اول صيرورته في عدد
الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشف اولتا ويل الموصوف بالمذكر كما
قال صاحب الكشف في قوله تعالى وبث منهم ارجالا كثيرا وذكر كثير التأويل رجالا
بالجمع اي جمعا كثيرا اولان الصفة انما تتبع موصوفها في التأنيث اذا كانت فعلا
اما اذا كانت بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يحدشه التزامهم المشاكلة
اللفظية بين الصفة والموصوف فتأمل (قوله الا اذا كانا بمعنى واحد) قالوا لا يجوز
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اي من غير
عطف ولذا ذهب صاحب الكشف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
ان الظرفين لم يتعلق بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالقييد كما قالوا
في اكلت من ينسأك من العنب اي اكلت المبتدأ من البستان ابتدى

مطلب

٢ الفعل والفعل
يستوي فيهما
للمذكر والمؤنث
والواحد والجمع

من العتب نعم ينبغي ان يحتز مهمامكن عن بشاعة التكرار الظاهري وان اقال
 في حواشي التلويح الفرع شجاع في عرف المشرعة بالاحكام الفقهية بدل في
 الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والمثل
 على انسانين بدل بانسانين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة
 للفعل حيث يقال عرض بكذا (قوله ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف
 فان اتى) اقول قوله ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولم يذارد على الاخفش
 في قياس اظن واحسب واخال وازعم على اهل واري ذكره الرضى في شرح
 الشافية (قوله فان اتى من المجرد الى بعض ابواب المنسبة موكول الى السماع)
 بشير الى ان اتى الى بعضهما ليس كذلك كما قيل ان باب الاستعمال والمفصلة
 عند بناء المنسبة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى افعال والى افعال قياسي
 او يريد بالهض الجميع والكل اما المجيء بمعنى الجميع صلى ما صرح به في النجم
 الرواج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح الباب حيث قال وبعض قد يجي
 بمعنى كل واليه ذهب جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم به
 الذي يعدكم واما ان يكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اي زاد كما ذهب
 اليه بعض اهل التفسير في هذه الآية ذكره في شرح الباب قال الرضى في شرح
 الشافية وليست هذه الزيادة قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع
 استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين (قوله ولا ذهب خالد ابكرا)
 مقتضى القياس الافتصار على خالدا على ما هو في بعض النسخ (قوله كذا قال
 بعض المحققين) وهو نجم الدين الرضى في شرح الكافية (قوله والحق انه لا بد الح
 اقول الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شي من حروف الجر
 الح وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة
 تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعتراض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه
 الصرفيون من تغير معناه الح واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شي من
 حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا كانت للتعدية بخلاف
 ما اذا لم تكن للتعدية نحو مرتت بزيد فلا تغير كما قررنا من قبل لان عدم تغيرها
 عند كونها للتعدية وعلى هذا البرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم
 فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطاوعا وعلى
 الوجود اللازم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له
 وعلى الثاني والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي

شئت نحو رجل على الباب و غلام على السطح و كوكب انقض الساعه
 خبره في امثله و لو لم يوصل بنى جازان يضضاف الى ما بعده و حينئذ اما خبر مبتدأ
 محذوف او مبتدأ خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضضاف و حينئذ
 ما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او يقرأ على الوقف (قوله
 و قدم الماضى لان الزمان الح) اقول قوله لان الزمان الماضى قبل الزمان
 المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون
 الشئ ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا
 يدقق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضى وسياق الزمان المستقبل والجواب
 انها مناقشات واهية لان اهل اللغة تفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها
 ولا يخطر ببالهم شئ مما ذكر واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم اخر
 يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبني على الظواهر كذا في حاشية
 المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم ير انه ظرف زمان فيلزم اما كون
 الشئ ظرفا لنفسه او جوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن
 قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضى في بحث المفعول فيه ان قبل وبعده من الظروف
 الغير المنصرفه وهى الظروف اللازمة الظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل
 الامنصوب بالتقدير في او مجرور ابني و قال الرضى ومن الداخلة على الظروف الغير
 المنصرفه اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
 وفيه نظرو قال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه العرف
 واللغة على انه يجوز ان تكون هذه الظرفية بطريق اشتغال الكل على الجز بمعنى
 ان كل زمان من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماضى وقال الشربف في شرح
 المفتاح هذه تعريفات تبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعبارة انما
 فلا يتجه شئ مما ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير الاعتبارى بصحح الظرفية
 اني الجملة ثم قال وقد تبين في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم
 جزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها الابازمنة اخرى بخلاف الزمانيات
 (قوله واشتق) معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود
 الى ما في قوله ما حصل هو وهو عبارة عن الماضى وهو في قوله هو منه يعود الى
 ما حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل قيل في قوله واشتق نظرا لان المضارع
 لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما يدل عليه الماضى لكنه ليس كذلك
 والجواب ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوى والاشتراط

مطلب
 ٢ كلمة من الداخلة
 على الظروف
 اكثرها بمعنى في

في الاصطلاح (قوله اما الماضي فيسمى غابرا) ايضا لانه من الغور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع (قوله فان قيل هذا الحد غير مانع) اقول قوله غير مانع اي غير مطلق والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد صدق المحدود وغير جامع اي غير منعكس والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود ٢ وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق لا يدل على الزمان والا لا حجاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل فعلا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فزمننا منزلة ما هو في الزمان واجربناه مجرى ما نعقله وان كان في الحقيقة في غير زمان (قوله وان اريد المطلق) اي الماضي مطلقا عن ان يكون جامدا او غيره (قوله وكذا الكلام في صيغ العقود) يعني ان صيغ العقود في الاصطلاح اخبارات عن الماضي نقلها ووضعها الشارع لانشاء في الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية القوية كالقاب هي اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا خصص بالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي تستدعي سبق الخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمه وعقلا فصار الوجود حقا لم بمقتضى الحكمة وبما قررنا تدفع ما اورده الشارح على التوضيح من الانطاد الاربعة (قوله ثم اعلم ان الماضي امامي للفاعل الخ) اقول قوله ولو قال اي لو اقتصر على قوله ما كان اول متحرك منه (قوله لان المراد بها التقسيم على مذهب ابن مالك في منظومته) وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخير ثم قال وهذا اولي من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود ومن يحى الواو في التقسيم اجود لا يقتضي ان او لا تأتي له وغيره عدل عن العبارتين فغير بان يفصل (قوله لرفضهم الابداء بالساكين) علة لتحرك اول المتحرك في مثل نصر وقوله لتلايلهم التقاء الساكنين علة لتحرك اول المتحرك في مثل اقبل وقوله وكون الفتح اخف علة لتحرك اول المتحرك فيها بالفتحة (قوله سواء كان مبنيا) سواء اسم بمعنى الاستواء بوصفه كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني كان في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا للمفعول بيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن الفتاوى وفي الصحاح يقال هم في هذا الامر سواء وان شئت سواء ان وهم

مطلب

٢ نحو خلق الله الزمان

سواء للجمع وأسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكر في بعض شروح
الهداية أن سواسية لا يستعمل إلا في الشر والجملة أما استئناف أو حال بلا أو أو
اعتراض وبقي ههناشي وهو أن أو لا أحد المتعدد والتسوية أن تكون بين المتعدد لا
بين أحده وصاحب المغني خطأ الفقهاء في قولهم سواء كان كذا وكذا والجوهرى
في قوله سواء على قلت أو تعدت ثم قال والصواب العطف بأم ولم يدر أن أم كأول أحد
المتعدد فالصواب الواو بدل أم ولو بمعنى الواو وكون أم بمعنى الواو غير مفهوم
وقد أشار الرضى إلى تصحيح التركيب وابقاء أو وأم على معناه ما حاصله أن سواء
في مثله خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب
الشرط المقدران لم تذكر الهجزة بعد سواء صريحاً كما في مثلاً أو الهجزة واد
بجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة أن أن والهجزة
تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وأو وأم لأحد المتعدد والتقدير مثلاً
أن كان مبنياً للفاعل أو المفعول فالأمر أن سواء والشبهة أن ما إذا جعل خبراً
مقدماً وما بعده مبتدأ (قوله مثله أى مثال المبنى للفاعل والكلى قد يراد إيضاحه
الح) أقول قوله والكلى قد يراد إيضاحه اعلم أن التمثيل إنما يصار إليه الرفع
الحجاب عن معنى الممثل وأبرزه في صور المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل
وبصالحه عليه لأن المعنى الصريح إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لأن من
طبع الوهم الميل إلى المحسوسات وحب المحاكاة ولذلك شاعت الأمثال (قوله
كما تقدم) أى في أول الكتاب في شرح قوله ثم الفعل أم ثلاثي وأما رباعى بقوله
ولكونه أقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل (قوله وقد يحذف
الواو في الندرة كقوله) فلوان الأطباء كانوا (قوله) وتماه وكان مع لأطباء الشفاء*
المعنى ظاهر والاستشهاد أنه حذف ضمير الجمع من كان الأولى وبقي النون مضموماً
اجتزأ بالضممة دليلاً على الأصل والأصل فلوان الأطباء كانوا أو حولى وروى وكان
مع الأطباء الاساءة والاساءة جمع آس مثل رام ورماة هو الطبيب اعلم أنه يجوز في الشعر
وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام الغير المسجوع من رد فرع إلى
أصل أو تشبيه غير جائز بخلافه ذلك ولا يضطر إليه لأنه وضع توالف الضرر
أنواعها منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والبدل والحذف
على غير القياس في أحد عشر حرفاً الهجزة والالف والواو والياء والنون والميم
والحاء والخاء والهاء والفاء والطاء ذكره ابن عصفور في المفردات (قوله لأن الميم
شفووية) قال الجاربردى ومن قال لام شفوة هاء وهو المختار لقولهم شفوة وشفاء

ورجل شفاهي بالضم اى عظيم الشفة قال شفهية ومن قال لامها واو لقولهم
 فى الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا تنضم شفناه قال شفوية (قوله وهذه
 مناسبات) قالوا ما ذكره الصر فيون من التعليقات بيان مناسبات ومن قبيل
 الجمل على النظر لاقباس فقهي والافاصل الدليل هو الاستعمال صرح به
 فى ابضاح الفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس فى اللغة (قوله لا غير) حكى
 صاحب القاموس عن السيرافى ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاو غير بعد ليس
 واو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجر الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد
 السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام فى معنى اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار
 انه يجوز فتح حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفى الفصل
 حكاية لا غير وليس غير واستشهد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل
 على جواز بشعروه وثقة لا يستشهد الا بشاعر عربى (قوله فالفهم الذكى)
 اقول قال الجوهرى الذكاء بالمدحمة القلب وقال ابن كمال باشافى شرح المفتاح
 الذكاء فى الاصل التوقد ومعناه اللغوى المجازى سرعة الانتقال من المبادئ
 الى المطالب وقال الشارح فى المماول الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب
 الآراء هذا بحسب اللغة وفى الاصطلاح قد يستعمل فى الفطنة يقال رجل ذكى
 وفلان من الاذكياء يريدون به المبالغة فى فطنته فاندفع ما قاله من ان الانسب ان
 يذكر مع الغي الفطن لانه مقابل له ويسمى تلك القوة الذهن وجودة تهيهها التصور
 ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطنة التنبه بشئ قصد تعريفه وقد
 يستعمل كثيرا فى الرموز والاشارات وفى الاساس ومن المجاز هو من اهل الذهن
 وهو القوة فى العقل والمسكة وقد ذهن فطن وهذا تنصبص على ان الفطنة ليست
 معنى لغويا للذهن كما قال الشارح فى شرح المفتاح حيث قال ومعناه فى اللغة الفطنة
 اى الفهم والحفظ ثم انه لم يصب فى زيادة قوله والحفظ لانه غير معتبر فى مفهوم
 الفطنة وفى حاشية شرح المطالع اهل الدين القريبة هى القوة المدركة للاشياء
 وهذه القوة تسمى ذهنا وجودتها اعنى تهيأها التصور ما يرد عليها فطنة وذكر
 فى شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم وقد يطلق على النفس
 الحاصلة فيها تلك القوة وذكر الامام فى شرح الاشارات ان استعداد النفس
 لاكتساب العلوم يسمى ذهنا وجوده ذلك الاستعداد تسمى فطنة فقوله
 فالفهم الذكى اما على ارادة الفاهم من الفهم او على الجواز العقلى (قوله
 اى المهمزات) اقول اصل ان المهمزات التى فى اول الكلمة نوعان
 همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها الفات وصل

والفات قطع اما حقيقة الاشتراك على ما قبل واما مجازا لكونها على صورتها في مواضع او لكونها متحدتين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا (قوله) قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة) وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله لهم رفعة بان الحروف ثمانية وعشرون ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفاء لما ظنك بالجلال يا اقول لانها لا تسقط في الدرج فينقطع بالتفعل بها ما قبلها عما بعدها ٢ تقول نصر احد فهمزة احدا لما ثبتت حذرت بين الراء والحاء فقطعت احدا ههما عن الاخرى ولهذا سميت همزة قطع اول قطعها عن السقوط (قوله يعني الخ) اشارة الى ان قول المصنف لا يعتبر حركات الالفات جواب السؤال مقدر وتقديره انتم قلتم ان البني للفاعل ما كان اول متحرك منه مقنوحا وهذا لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب بقوله ولا يعتبر حركات الالفات في الاوآل اقول وتسقط في الدرج الخ فأتياها في الوصل لحن الا في الضرورة كفولهم

مطلب
٢ في وجه تسمية
همزة القطع

كل سرجازو الاثنين شاع * كل علم ليس في الفرطاس ضاع
ذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى وزده الدماميني في شرح معنى اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتبان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم انما يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة او لا (قوله على سبيل الاستطراد) وهو ان يكون المتكلم في صدد فن من الكلام فيسبح له فن آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شأنه كذا وكذا ثم سبغت لك حديث من شأن عمرو فتقول وعلى ذكر فانه من شأنه كيت وكيت ثم ترجع الى الامك الاول (قوله قتل الخازبي) وهو منسوب الى فئة خارجة على علي قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان عابا رضى الله عنه كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضى الله عنه وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهم هؤلاء هم

الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنباً فقد كفر وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا محكمية لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لاحكم الائمة احكم الله لا الخمان وحرورية لثرتهم بحرور آموه ووضوع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله اى بعنا بثواب الله ومارقة لمرورهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضر موت ونواحي المغرب والذين صنعوا لهم الكتب عبد الله بن زيد بن موسى ومحمد بن حرب وبجى بن كامل وسعيد ابن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالدورى والاحرى والاوحدي (قوله اوغير ذلك) كالاقتصار والابحاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وهم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تدويل على شهادة العقل وفي ذكره تدويل على شهادة اللفظ فتترك الحالة على شهادة العقل لان شهادة العقل ترجح على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فتترك ذكره حالة على حكم الفعل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناد اليه وضيق المقام عن حالة الكلام لضجرة اوسامة اوفوت فرصة او محافظة على وزن او جمع او قافية او ما اشبه ذلك واخبار المخاطب وتيسر الانكار لدى الحاجة ووفق النظر كقوله

وما المسال والاهلون الا وداً نفع * ولا بد يوما ان ترد الودائع

فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاصراب لما في المصراع الاول وكقولهم من طابت سريرته حدث سيرته (قوله ويتنقض بالمبنى للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل) وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بئانه للمفعول فلا يتنقض بنحو ضرب بنى وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر لانه تنغير صيغته ولا تكون مبنية للمفعول (قوله وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل) اعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنه وابنة وامرأ وامرأة واثنتين واثنتين واسم واست وايم وايم الله رهمته الماضي والمصدر والامر للخماسي والسادسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المنصلة بلام التعريف وما عدا ذلك همزة قطع فقول الرنخشري في الكشف الاسماء العشرة وفي مفصلة احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه منقوص ايمن وبابنه لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فيقال ايم

افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنيهم بوزن ابن اصله وقال ابو طاهر
 النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين اولقبين او كنيئين وهو غير مثنى
 ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف يمحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن
 واذا نسب الابن الى لقب قد نزل على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف الاب
 بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذف الف لان ذلك يقوم
 مقام اسم الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا سقطت الالف
 كتب هذه هند بنت فلان بالهاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الف
 كتب بالالف لانه محل ما يبدأ به غالباً لان الفاري ينتهي الى آخر السطر ثم يتبدأ
 بأول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالباً
 كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ
 والالف ابن في الخط متلازمان وكذا حذفهما وعند سيويه حذف تنوين
 موصوف ابن وابنة بحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين
 وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختلف واحد من هذه ثبت التنوين لفظاً
 والف خطأ (قوله وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد) فيه بحث لان قوله لانها
 من اللوازم لا يصلح له لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان
 المبني للمفعول ما حذف فاعله واستند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة
 لا يوجد لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني
 للمفعول ما حذف فاعله واستند الى المفعول سواء كان به اوفيه مكاناً او زماناً
 او مطلقاً فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال
 الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يستند الى غير المفعول به كما ذكرنا (قوله ابداً)
 في المختصر الابد الدهر المستقبل والجمع آباد كمال وابود كفأوس وايضا الدائم
 وفي باب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجهه ما ذكرنا وابد من قولهم
 لا فعل ابد الابد وفي حاشية تفسير القاضي لابن التيمية قيل الابد دوام الشيء
 في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعاً لدوام
 الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبالي وبقي ههنا
 فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل والنهار
 مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل كان ذلك الابد والدهر لا يصلح ان يراد به
 غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازاً كما نقول اثنائي اهل الدنيا وانما اتاه ناس
 منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضاف اليها اسم الشهر يلزم التعميم

وان اضيف احتمال التعميم والتبعض كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام ابن خروف اسماء الايام بجمعة وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمال التبعض والتعميم (قوله فليس بشئ) يعني ليس بشئ يصح ويعتد به وهذا مباغة عظيمة لان المحال والمعدوم يقع عليه ما اسم الشئ فاذا نفي اطلاق اسم الشئ عليه فقد بولغ في ترك الاعداد به الى حد ليس بعده وهذا كقولهم اقل من لاشئ قال الشارح في شرح الكشاف ولاشئ جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حساب الاشياء كقل شئ او غير زائدة اي اقل من التي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنى لنعذر تقدير من بعدها اذا لا يجوز بلامن شئ ويجوز الفتح نظرا الى لا ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في معنى اللبيب وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم ابراهما حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا (قوله والاصل قصد اسكن الصاد وابدل) اي الصاد بالراي وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان تشبه اربعة الراي اذا تحركت وان تقلبها ازايا محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصده بالفاء اي من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء بنقطة (قوله وحكي قطرب) القطرب طائر ولقب محمد بن مسنير النحوي (قوله وجاء نحو جن وشل يقال شل يده اذا صار ثذاعلة قال سيبويه اذا اردت نسبتها لما اليه ثم الى مكانا فاعل نحو اجنه الله واشله وقيل وفي التثنية نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده ثل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وفيه ان التثنية يسلم بالسين المهملة اقول وقيد ووعك مما بني للمفعول ابدا مخالفا لافعال صاحب الكشف حيث قال فاديفيد فيدا ويفود فودا وكذا ودوعك منه مخالف للصحيح حيث قال وعكته الجمي من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث الجمي (قوله مبنية للمفعول ابدا) وكذا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهى الرجل وعنى بالامر ونجى الناقة والشاة وآشأها وحكي ابن دريد زها يزها وزهاوي تكبر غير مجعول ذكره في الصحاح (قوله العلم بفاعلها في غالب العادة الخ) هذا التحليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال

ما ذكره حكمة لاعلة (قوله ما في اوله احدى الزوائد الاربعة) اعترض عليه بنصر
فانه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجب عنه بان المراد بما فعل
ماض فمعنى التعريف فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد الاربعة واعترض
ايضا بنحو يزيد ويشكر اسماء واجب بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع
ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون فيه احدى الزوائد يقصد المضارع (قوله
والنون التي له مع غيره) اما صورة تعظيما كقوله تعالى وزيدان ثمن او مشاركة نحو
انا وزيد فله واما حقيقة كالمثال الثاني او اعتبار الان هذه الصيغة انما يستعملها
المتكلم في الغالب لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا
لنفسه منزلة الجملة بحز (قوله اذا كان معه غيره) وقع قبله بسطرو بعده بحذفة
مع غيره فان كان غيره تابعا فالاول بوافق ما قالوا من ان لفظة مع لا تدخل الاعلى
المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال جاء الوزير معه والثاني يخالفه
كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا انكس الامر الا ان يوزع
بالاعتبار او يقال قد يقصد بهما مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي
شرح المفتاح اعلم ان مع اسم يدل على التنوين في قولك معا ودخول الجار
في حكاية سبويه ذهبت من معه وقرأ بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة
بني تميم وريبعة لضرورة خلافا لسبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس
مع حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ معان
ثلاثة احدها موضع الاجتماع ولذا يخبر به عن الذوات نحو والله معكم والثاني
زمانه نحو جئتكم مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سبويه
السابقان وفردة فتون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي
في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاء آجيبا
يحمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاء آمعافا الوقت واحد^٣ وقال
الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحوهما في الدار معا وفي الزمان نحو
ولدا معا وفي المعنى كالتضايقين نحو الاخ والاب معا وفي الشرف والرتبة نحوهما
في العلو ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله
تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله (قوله ويستعمل في التكلم وحده)
في موضع التفخيم لعددهم المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يحي ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قبل اي في الضمير والا
فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرءان الواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته

مطلب

٢ في استعمال نون
التكلم للتعظيم وغيره

مطلب

٣ كلمة مع تقتضي
الاجتماع

الملائكة ان المنادى كان جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى
باللام ينسج عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام
فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدوين لا القرءان العظيم
بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرءان
المجيد قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقت النساء فكيف يستقيم هذا الحصر
وحمله على الاض في لا يدفع لزوم كون القرءان واردا على اسلوب المولدين ولو في
بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت
وامتك وانما خص النساء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فتداؤه كندائهم او
لان الكلام معه والحكم بهم يبق ههنا بحث وهو ان صاحب الكشف والقاضي
جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكرن الجمع للتعظيم رسول الله
صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء
سواكم * وذكر القاضي في قوله تعالى والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون
راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اراد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى
على خوف من فرعون وملأه من الضمير لفرعون وجهه على ما هو المعتاد في
ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين
لا يلزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع
الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجي * وذكر صاحب
العناية في شرح ديباجة الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمد ا عليه السلام
جمعه تعظيمه واجلالا لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني * روي بما خوطبت
المرأة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة
في سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث الى الجمع والتذكير اي بعد عن الضمير لها
بمرتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكنوا واما
ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى واولا فضل الله
عليكم الضمير للرسول وجهه للتعظيم فليس بشئ * اذ لم يقرأ به ههنا في شيء من
القرآت (قوله واحترض بانه يستعمل في الله تعالى وائس بغائب) قبل فيه نظر
لان الياء لغة موضوع لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع التوقيف ان ثبت لا بناه
لان لامنايس في الدلالات الشرعية على ان المتكلم يقول في باب اثبات الصفات
ثبت السمع والبصر لله قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعده او يراد
انما ثبت عن حواشيها قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجهه وفيه نظر (قوله)

مطلب
رعا خوطبت
المرأة الواحدة
بخطاب الجماعة
المذكور

واجيب بان المراد اللفظ الخ اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه
متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها ليس بمحال
لان التكلم والمخاطب والغيب بالنسبة اليها وفيه نظر ٢ واعلم ان الامام فخر الدين
الرازي ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت للمعتزلة
والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك
اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابى بكر من اصحابنا واختار الشيخ الفزري
ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا
لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال
في شرح العقائد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن
باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم معناه ثم قال وفيه
نظراى في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له اوازم كثيرة كالخالق مثلا ومن
لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين والشرور ونحو ذلك ابوهم شبنما
ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الابهام المذكور
قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما عم بعضهم فلا يطلق السخى
ولا الطيب ولا العارف ولا النقيبه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء
التي فيها نوع ايهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضى ابو بكر
من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الابهام من الاشعار بالتعظيم حتى يصح
الاطلاق بلا توقف وفي شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم
على الله تعالى كقواهم خدائى ونكرى شائع وذائع من غير تكبر وكان اجماعا والمراد
بورد الشرع ورود كتاب او سنة متواترة او اجماع واختلاف او فيما ورد به خبر واحد
فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال اللسان وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه
آخرون لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع
قال القاضى عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم
وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم
جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة
ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله متبارك والله يدعوى دار السلام
ولا يقال الله داع فتساب عليه ولا يقال الله تائب ومثله في الكتاب والسنة
كثير وان هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم السلام
ايضا كذلك ذكره في شرح البرذوى لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق

مطلب
٢ اسماء الله توقيفية

في حديث ان الله رفيق يحب الرفيق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جواز لانه ذكره على وجه الاخبار لا الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح النبي عليه السلام

بمعين دجحاوين من تحت حاجب * ازج كشق النون من خط كاتب

يجوز ان يراد كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحذورو يشهد بذلك الآيات والاحاديث وقال الرازي في التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم ولا يجوز عندي يا محب قال الطيبي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جواب من قال فاني طيب انت رفيق والله الطيب ليس باذن منه عليه السلام في تسمية الله تعالى بالطيب او قومه مقابل لقوله طيب مشاكلة وطباقا للجواب على السؤال كقوله تعالى فليعلم ما في نفسي ولا علم ما في نفسك قال صاحب الكشف مالك بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل في نفسك لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنسى والحارث والزارع والرامي لان في صحة الاجترأ على الاطلاق لا يكتفي بمجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخالف عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى نظرا ذلم يرد به اذ في كتاب ولا سنة واجاب بان البيهقي رواء في الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب الهي قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عليه السلام ان صنع الله كل صانع وصنعه وفيه نظر (قوله لكثرة دورها في كلامهم) اما بنفسها واما بابعا ضها اعني الحركات الثلاث اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعا ضها فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس الساذج واستئناس المسامع بها مستلزمة للخفة الجارية للشغل الناشئ عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعا ضها هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاملة من ضمين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاملة من فتحين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فصرها من كسرتين (قوله لاسميا) لاني الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى اوسيو والواقع بعدها اذا كان مفردا

اما مجرور على انه مضاف اليه ومازائدة او بدل مما هو في نكرة غير موصوفة
او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة
ان جعلت موصوفة والجر اولى لثلاثة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تمثيل ان كان نكرة لانه بتقدير
التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه شبه
بالفعل به قال صاحب الغرة لا عرف للنصب وجهها وانما قاسوها على قوله
ولاسيما وما بدارة جليل * ويوماهها منصوب على الظرف وقيل ليس بظرف
بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجوز النصب اذا كان معرفة
وهم من الانداسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا
ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه
انه بقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها امر اداة والهاذا
لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الباء مع وجود لا وحذفها او قد يقال لا سواء مقام
لاسيما والواو التي تدخل في بعض المواضع اعتراضية ذكر الرضي وقيل حالية
وقيل عاطفة وفي معنى اللبيب وتشديد بابه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب
من استعماله على خلاف ما جاء في هذا البيت فهو ومخفى وقال البلخي في شرح
تلخيص الجسامع ومولانا خسرو في حاشية القاضي وابن الهمام في فتح القدير
وقوام الدين الاتقاني في غاية البيان واستعماله بلا لا لا نظيره في كلام العرب العرباء
ثم عددها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث او اويته
بالحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب
التوسط في الشرح الكبير على من عددها من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعده
لاسيما وتقل من معناه الاصل الى معنى خصوصه فيكون منصوب المحل على
انه مفعول مطلق واذا قلت زيد شجاع ولاسيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا
وكذا في زيد شجاع لاسيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على
مقدر كانه قيل لاسيما هو لايس السلاح وهو راكب وعدم مجي الواو قبله حينئذ
كثير والمجبي * اكنه (قوله) لمشابهة ما حروف اللين من جهة الخفاء والغنة) الاولى
ذكر المد ايضاً والمد لا سترام وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف
اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة على اللسان لا تساع مخرجها فان المخرج
اذا اتسع انتشر الصوت ولا ن اذا ضاق انضط في الصوت وصلب والخفاء
المحس وهو ضد الجهر قال مكى في الرعاية الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج

مطلب
٢ في الواو الداخلة
على لاسيما

من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولوتنو يشا والميم الساكنة وانها حرف
 مجهور شديد لاعل للسان فيه والحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة
 بصوت الغزاة اذا ضاع ولدها محلها النون ولوتنو يشا والميم اذا سكنت ولم تظهر
 والخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم
 اراد به محل غنة مخرجها او غنة مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها
 في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخففة فان مخرجها
 من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من يسمى النون الساكنة
 المخففة قبل حروف الاخفاء غنة مع القول بمخرجها كالجسار يردى فانه عدوها
 من الحروف المنفردة فيمكن حل الغنة في المقدمة على النون المخففة نفسها بلا
 تكلف ٢ والخيشوم حرف الانف المتجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل
 اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون من لم يكن وقيل لمشابهة ابائها
 في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره في بعض حواشي
 الفاضل فان وصلت بساكن ردت نونهم كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا ينجبر
 سيدي به سقوط النون عند ملاقاته ساكن وقد اجاز يونس وهو قليل ذكره في شرح
 الالفية (قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة) واصل المضارعة تقابل السخلتين
 على ضرع الشاة عند الرضاع يقال ضارعت السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة
 من الضرع ثم اتسع فقل كل شبيهين مضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش
 (قوله في الحركات والسكنات) لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل
 منها قال والسكنات للمشاكله او باعتبار الافراد والالف واللام يخرجها عن
 معنى الجمعية (قوله ولمطابق الاسم في وقعه مشتركا) اي بين الدال والاستقبال
 كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه
 مبهما الاحتمال الحال والاستقبال كابهام الكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه
 بقوله كما ان رجلا الخ (قوله ونخصه بصد بالسين وسوف) وانما عرف السين بلام
 العمداشارة الى سين الاستقبال لانه يجي لمعان اخر كاطلاب والكحول والاصابة
 على صفة الاعتقاد والسؤال والتسليم والوقوف بعد كاف المؤنث نحو اكره منكس
 وتسمى سين الكساسة ولم يعرف سوف لانه لا يجي الا للاستقبال فصار علما لهذا
 الحرف فلا يعرف وقولهم فلان يقاتن سوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد
 لانه ليس بعلم اسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين بدخول
 اللام نحو واسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملقى كقوله

الخيشوم
 في حذف نونهم

وما ادرى وسوف اخل ادرى ❖ اقوم آل حصن ام نساء
فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذلك (قوله ولهذه
المشابهة السامة اعرب الخ) ولا يلزم تسمية الماضي مضارعاً بوجود وجوه
المشابهة النامة فيه كما بين في شرح الزينة لان اعتبار التاسب في التسمية
لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى لكن
يلزم اعراجه على ما لا يخفى فالاولى فيها ان يان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع
معاني تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه أ مورابه وعلة
ومعطوفاً ومستأنفاً كما ان للاسم معاني تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل (قوله
من بين سائر الافعال) قبل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي
غلط في لغة العرب وفي الكشف على وقف التلميح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى
الجميع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما انفرد به
الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما انفرد به ورد بانه لم ينفرد
به بل التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك قال الحريري في درة الغواص في
اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون
سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى
الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الفراني بمعنى الجميع في مواضع كثيرة وذكره في
من بل الحفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع
وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشف في افاثق انه بمعنى الباقي واستعماله
بمعنى الجميع من غلط السامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه
والحق ان كلام المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر
الشيء معظمه وجاهه ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم ولك سائر
المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر لما كثروا البقية لما قل ولهذه تقول
اخذت من الكتاب ورقة وترك سائر ولا تقول بقيته وقال ابن بري من جعل سائراً
من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر القوم اي الجماعة التي يسير فيها اهذا
الاسم كذا في تهذيب اللغة (قوله والحاكم في ذلك الخ) ريدان تعين مقدار
الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يأكل
ويشرب ويحج ويكتب القرآن ويجهاد الكفار ويعد كل ذلك حالاً ولا شك في اختلاف
مقادير ازمتهما وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض

مركب من آتات موهومة لامن اجزاء موجودة فالآن عندهم جزؤهم وهو
 لوهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال
 عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لاجزائه منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم
 عرض حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم
 في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الاتية الا ان يقال الوقوع
 في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان
 الحال هي ما قاله هو والعرف والافلا وجودها في الحقيقة كالبس لها صبغة خاصة
 لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعبر
 بينهما شيء يسمى حالا (قوله والمراد به ما يتربص وجوده الخ) اي المراد بالاستقبال
 الزمان الذي يتربص وجوده الخ ربما يعترض فيقال ان كلمة يتربص دال على زمان
 مستقبل فيلزم ان يتربص وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون الشيء
 ظرفا لنفسه او يكون الزمان زمان آخر هو ظرف له فان جعل يتربص بمعنى الحال
 كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر وهكذا في امثال
 قولهم سيأتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء
 حل يتربص على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حل يتربص على
 الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون التربص في الاستقبال يقتضي عدم حصول
 الزمان المستقبل بعد زمان التكمم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول
 الزمان بعده فيلزم اجتماع التقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان
 الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغيرهما ولك ان تقول في الثاني الاول
 من الاعتراض الاول ان كون التربص في المستقبل لا يلزم كون التربص فيه
 حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يتربص في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان
 لا في زمان وجوابه مرفى اول الفصل (قوله بفعل الآن) وهو مبنى على الفتح دائما
 وفي الاصل آن على وزن قال معناه حان ثم جعلوه اسما للزمان التكلم وعرف
 بالالف واللام تليها على تعيينه وتقيد بزمان التكلم فبنى على ما كان عليه
 من الفتح وقد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام
 ان الله نهاكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه الصلاة والسلام وهو
 الران الذي ذكره الله في قوله تعالى كلا بل ران فاندفع ما قيل ان اراد به المصدر
 فالرئ وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام (قوله لانه) اي لان
 الفعل يستقبل الوقوع في الزمان الاتي قوله ان الزمان يستقبله اي الفعل وقيل كان

الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل (قوله وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة) بفتح الحاء المهملة والزايين المجعنين من الحز وهو القطع اى الوجه الاول لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعاً غير محتاج اليه (قوله والصحيح انه مشترك بينهما الخ) اعترض بعضهم ان الفعل فى عرفهم مادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد فى الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد تأمل (قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال الخ) اى مضى هذا او خذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذى يقرب من التخاص لان يبدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكده كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جنى وكثير من المحققين لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما قرر فى اصول الفقه (قوله وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة) قد يقال انهم خصوا الماضى بفعل والمستقبل بافعال فتعين ان يكون المضارع للحال (٢) قوله اخص بزمان الاستقبال ويخلص الاستقبال ايضا بنونى التاكيد ولا للنهى لانها للطلب والطلب فى الاستقبال وللنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحيته للحال باقية وان دخله لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وما لى لا ارى الهدى وما لى لا اعبد والدعاء اى اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء فى الاستقبال ولا م الامر لانها للطلب ايضا وحروف التواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله فى الظرف المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلاً لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلاً وما عدا اذ اى اعماله فيما عدا اذ من ادوات الشرط واستناده الى متوقع وانتصابه طلباً ووعداً ومصاحبة اداة ترج او اشتقاق او للمصدرية والامثلة فى شرح التسهيل وينصرف الى المضى بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالباً وبأذ وربما وقد فى بعض المواضع (قوله سيما حرقى التنفيس) قال فى المغنى قولهم فى السين وسوف حرقى تنفيس الاحسن فيه حرقى استقبال لانه اوضح ثم قال قال الزمخشري فى قوله تعالى اولئك سيرجهم الله انهامقيدة وجود الرحمة لا محالة فهى مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين

مطلب
٢ فيما يخص
المضارع بالاستقبال

وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بانها
موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام التأخر لكونه
بشارة تخضت لافادة الوقوع وتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب
وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب
او مكروه افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه
ان دخولها على ما يغيد الوعيد والوعد مقتض لتوكيده ويثبت معناه وقد اوما
الى ذلك في قوله تعالى فسيكفيكم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
وان تأخر الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرجهم الله بان السين مفيدة
وجود الدرجة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سأنتقم منك
وقال الشارح في شرح الكشف ان السين في الاثبات مقابلة لن في النفي
ولذا قد تنحصر للتأكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التيجيد
انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على تحقيق ما دخلت هي عليه قال الخليل
ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل وقال صاحب المغنى
قال بعضهم في قوله تعالى سجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل
سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما وليهم عن قبلتهم ولكن دخلته السين
اشعار بالاستمرار لا للاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا تعرفه النجاة وما استند
اليه من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث قال فائدة
الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه
ابعد عن الاضطراب اذا وقع القضاء حيث قال فائدة تعميم الاخبار به توطيئ
النفس واعداد الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان
يقري الضيف ويصنع الجليل تريد ان ذلك دأبه ٢ والسين مفيدة للاستقبال
اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل
ظاهر الكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيقطع بعض اعدائه
فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرات اخر فصيح على هذا التأويل
ان يقال سيقول السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا
ذلك نزلت الآية (قوله يقال نفسه اذا وسعته) هذا غير مستقيم لان يقال غائب
فلا يلائم الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح الكشف وقد سبق بعض ما يتعلق
بهذا (قوله وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون) قيل هذا دعوى مجردة
عن دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد

مهم

٢ السين كما يستعمل
في المستقبل قد
يستعمل في الماضي
ايضا

ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله فسيدخلهم ربهم
 في رحمة منه واجاب بعض الافاضل بان يقول وعندى بان هذا ليس دعوى مجردة
 وما اورده من التمسك لا يدل على انها بمعنى واحد فتدبر تعقله (قوله) وقد يخفف
 بخذف الفاء الخ) حكى الكسائي عن بعض الحجازيين سوو وحي صاحب
 المحكم سى وحي الكوفيون سف بسكون الفاء وقتحها وحكاية سى اخرين وهذه
 الثلاثة منزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا سمي سين
 سوف (قوله) واذا دخله لام لا يتدأ اختص بزمان الحال) هذا ما ذهب اليه
 الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست بمخلصة للحال لمجيئها في الاستقبال
 ونقل بعضهم عن سيويه انها توجد مع المستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا بالآن
 والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة
 مستقبلا لمصاحبة الامر الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باسروهن
 ويخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي
 الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوز
 الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قدمته الجمهور وجوز
 جماعة وعلى خبر المبتدأ المقدم وعلى خبر المؤخر جوز جماعة وانكره جماعة
 وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انما اليكم
 امرسلون ومثله كثير والمذكور في تفسير القاضى امتناع العمل صرح به في قوله
 تعالى اذا مات لسوف اخرج خيما ومثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا
 وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية
 عدم عمل ما بعد الخرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في مواضع
 وكذا في كلام معنى اللبيب حيث جزم في هذه الآية في موضع بان اذا ظرف لا خرج
 وان ذلك من توسعهم في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم
 في مثل قوله (ونحن عن فضلك ما استغنيانا) خاص بالشعر ذكره الدماميني
 وجوز صاحب الكواشى في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ خبير ونص عليه
 جمهور المتأخرين وهو المختار عند شارح الباب (قوله) وفي التزويل اني لبحزن نبي
 قيل اللام في الآية ليست للحال لان الذهاب ليس بوجوده فيها اجيب بانها حكاية
 حال وبان اللام يجوز ان يكون لنا كيد وبان المضاف محذوف والتقدير قصد
 ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه
 يقتضى حذف الفاعل لان تذهبوا على تقديره منصوب فاندفع ما اورده بالآية

على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف
على المتوقع والحزن على الواقع وأما في قوله تعالى وسوف يعطيك ربك الآية
فيلام الابتداء لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية فا الوجه في دخولها على الفعل
اجيب بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لا ناسوف اخرج حيا ولانت سوف
يعطيك وقد استضعف بان اللام للتأكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف
قال ابن الحجاز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب
ان وهو قول صاحب الكشف فانه صرح في تفسير هذه الآية ان لام الابتداء
لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر وقال ان المبتدأ مقدر اى ولانت سوف يعطيك
وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التأكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم
انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احداها ان اللام
مع الابتداء كقدم الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقى ان
بعد حذفها كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو
لسوف يقوم زيد بصبر التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف
والثالثة انه يلزم اضممار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين
الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا
مبتدأ بعد الواو في نحو فثا واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله
منه وبعد اللام في نحو لا قسم بيوم القيامة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون
المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير
لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم
زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير
محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجمع دليل الحال والاستقبال وقد صرح
بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي
لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشف وهذا ممنوع بل
تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقديم المعمول بين
اللام والفعل نحو ولئن ممت اوقلتهم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال
نحو لا قسم وانما قدر البصريون ههنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال
ان يقسم الاعلى الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنى نحو والله تفوت
وتارة يبيان وذلك فيما بقي نحو والله لا كيدن اصنامكم كذا في المغني (قوله واعلم
ان المضارع ايضا الخ) اقول قوله وكسر غير الياء انتهى اعلم انه تكسر حروف

المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسورا العين كما في بعض الثلاثي
 المجرد او مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة
 عين الماضي او همزته وفي بعضها وهي لغة بني عليم لا تكسر الياء فيها الا اذا كان
 بعدها ياء اخرى (قوله ولا ينطبق التعريف على ذلك) اي على لغة من يكسر حروف
 المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ
 بل انما يحذف نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها (قوله فان قبل لم لم يفتح حرف
 المضارعة في يد حرج وبقا تل الخ) اقول قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين
 زائدتان قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ان
 الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه الادعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل
 الهمزة في اراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكت ٢ وذكر في الصحاح
 انه يقال اهراق الماء يهرقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة
 وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على وزن افعل يفعل قال سيويه
 قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة ادخلت
 الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا عن حذفهم العين لان اصل اهرق اريق
 وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهرق اهراقا فهو مهريق والشئ مهراق ومهراق
 ايضا بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء بهم انما زادوا
 السين في استطاع بسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها
 من اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة السين
 شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فصارعه يستطيع
 بالفتح (قوله ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ) كما لا يجب في حد ود الفقهاء
 الاستحسانيات (قوله ونحو خصم وقتل اه) جواب دخل مقدر توجيهم ظاهر
 ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولين الى الخاء والقاف
 والكسر بحذف حركتهما ونحريكهما بالكسر لان الساكن اذا
 حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولي من الاول لان في الاول التباسا بماضي
 التفعيل (قوله وههنا موضع بحث) يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة
 احرف تقدير او عنهما بانهما على خمسة احرف تقدير افي كلام المصنف بحث لان
 قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انه عليها الفضا وتقديرا
 (قوله وقد يستعمل لفظ الاثني الخ) اقول قال الجوهرى ٣ ان العرب
 ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثني لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر

مطلب
 ٢ في تصحيح كلمة اهراق

مطلب
 ٣ ان العرب ربما
 خاطبت الواحد بلفظ
 الاثني لغرض المبالغة

فان تزجرائي يا ابن عفان ازجر * وان تدعاني احيم عرضا مئعا
اي ان تمنعني وتنهي يا ابن عفان امتنع وان تركتني احفظ عرضا معززا وانشد
الكسائي

فقلت لصاحبي لا تحبسنا * بنزع اصوله واجترشنا
ويروي واجد زبني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول الكلام بل اقطع الكلام
فحسب دون اصوله والاستشهاد انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجرائي
وتدعاني وتحبسنا والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اقران الرجل في
ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلاثة فخرى كلام الرجل على حدها الف من خطابه
وقال صاحب الكشف في تفسير سورة في ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم
اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا
الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا لزوم الالباس وذهب المبرد
في مثل قفا في قول الشاعر قفانك من ذكرى البيت الى ان تنفية الفعل اعني
قف ونظائره للتأكيد والمعنى مثلا قف قف وقد وجهه الجار بردي في شرح
الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل على صورة ضمير
الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع
وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من التون واجرى الوصل مجرى الوقف
واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر
جعلن مدفع عاقلين امامنا * وجعلن امغر رامتين شملنا

في توجيه قفانك

حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامه وجعل الفراء قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل بقوله عليه السلام اذا سافرتما
واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما
فالأموم واحد وقد يستدله بقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذا لا يخرج الا
من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عبيدا ذابيس الخطاب للاثنين
كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذا الناسي صاحب موسى
عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذا لا يخرج الا من البحر المالح بخدشه
قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلبة تلبسونها وقد يراد
من التثنية مجرد التعدد والكرروان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تعالى

ثم ارجع البصر كرتين (قوله قلما يوجد منه) اقول كلمة ما في قلما وكذا في طالما واما
 كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك
 كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا لانه ان تكتب موصولة
 وقال الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانهما
 كما تكفيان عن العمل تكفي الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت
 بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل
 لا عن فاعل والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر جال وداراي طال
 الجولان والدوران ويجوز ان تكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير
 الاول تكتب موصولة لانها من تمة الفعل وعلى الثاني تكتب موصولة
 وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يراد احتمال
 المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح وهي تكفي عن طلب الفاعل
 النحوي على ما أفصح عنه صاحب الكشف حيث قال تكفي عن طلب الفاعل
 لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكفي الفعل
 عن الفاعل بحسب الظاهر اياه وكأنه غافل عن اطلاق الفاعل النحوي ايضا
 على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل قال الكعبي *
 طالما آل مروان التميمي ويعبر قلما عن التني كما يعبر بالاكثير عن الكل
 وهي طريقة مسلوكة (قوله واعلم ان الضمير للشأن يدخل على الفعل المضارع
 الخ) اقول قوله الضمير للشأن اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ٢ ويسمى
 ضمير الشأن اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شأن
 وقصة ويختار تأنيثه اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفاتها
 لا تعمي الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة
 وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه فقول صاحب الكشف
 ان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشأن والتقدير انه تلكم الجنة
 وكذا قول صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص هي لا يكون
 الا غائبا ولا يفسر الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه
 ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه وضع مبتدأ او ما صله المبتدأ ولا يحذف
 الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستمر
 حذفه مع ان المفتوحة المخففة ولا يجوز تنيئه وجعه ويكون لمفسره محل
 من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم

م طلب
 ٢ احوال ضمير الشأن
 والقصة

والتنجيم ولا يجوز اظهار الشأن والقصة (قوله ما ولا النافيتان) والفرق بينهما
انهما اذا دخلا الاسماء فالنفي المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبهها
بلا ولا نفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا واذا دخلا الافعال
فالنفي في الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون
لي ان يبدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه الحال انتفاء قرينة خلافه
ولا نفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاءني زيد
لا تكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال
(قوله وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية) مجاز من ذكر الحال وارادة المحل
والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدى بعن يكون قارى الحديث ويعلى اذا
قرأ احد على الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح التبيان
واختلف في تعدى سمع الى مفعولين فجوز الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني
مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا الخاك لم يجوز والصحيح
تعديته الى واحد ذكره في التنجيم شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت
من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاقوع الفعل عليه
وحذف المسموع ووصف المتكلم الموقوع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حاله
فسد الوصف او الحال مسده فاستغنى عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير
الى التقدير وان ذكره الشارح في شرحه للكشاف حيث قال لا ينبغي انه لا يصح
ابقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز ولا ما ذكره فيه حيث قال
وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا وحالا ان يجعل بدلا بتأويل الفعل بالمصدر
بطريق البحر يد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا أثر
الوصفية والحال انه حيث ينفوت المعنى اعني تخصيص سماع القول بمن سمع منه
وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع ونكتته لا ما ذكره البيضاوي
من انها المبالغة لانها تناسب اكثر المواضع وهذا يجوز شائع لا بد له من وجه ينظم
المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سبق الكلام مساقه
ولذا لم يلتفت اليه في الكشف وقد جوز البدلية الشريف في شرح الفتح
بالتأويل المذكور ولا ما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتي
يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولى سمع وانما صح ان يقال سمعت زيدا قوله
بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا وذكروا ان تصحيح البدلية (قوله
جئته لا يكن له على حجة) قال الرضى ولا منع من ان يجعل لافى مثله للنهي (قوله

في تعدية السماع
بعن وعلى

(واعلم انه يدخل على الفعل المضارع الجازم وهو لم الخ) اقول قوله يدخل على الفعل المضارع الجازم وهو لم الخ اعلم ان الجزم هو القطع وسيت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حر كته اربعض حروفه اما جزم لم ولما فلا اختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقرار وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجر يانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجين عن حقيقته وقال بعضهم لم ولما يدخلان الماضي فتقلباناه الى لفظا المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتأكيد ففارقت بذلك من اوجه احدها انها لا تغترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب والثاني ان منفيها مستمر التني الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولا امتداد التني بعد لما بمجرافترانها بحرف التعقيب فلا تقول قت فلما تقم لان معناه وماقت الى الآن والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته واطلقه ابن هشام وقيد الرضي بالاغلب كقيد في الايجاب قال صاحب الكشاف في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جاز الحذف في الاختيار لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بما يعرفه واما لافي التهي واللام في الامر فلانهما يشبهان لان الشرطية في الثقل واما ان الشرطية فلا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما (قوله والاسماء التي تضمنت معناها) وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاي في المكان ومتى للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا يستعمل مع ما نحو اتى والجزم بكيفما قول بعض النحاة وبأذا ويا بلغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق انه لا يجب المجازاة باذامع ما وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء معنى ان لا يجازوا الاختصار لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان يضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يصلوا الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان تكون عقلية او خارجية او عقلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من الوجوه وان تكون لنفس الجراما وللأخبار

مهمة
ان كلمة لما في الاصل
لم زيدت عليها
ما النافية

والاعلام به وما كان منها ظروفا محلها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف
فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط
او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المغنى والاكتفاء بالضيمير
في الشرط مثل من يات فاني آتيك ربما يرجع الثالث على الثاني وقد يكون الجزر نحو
يمن تمرر امري واما اي فخر بيقع مبتدأ مثل ايهم ياتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم
تضرب اضرب ومصدرا مثل اي تضرب تضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج
اخرج ومجرورا مثل ايهم تمرر امري ومحل اني نصب على الحالية او الظرفية (قوله
فقد حذف حركة الواحد) وحي عن ابن السراج انه شبه الجوازيم بالدواء والحركة
بالفضلة التي تخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا
فمن نفس الجسم فكذلك الجوازيم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة
حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص (قوله لان النون في هذه الامثلة
علامة الرفع) فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف فصل بين الفعل واخره قيل
اعتبر فيه في باب الفعل جزئيته الحكيمة كما اشار اليه بقوله وكان واخره هذا الخ
اذا الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فتعتبر جزئيته فان قيل
لما اعتبر جزأنا ان يكون محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو
ذو جهتين كانت عامّة فاعتبر في امتناع محلبة الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز
الفصل به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع بمجرد التخفيف
ثابت في الكلام الفصحى ونظمه (قوله كالواو في جمع المذكر) قيل فيه نظر
لان الواو هذه قد تحذف في نحو اغرن وارمن فلا تثبت على كل حال واجيب بان
منه ما قبلها دال عليها وكماله محذوف ولك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظ
نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجب روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال
قول ايما في كايما جبرائيل عليه السلام ولا قول مثل ايمانه لاقتضائه العموم
ذكره في المسيرة لابن السمام وقال القشيري في قوله عليه السلام من توفنا نحو
وضو في لفظة نحو ولا تقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول انتهى ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل
وجه وفي شرح المشار لابن الملك لو حذف رجل رجلا لاني فقال آخره وكما قلت يحد
الاخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال على رضي الله عنه في حق
اهل الذمة ودماؤكم كدماؤنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة
لم يصح (قوله كافي بملك) وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما

مطلب

شبه الجوازيم بالدواء
والحركة بالفصلة التي
تخرجها الدواء

للصنم الذي يعبد اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حراء وبين يديه اصنام
صفار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام وكان طوله عشرين
ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى
والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعتناق الجبابرة والدق ايضا
والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس (قوله وجاء لم في الضرورة
غير جازمة) وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجو ولم تدع وقوله
لم ياتيك وقوله كان لم ترى وسيجي معنى الايات بتمامها (قوله وجاء ايضا
مفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر

فاضحت مغايبها قفارا رسومها * كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل

المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفاضة التي لا نبات بها ولا ماء
والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل
الجبية قفرا اثرها كأن لم تؤهل ولم تؤنس سوى اهل من الوحش مغايبها اسم
اضحت وقفار اخبرها ورسومها فاعل قفار الان قفار امؤول بمشتق وكذا
كل جامد يعمل اذا اول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي يجترى ابوه كذا ذكره
ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون بدل اشتمال من مغايبها وكأن لم الخ
خبر بعد خبر لا اضحت والاستشهاد انه فصل بين لم ويجزومها وهو تؤهل (قوله
وجاء حذف المجزوم بعدها) كقول الشاعر

واحفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الا عازب ان وصلت وان لم

اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء
وصلت او لم والا عازب بالعين والراي المجمة او الغين المجمة والراء المهملة بمعنى
وهو التباعد (قوله واعلم انه يدخل على الفعل المضارع الناصب وهي ان ولن
الخ) اقول قوله ان وان وي واذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال
الخليل لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا
معنى لمصدرية ما بعده ولا منع من تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيزان والخليل
يقول لا يعبدان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذ هو وضع
مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكدة
وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضماران وليس يجيدون في اختلاف قال
الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب
بعده باضماران وليس يجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر

اخرى فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذ ان فحقت
وقيل اذا الظرفية والتون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب
باضماران وليس بجيد (قوله لكونه مشابها لان) اى فى المصدرية والصدورية
(قوله فيبدل من الضمة فتحة) اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة
على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بناءية بخلاف المجردة عن التاء فانها
اللقاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب البناء على الاعراب
وبالعكس والمراد ان الحركات البناءية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالفاظ
لان هذه الالفاظ لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية
ايضا فلا يخفى ما فى قوله فان قيل الخ وقوله والضم والفتح الخ من عدم الورد
وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل
الا على المتزوك فاذا قيل ابدل وتبدل الخ حيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث
واعطى الطيب ذكر الاول فى السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلى والثانى
فى حاشية تفسير القاضى لابن التميمي والتبديل مثلهما على ما ذكر فى الينابيع
وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابن المكارم وعلى ما ذكره ابن
التميم لا تدخل الباء فيه الا على المأخوذ وفى الاستبدال الخلاف على العكس
وقال المحلى فى قول الوجيز ابدل ما كان غربا باوضح ادخل الباء على المأخوذ
موافقة للاستعمال العرفى وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميرى فى قول
المنهاج ولو بدل ضادا بظالم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتزوك
ثم قال وحكى الواحدى عن ثعلب عن الفراء فى قوله تعالى بدلناهم جلودا
غيرها ما يدل على صحة عبارة المصنف ويشهد لذلك قول الطفيل بن
عمرى اسلم ووصف النبي عليه السلام * وبدل طالعى نحسى بسعدى *
وقال الشارح فى شرح الكشاف والتبديل استعمال آخر يعدى الى مفعولين
بنفسه نحو قاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهمار بهما
خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيها بدل ما كان لهما
خيرامنه وآخر يعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهب به البدل منه بالباء
ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتهم جنتين وآخر يعدى الى مفعول واحد مثل
بدلت الشئ اى غيرته ومنه فخر بدله بعد ما سمعته فانما ائمه الآية ويناسبه ما ذكره
الدميرى فى الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة عن تغيير الشئ
مع بقاء عينه والابدال رفع الشئ ووضع غيره مكانه (قوله ويسقط النونات لانها
علامة الرفع) هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات

دليل الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال معربة ولا حرف اعراب اما النون فلسقوطها للعامل واما الحروف فلان كلامها فاعل واما اللام فلسفلها بحركة ما بعدها وليس فيها عنده شيء مقدر وهو بما يجب له مع اثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق (قوله لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء) معناه ان المضارع لما شبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء (قوله ومعنى لن نبي الفعل مع التاكيد) قال ابن مالك قول الزمخشري في اموزجه لن لتأيد التثني ضعيف وحاصله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال الامام الحاشي الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات مقدمة على شهادة التثني فحامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى بثبوت ان لن لتأيد التثني في الدنيا (قوله لانه الاصل في البناء) اي السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى (قوله فتحها لغة) وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عسكلاية تحونها لكن بشرط ان تكون داخله على الفعل نحو احسنت الى لا كافيك (قوله جاز سكونها) وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصارا الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فتحذو كنف فتحذف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (قوله وقرى فلتفرحوا بالناء خطابا) وفي بعض الكتب خصص بالنبي عليه السلام هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه براد قراءة يعقوب واستدروايتها الى النبي عليه السلام ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤون من اختيار انفسهم بالناء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والناء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله عليه السلام انها عادت قبل العرصة الاخيرة والافكل القراءات قراءته وقيل كل واحد من السبع المتواترة نسب الى احد من الائمة لا شهارة بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم من ذلك

اعتباره وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف (قوله وفي الحديث
 قوموا فلاصل لكم الخ) وفي التنزيل ولتحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو
 حنيفة رحمه الله في نصريته بخلاف هذا حيث قال فيه غير انه لا يأتي الوجهان
 المتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لثلا
 يلزم اتحاد الامر والمأمور والنهي والمنهي والافوروده في الاستعمال كثير لا يكاد
 يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع فلنجب فلنجمع وغير ذلك فلهذا فسر الشريف
 قول السكاكي فلتعينهما بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب
 علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها
 الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك
 في الشواهد روى فلاصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه
 ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمة وان
 الفعل في تأويل مصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير
 قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة
 واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر وامر المتكلم بنفسه بفعل مقرون
 باللام فصيح قليل في الاستعمال ورواية من اثبت الياء ساكنة تحتل كون اللام
 لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهولعة مشهورة ولا م امر وثبت الياء في الجزم اجراء
 للمفعول مجرى الصحيح (قوله مع التصيص) قال صاحب الكشاف في شرح
 الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه رفع البالغ ومنه
 منصبة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الى معنى
 آخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني اخذ لازم نص وهو الظهور ثم عدى
 بالباء وعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجازا ان يكون تعديته بالياء لتضمنه معنى
 الاعلام وعلى لتضمنه معنى الاطلاع ونحوه والتصيص مبالغة فيه (قوله كقوله
 صلى الله عليه وسلم لاخذوا مصافكم) المصافى بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف
 وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضنا على ابن
 مالك في نقضه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة
 العرب لامن البصريين ولا من الكوفيين الاستهاد بما ورد في كتب الاحاديث
 على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام
 فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم
 الاجمعي والمولدون من لا يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على

مطلب
 ٢ في تعديته لفظ
 النص ومعناه

حسب ما سمع من الرواة وقد يقال قبح هذا الباب يؤدي الى الاختلال لان الائمة
 نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا وقال في جواب
 اختاري اختار نفسي فهي طالق على خلاف القياس بحديث عائشة رضي الله عنها
 لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اختلال كثرة التكرار
 وتتابع الاضافات بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم
 (قوله كقوله محمد فقد نفك انتهي) المراد بالفداء الدماء والنفس ذلت الشيء
 وحقيقته ثم قيل للروح لانه نفس الحي والقلب لانه محل الروح ومتعلقه وللدم
 لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرأى في قولهم فلان يؤامر نفسه
 لانه يذبح عنها او شبه ذاتا تأمر به وتشير عليه والجسد في قولهم ثلاثة انفس
 فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان والتبال بفتح التاء الفساد يقال تبلة الحب
 بالكسراى اسقمه وفسده والهلاك يقال تبلةم الدهر اى اهلكم وفي معنى
 اللبيب التبال الوبال ابدت الواو تاء ٢ ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى
 في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ
 الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الباء اكتفاء بالكسرة يعنى يا محمد
 كل النفوس فداء لنفسك حين خوفك من فساد في شيء (الاعراب محمد
 منادى مضموم حذف حرف ندائه اى يا محمد وتنفذ فعل فاعله كل نفس ومفعوله
 نفسك واذا ظرف وما زائدة ومن متعلقة بخفت وتبالا مفعول خفت وفاعله
 التاء (قوله واجاز الفراء في معنى اللبيب وهذا الذى منعه المبرد في الشعر اجازة
 الفراء في الكلام لكن شرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا ليعموا
 الصلاة اى ليعموا ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع
 في النثر قليلا هذا كقول الحريري كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تيزن قاني حوها وجارها

اى لتأذن لحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة
 لتكنه من ان يقول التذن انتهى قيل وهذا انخلص من ضرورة بضرورة وهى
 اثبات همزة الوصل فى الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لايت مصرع والهمزة
 فى اول البيت لا فى حشوه بخلافها فى نحو قوله

لانسب اليوم ولاخلة * اتسع الخرق على الراقع

والجمهور على ان الجزم فى الآية مثله فى قولك ايتنى اكرمك وقد اختلف فى ذلك
 على ثلاثة اقوال احدهما للخليل وسبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى

مهمه
 ٢ هل يجوز حذف
 لام الامر وابقاء
 عملها

ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جازمت لذلك والثاني للسباق والفارسي
انه بالطلب لنيابته نائب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا
في قولك ضربا زيد النيابة عن اضرب لا تضمنه معناه والثالث للجمهور انه
بشرط مقدر بعد الطلب وهذا راجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا
في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغير معنى الاصل ولا كذلك الحذف
وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان
نائب الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط وبطل ابن مالك
في الآية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف
احد من المفعول له عن الامثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مستند
اليهم على سبيل الاجمال لاني كل فرد فيحصل ان الاصل بعم اكثرهم ثم حذف
المضاف واثيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمان انه ليس المراد
بالعباد الموصوفين بالايان مطلقا بل المخلصون منهم وكل مؤمن مخلص قال الرسول
عليه السلام اقم الصلاة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يعنيوا والجزم
في جواب اقيموا المقدر لاني جواب قل وورده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما
في الفعل والفاعل نحو ابني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل
نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة يعنيوا اللغوية
وقيل يعنيوا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء (قوله والشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة) جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يعنيوا اجواب الامر
فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فالتك ان تقل لهم يعنيوا
الصلاة فيقع قولك يعنيوا اجزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط يبنى ان يكون
علة للجزاء كما ان الايمان علة للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلاة
لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وسر العورة وغيرها فاجاب
بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه
وان كان متوقفا على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية
فدلت على ترتيب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جزو واخير
من العلة التامة فيعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني
ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله
لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو
مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الآية ففيه اشارة

الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايان ان يكونوا بحيث
يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضممار
الجازم واحتاج الى تقدير القول اى قل لهم قولى لك ليقموا وزمه ان اضممار
الجازم نظير اضممار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجرف في جواب من قال كيف اصبحت
فان الجزم في الافعال بمنزلة الجرف في الاسماء ولا خلاف في ان اضممار الجار ضعيف
لا يحمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل
في قوله تعالى كن فيكون بالنصب (قوله لان امر المخاطب اكثر استعمالا) لان
الغائب بعده عنك اذا اردت ان تأمره امرت الحاضر ان يؤدي اليه انك تأمره
نحو قولك يا زيد قل لعمر وقر ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر
استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم من امر الحاضر امر الغائب
كذا في شرح المفصل (قوله وهي التي يطلب بها ترك الفعل) اعلم ان العلماء
اختلفوا في النهى فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بانتهى ليس هو
عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون
مقدورا للعبد ولا حاصلًا بتحصيله فيكون صبا بل المطلوب به هو كف النفس
عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بانتهى هو عدم الفعل وهو
مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله
ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهى يستعمل لمعان وهي التحرير والكرهية والتنزيه
والتحصير وبيان العاقبة والبأس والشفقة والامثلة مذكورة في الاصول (قوله
واسناد النهى اليها مجاز) يعنى مجازا عقليا تجاوزه عن مكانه الاصلى بحكم
العقل وتسمى مجازا حكما ايضا وان كان يقع في الاضافة والابقاع لتعلقه
بالحكم اما ظاهرا او مقسدا اولان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات
وان كان يقع في النفي لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على
ما ذكره الشارح اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل
عنه واسنادا مجازيا باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ويقابله المجاز الغوى المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيعم
العرفى والشرعى والاصطلاحي ومعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعى فيعم
العرفى والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة اصل
لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوى على انه قد قيل ذكر في التلويح
ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة

مهمه
٢ اختلف العلماء
في المقصود من
النهى

كما صرح به صاحب فصول البدائع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما
 للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القرآن ثم المجاز العقلي على تعريف
 السكاني هو الكلام المقادير خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب
 من التأويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص
 هو اسناد الفعل او معنى كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
 التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتأويل كقولهم عيشة راضية وسيل
 مفعم وجد جدد ونهار صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربه التأديب ونحو
 رجل عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان
 لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الكريم والاسلوب
 الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم
 مما استند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى
 شفاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر (ياسارق الليلة اهل الديار)
 وقولنا العجني اثبات الربيع وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
 وقولنا نومت ليلة واجريت نهره وما اشبه ذلك من النسب الاضفية والابقاعية
 وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل الفاعل المجازي
 تميزا والمجاز العقلي قديلا عليه صريحا وقد يكون كتابة كما ذكرنا في قولهم
 سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة
 التسلية اليها فافهم وقس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام
 السكاني وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوائد لنفسه (قوله
 واما الامر) اقول اعلم ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل
 للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على
 جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
 المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب
 والندب والاباحة موضوعا لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
 والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة وهي
 الايجاب والندب والتأديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاکرام
 والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والافتقار والتكوين والامثلة
 في الاصول (قوله فهو جار على لفظ المضارع) الجريان في الاصطلاح يستعمل
 لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ وموصوفا او ذالحال او موصولا

او مبتوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنه اياه فى الحركات والسكنات
وجريان المصدر على الفعل اى تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع
المجزوم فى الحركات والسكنات وكل من هذه المعانى اصطلاح مشهور فلا يلزم
الابهام فى الحد كما قال الرضى فى شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير
لا مطلق الجريان (قوله وقد جاء فى المتكلم قليلا) وذلك كقوله لا اربك ههنا
والنهي هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى ولا يصدنك عنها
من لا يؤمن بها فقول القاضى فى تفسير قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام وفيه
دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين
لا يترجون بهذا النهى والمراد خطاب المؤمنين اى لا تمكنوهم ايها المؤمنون
ان يقربوا المسجد الحرام لان صدر الآية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا وقوله تعالى وان ختمت عليه الآية (قوله واصل افعل لتفعل
لحذف اللام لكثرة الاستعمال) قيل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال
لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واغلنك وتغلوط اى تلزم وتغلنك
اى مجتمع قياسا على حذف الثون فى لم يكن دون لم يصن وحذف الالف فى لم ابال
دون لم اعال وحذف الالف والثون فى انعم صباحا دون انعم بالآخر وحذف
الهمزة فى ويل امه دون ويل اخته لكثرة الاستعمال فى السوابق وقلته فى الواحق
وايضا لو كان الامر كما ذكر والتضمن الامر لانه فيكون مبنيا كالا سم وليس لهم
ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة
الاستعمال فى مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل
ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده فى كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه
يكثر الاستعمال ففعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا
ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح (قوله و ليس بالوجه) وصاحب معنى اللبيب
راه وجهها وقال ويقولهم اقول لان الامر معنى فختمه انه يؤدى بالحرف ولانه
اخو النهى ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل
كقوله * لتقم انت يا ابن خير قريش * فلتنقض حوايج المسلمين * وكثرة جاعة
فذلك فلتنقض حوا وفي الحديث لناخذوا مصافكم ولانك تقول اغزو اخش
وارم واضربوا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه
بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت

وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجرد هاء عارض عند نقلها عن الخبر
 فلا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قوله لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعلية
 واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل (قوله لان اضمار
 الجازم ضعيف كاضمار الجار فلا يعمل مضمر اكالا يعمل) قيل عليه ان الجازم
 يعمل مضمر اكابعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان يعمل ههنا
 مضمر افتأمل (قوله وثاني بصورة) الا تيان متعد الى واحد تقول آتيتك من باب رمى
 وآتينا ايضا واتوته اتوة لغسة فيه وقوله تعالى ان كا وعده ما تيا اي آتيا
 كما قال حجا بامستورا اي ساترا وقديكون مفعولا لان ما تالك من امر الله
 فقد آتيتك وتقول آتيا ما يشاء اعطاه وآتاه ايضا آتيتك به ومنه قوله تعالى آتيا غدا آتيا
 اي آتيا به ذكره في الصحاح فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض
 وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالاجاء في الاستعمال كما آتيتك في اعطى
 ليس على ما ينبغي على ان اباحيان ذكر ان آتيتك بمعنى اعطى مما بني على افعال وليس
 منقولا من آتيتك بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب
 اجأته اي جئت به واجأته الى كذا بمعنى الجأته اليه وقديعدي الى الثاني بالباء
 مثل آتيتك بالبلية فقوله تعالى الا ان يأتيتكم الله يحتمل الوجهين وكان هذا مراد
 من قال ان الا تيان مجيى لازما ومتعديا والاية يحتملها فقول الصحاح فالآ تيان
 المجيى مع ان القوم صرحوا ان المجيى يصير لازما ومتعديا ليس على ما ينبغي
 قال الراغب المجيى اعم لان الا تيان مجيى بسهولة ويقال جاء في الاعيان والمعاني
 وبما يكون مجيئه بذاته وبما هو ومن قصد مكانا وغلا وزمانا ذكره الطيبي
 في سورة مريم وذكر في سورة النحل عند الا تيان قديقال للمجيى بالذات وبالامر
 وبالتقدير وفي الخبر والشروفي الاعيان والاعراض ذكر الراغب في ان آتيتك
 بمعنى صار كجاء في قولك جاء البناء محكما بمعنى صار (قوله ويستعمل لفظ الجمع
 للواحد) قال الرضى في شرح الكافية والشارح في الماويل ولم يجي ذلك اي الجمع
 للواحد تعظيما للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين
 وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجوني
 من قبيل قوله تعالى ربارجعون اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل
 للملاسة التي بينهما على معنى ارجعني ارجعني وارحني وارحني وارحني
 قال علاء الدين البساطي في شرح الباب ومن هذا القبيل عندي قوله تعالى كل
 في فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والثون مع انه ليس من صفات

مطلب
 ٢ في استعمال لفظ
 الجمع للواحد

العقلاء واسامهم ثم اختلفوا ان ابنة الجمع هل يصح اطلاقها للثنتين فيه مذاهب
 احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة ثالثها يصح مجازا رابعها وهو للامام يصح
 ويصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا في لفظ
 جمع ولا في نحن فعلنا ولا في فقد صفت قلوبكم فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره
 في شرح العضد فاذا ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من
 ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صفت قلوبكم ليس بصحيح فان
 قيل قوله في هذه الآية موافق لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف على خلاف
 قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الآية وفي تعريف المستند من شرح المفتاح
 موافقا لما في مفصله يدل على ان المختار عنده المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب
 الكشف حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور في مفصله
 ومذهب الجمهور الا انه قد يذكّر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز
 في آداب المناظرة ذكره التفتازاني ومن ههنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول تفسير
 الفاتحة من انه جرت عادة المصنف على انه اذا كان له في مسألة رأي اطلق القول
 به وقيد غير رأيه بالثقل ليس بمعول عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في النوحات
 المكية في الباب الاحد والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال
 لما وصلت الى هذا المقام تمت فرأيت رسول الله عليه السلام في المنام وقد سألتني
 سائل ما اقل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة
 ثلاثة فقال عليه السلام اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول
 فقال ميز العدد ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة
 ورمى ثلاثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل
 عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى شفعاء وعن العدد المسمى وترا ثم وضع يده
 المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفعاء ثم وضع يده المباركة
 على الثلاثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر (قوله كقوله الافاد جوني بالله
 محمد) اي فارحني تمامه (فان لم اكن اهلا فانت لها اهل) (قوله فزيادتها ساكنة
 ليست بوجه) اقول لما يلزم من الوقوع فيما فرمته (قوله وتسميت همزة الوصل)
 اقول لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل
 ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل التاء بالسين
 (قوله فذهب البصريون الى انه هو الثانية) لان الاولى حرف المضارعة وقول
 ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليهم بالفسدين يضعف كون تولوا فعلا

مطلب
 في جواز ذكر الوجه
 المرجوح في معرض
 الجواب

مضارع لان حرف المضارعة لا يحذف فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني (قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل صاد او ضاد او طاء او ظاء الخ) اقول قوله لان حروف الصغير وانما سميت حروف الصغير لانك اذا وقفت على الزاي والسين والصاد بآتيان همزة في اوائلها وقلت اذا س اص سمعت صوتا يشبه الصغير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصغير وانما لم تدغم حروف الصغير في غيرها محافضة على الصغير (قوله وحروف ضوى مشفر الخ) يقال ضوى الرجل اذا تحف بدنه والمشفر من البعير منزلة الشفة من الانسان وانما لم تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والغاء نفثى اى انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها زالت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها (قوله وهذا عكس قياس الادغام) اى اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احد هما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن بالتغير اولى الالعراض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين قلب العين حاء لان العين ادخل في الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال والعود من اولاد المعز مارعى وقوى واتى عليه حول والجمع اعتدة ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس العين هذا الدليل (قوله رعاية لصغير الصاد واستطالة الضاد) اى انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطلع واظرب لرعاية صغير الصاد وعدم ادغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها في اضطررب وضعف الطبع لزوال استطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام (قوله وقرى في بعض شأنهم ونخسف بهم الخ) اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرى في بعض شأنهم بادغامها في الشين وهو رواية ابي شعيب السوسي عن الزبيدي ان ابا عمرو كان يدغمها في الشين وعابه على هذه الرواية ان نخشري والفاء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرى في بعض شأنهم بادغامها في الباء وقال الزنجشري وادغام الراء لحن اى في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء في اللام في نحو نغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها وقد روى

مهمة
٢ القياس في الادغام
قلب الاول الالعراض

عن ابي عمرو ادغامها في السبب في قوله تعالى ذى العرش سبيلا كما يروى عنه
 حكه في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وقد يقال جل ذلك على الاخفاء لا على
 الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى سا كان لا على حده في بعض شأنهم
 (قوله ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير) وهي ترك الادغام على الوجهين
 اى بالطاء المهملة والطاء المجمة ومعناه انه يعطى ماله عفوا اى بسهولة من غير من
 ولا مظل ويظلم احبانا على بناء المجهول يعنى ربما يؤذيه السائلون بكثرة سوء الهم
 ويطلبون منه في غير موضع الطلب فيظلم اى يعطيهم ما طلبوا منه ويحمل ذلك
 وينقاد لمن سأله ولا يرد من استجده في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات
 التي لا يطلب مثله فيها وقل معناه انه يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر
 عليه والاستشهاد انه روى يظلم بتقديم الطاء على الطاء المهملة على الاظهار
 ويظلم بطاء مجمة مشددة ويظلم بطاء مهملة مشددة (قوله وكذلك متصرفاته
 اى كل واحد منها) توجيه لافراد الضمير ارجع الى الكلمات وقد يوجه في مثله
 بانه قد يكتفى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة باعتبار كونهما تأويل
 ما ذكر وما تقدم كما يكتفى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلة التأويل
 الا انه باسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال علاء الدين في حاشية المطون قد يشبه
 الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشف
 في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال صاحب الكشف في تفسير
 قوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد الضمير في به اجراء للضمير
 مجرى اسم الاشارة كما في قوله كانه في الجلد توليع البهق اراد ذلك وقال القطب
 الرازى ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع والابصار والقلوب كانت الاشارة
 الى الجماعة بلفظ مفرد مذكروا خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها
 وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان اسم اشارة الى
 ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تأويل باسم الاشارة وقال
 الكازرونى فان قيل ما وجه اعتبار اسم اشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار
 بان الامور المذكورة امور ظاهرة فيكون الاحتمال بها أكد ثم قال ومع ذلك
 فيه تكلف وقال صاحب الكشف جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى
 على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعل نائبا عن افعال
 جمة ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكرت لك افعالا كثيرة ثم قال والسرفيه
 ان اسماء الاشارة تثنيها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال

النفازاتي يعني ثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء
 الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او اوونون بل توضع صيغ مخصوصة
 وكذا تأنيدها ليس بالحق التاء لجوز فيها ما لم يجوز في اسماء الاجناس واريد
 بالمفرد منها ما يراد بالثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالثنية ولهذا جاز التعبير بلفظ
 الذي عن الجمع وان كان بالنسبة (قوله باسرها) اي بجميعها الاسر القدر
 الذي شديده الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم
 هذا الشيء برمنه وهي قطعة الحبل البالية (قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل
 دالا او ذالا الخ) اقول قوله تخني على الشوك قال الاصمعي نحووت غصون
 الشجرة اي قطعتها وتقول انحيت على حلقة السكين اي عرضت الجرازا بالجيم
 المضمومة والراء المهملة والزاي المعجمة بعد الف القاطع والمقضب بقاف وضاد
 معجمة آلفا القطع والهرم بنسكين الراء المهملة تبدت واذري البراي اعطاء للريح يصف
 الشاعر ناقته يقول ان هذه الناقة تعمل اسنانها في الشوك فتقطعها وتسقط هذا
 النبات وقيل الضمير في تخني يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية السكين
 على الشوك وتلقيه القاء عجيبا وقيل الى وحشية اي تعرض اسنانها المشبهة بالسيف
 القاطع على الشوك تقطعه وتذري ذلك الثبت وجرازا مفعول تخني ومقضبا
 صيغة المفعول والهرم منصوب بفعل مضمر على شرطية التفسير تقديره وتذري
 الهرم تذريه والتصب هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتاسب اذ دراهم نصب
 بالمصدر واصله اذ تراء من ذرا غير مهموز لان الجوهري ذكره في باب الالف
 المقلوية غير المنحركة قلبت تاو و دالا والاستشهاد ان فاء افتعل ذال معجم ولم يدغم
 في الاول (قوله ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتوكيد) اقول وقدي يلحق
 الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر (دامن سعدك ان رجبت مقيما) اي دام سعدك
 فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع رفع الشك
 بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب
 فاذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب وقال الشارح في شرح
 المفتاح الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشف الوكادة بمعنى
 التأكيذ لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة
 فكيف استعمله اه او مصدر من وكد وكده اي قصد قصده اي استعمله
 في التأكيذ لما فيها من التلبس وقال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه
 بحث لان في الصحاح وكد وكده اي قصد قصده من غير تعرض لكونه

مولدا وكذا في مجمع البحرين والمعاني والنجم والفرجين والتاج وفي التكملة مجمع
البحرين ان التوكيد بالواو اوضح (قوله ولا يلحق الاستقبال فيه معنى الطلب
كالامراخ) مثال الامر اضرب والنهي لا تضرب والاستفهام هل تضرب
والتمني ليتك تضرب والعرض لا تضرب والقسم والله لا تضرب وفي هذا الاشياء
المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي فظاهر واما في الاستفهام
والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضرب اضرب ومعنى لا تضرب
اضرب ومعنى ليتك تضرب اضرب واما في القسم فلانك اذا قلت بالله لا فعلن
فكانك قلت اسأل الله ان يفعل والمراد من القسم جواب القسم لان نفسه لان نفس
القسم لا يؤكده بالنون وانما قال غلبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعمله مما هو ليس
من مطلوبه ولا غرضه كقول من اتى كيرة والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة
(قوله ويشبه بالقسم نحو ما تفعلن) اي يشبه بالقسم الشرط المؤكد بما يشبه
ما يلازم القسم في كونها مؤكدة يعنى كما ان اللام لتأكيد القسم كذلك ما لتأكيد
الشرط فشبه ما يؤكده بما يؤكده باللام وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب
الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه
لا يلزم بل يجوز وفي تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط
شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك والمحبة للعلم بل الاول مرضها
والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الإعجاز وبالجمل فالشرط
من حيث انه تردد يدل على الطلب فخلصا من المرض اللغوي (قوله ولانه لما أكد
حرف الشرط بما كان تأكيدا للشرط اولي) لئلا يخط المفصود بالذات وهو الفعل
عن غير المفصود بالذات وهو ان (قوله وقد تلحق بالنفي ويهجرى مجرى النفي)
نحو ربما وقلما وجوزوا كثيرا ما تقوم زيد جلالا لكثرة على القلة جلالا للتقيض على
التقيض (قوله قلبت النون الفاعل الوقف) لان النون الخفيفة تبدل الفاعل في الوقف
اذا كان قبلها فتحة تشبهها بالثوين لانها مثله في كونه نونا ساكنة في آخر
الكلمة بعد حركة فقالوا في اضرب في الوقف اضربا كما قالوا في رأيت زيدا رأيت
زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف الثوين بل حذفها
اجدر لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف الثوين (قوله ربما وفت في علم
الخ) يقال وفي واو في على الشيء اي اشرف وزل والعلم الجبل وشمالات جمع
شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت
وحططت رحلى في جبل ترفع ثوبى ربح الشمال اعرابه ما في ربما كافة وفت جلة

مطلب
٢ تشبيه الشرط
بالقسم في التأكد

فعليه ترفع فعل ثوبى ففعوله شمالا فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد الحاق
 الثوب الخفيفة في ترفع وليس فيها معنى الطلب (قوله والقلة تناسب الثوب)
 القلة تستعمل بمعنى الثوب نحو قل رجل يقول اى مارجل يقول ولذلك لا يدخل
 نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذى
 ذكره النسائى عن عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله عليه السلام يكثر
 الذكر ويقول اللغو قال ابن الاثير فى النهاية اى لا يلفو شيئا وقوله تعالى فقائلا
 ما يؤمنون وغير ذلك (قوله وهاتان التونان احدهما خفيفة ساكنة
 كقولك الخ) اقول قوله يعنى ان من بين التونين تختص الثقيلة اى تنفرد الخ
 وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضى بسبب
 مفهومه الاصلى ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود يزيد
 اى صار مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر فى الاستعمال
 ادخال الباء على المقصور وذلك لان اختصاص شئ باخر فى قوة تميز الاخر به
 فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشأن فى الرجحان والذى عند الشارح ان الاول
 عبارة عرفية والعربى هو ان يدخل الباء على المقصور ومختار الشريف ان
 دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلى (قوله واماما اجازه يونس انتهى)
 قال ابن الانبارى هو يونس بن حبيب البصرى اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع
 من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائى والقراء وله مذاهب
 وافية تفرد بها ذكره الطيبى وذكر فى كشف الوافية ان اول من وضع علم النحو
 امير المؤمنين على كرم الله وجهه وقيل ابو الاسود الدؤلى استاذ الحسن والحسين
 رضى الله عنهم فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمى وعيسى الثقفى
 وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفى الخليل بن احمد واخذ منهم سيبويه
 واخذ من ابي عمرو بن العلاء علي بن حمزة الكسائى ثم صار اهل الادب كوفيا
 وبصريا فالكسائى واخذ منه القراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانبارى
 كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب
 ومنه صالح الجرهمى وابو بكر المازنى ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق
 الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو على الفسوى وابو سعيد
 السيرافى وعلى المازنى ومنهما ابو على الفارسى ويقال له الفسوى ايضا لانه
 نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسا ومنه ابو الفتح ابن جنى ومنه عبد القادر
 الجرجانى كلهم بصرى قيل لم يأت بعده من يعا به (قوله وقد حل عليه قوله تعالى

مطلب
 ٢ فى الاصحاب
 الكوفية والاصحاب
 البصرية

ولا تتبعان بالتخفيف قال أبو البقاء وفي القراءة بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان
وجهان أحدهما أنه نهي كافي قراءة العامة بالتشديد وحذف النون الأولى
من الثقبلة تخفيفاً ولم يحذف الثانية لأنها لو حذفت لحذفت متحركة فاحتاج
إلى تحريك الساكنة وحذف الساكنة أقل تغيراً والثاني أن الفعل معرب
مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهي كافي قوله تعالى لا تعبدون
إلا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيم غير متبعين ويجوز أن يكون
لا تتبعان نهياً لحقة نون التأكيدي على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين
تشبيهاً بنون التثنية ذكره في الكشف فاطلاق قوله ليست للتأكيدي غير موجه
وكذا أراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح للاستشهاد بدليل التثنية
إلا أن يقال التمسك بالأولى والأرجح يكفي في مباحث الألفاظ سيما في التثنية ذكره
في شرح الباب والمفتاح (قوله لا تهين الفقير عليك انتهى) يقال أهانه استخف به
والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة أي ذل وضعف واستهان به وتهان به
استخف به قال الراغب المشهور أن الفقر هو الحاجة وأصله كسر الفقار من قولهم
فقرة نحو كبذته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة وقوله تعالى الشيطان
يعدكم الفقر دليل على أن الفقر مذموم ومنع الزمخشري أن يبدل قوله تعالى للفقر
المهاجرين الذين من قوله وللرسول رفعا لئلا يهين من أن يسمى بالفقر وما اشتهر بين
الناس من قوله الفقر فخري فليس بثبت إذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاض منه
أرسول عليه السلام ذكره في شرح التبيان وعمل بلام مشددة مفتوحة
أو مكسورة لغة في لعل وهي أصلها عند أبي العباس زيدت عليها لام الابتداء
وكذا عن وان ولا نولعن وأغن لغات فيها ولها معان أحدها التوقع وهو ترجي
المحبوب والاشفاق من المكروه ويخص بالممكن وقول فرعون لعل أبلغ الأسباب
أسباب السموات إنما قال ذلك جهلاً وافكاً والثاني التعليل أثبت جاعة منهم
الاخضس والكسائي والثالث الاستفهام أثبت الكوفيون ويقترن خبرها
بأن كثيراً جلا على عسى وبحرف التنفيس قليلاً وجاز كون خبرها فعلاً ماضياً
خلافاً للجررى وتنصب الاسم وترفع الخبر وقال بعض أصحاب الفراء وقد تنصبها
وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل أبالك منطلقاً وتأويله عندنا على
أخبار يوجد ويكون وعقيل يخفف بها المبتدأ وذكر ابن مالك في شرح العمدة
أن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء
ومنه ركوع الصلاة وركع الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان وجهه دهور وقيل

الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل
اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهر بالضم المسن
وبالفتح المجد وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما
قالوا سهلى للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس
الدهر دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي الفائق معنى
قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث لا غير الجالب
هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب
وهذا خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما لا يفيد
قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح للسعد و قبل الدهر الذي في الخبر
مصدر بمعنى الدهر اي المنصرف المدير المفيض لما يحدث قال الراغب والظاهر
ان معناه ان الله تعالى فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمساءة والمسرّة
فاذا سببتم الذي تعتقدون انه فاعل فقد سببتم الله تعالى ثم قال الدهر في
الاصل اسم لمدّة العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم
يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي
الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب في اماليه
الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكر
قال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد هو يقع
على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والجل وتقرّبك الشيء ومن ذلك رفعته
الى السلطان معنى البيت لا تهين الفقير لعلك تنحني يوما وتسقط عن المنصب
وتذل والدهر برفع ويغز فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم
اعرابه لانه هبة وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت والفقير مفعوله
والكاف اسم عمل وان تركه خيرة ويوما ظرفه وقدر فعه جملة حاله من فاعله
والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله والا لوجب)
قال الدما مبنى في شرح المغنى ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع
ان المصنفين يفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجواز ولا وقعت له على شاهد
يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بالوكافي الالهال وعدم الجزم (قوله
ولم يحرك) فان قلت ما الفرق بين هذه النون والتونين حيث يحرك التونين
اذ التقيه ساكن وتتحذف النون قلت الفرق ان التونين قوة ليست للنون
لان التونين لا يفارق الاسم عند عدم المسانعة بخلاف النون ولان التونين

مخصص بالاسم وهو قوى والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول
القوى الحركة قبول الضعيف ايها (قوله) وفيه نظر لان اصاله الثقيلة انما هي
عند الكوفيين على ما نقل) فيه بحث لان اصاله الثقيلة انما هي فيما وضعناه اعني
الاكيد وهو كذلك اذ الثقلية افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد
معنى اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليها وما نقل عن الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة خفيفة من الثقيلة
لا كلمة برأسها كما هو عند سيدي (قوله) مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل
في جميع الاحكام) هذا صحيح اذ الم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وههنا يلزم
لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل (قوله) فالمناسبة ان يعدى من الخفيفة
اليها) هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصاله (قوله) حرف مدهو الالف والواو
والياء السواكن ولم يقيد بمجانسة حركة ما قبلها اشارة الى ان المصنف
رحمه الله تعالى اراد بحرف المد الذي يطريق ذكر الخاص وارادة العام او الى ان
في حرف اللين مدا ما وهو المد الطبيعي كما ذكره الجعبري ونفي المد عن حرف اللين
في غير الالف لا ينافيه لان النفي هو المد الاصل الخاص او الى ان المصنف لم يفرق
بينهما كما قال الشارح بعينه (قوله) والثاني مدغما) وفي بعض النسخ مدغما فيه
يزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناس مخين (قوله)
نحو خويصة) تصغير خاصة وباء التصغير والصاد الاولى ساكتان (قوله) لان
انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما والاقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لا يثبت
ما يدكر بعده وفي ما سواه وصحة انفصال الضمير معه وصحة اعمال الصفة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على ان افادة الحصر بان ان يكون
للاشياء وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاشياء ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاشياء
ما بعده وفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو
معنى الحصر وذلك فاسد لان ان لا تدخل الاعلى الاسم وما التنافية لا تنفي
الا ما دخلت عليه بالاجماع النحاة فتأمل (قوله) فان النفاء الساكنين جاء في الوقف
مطلقا) اي سواء كان احدهما حرف مدولين او لا كقولك زيد وعمر ووكروا علم انه
يجوز النفاء ثلاثة سواكن اذا جمع هذان الامر ان اعني الوقف على ما الساكن
الاول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب واصنم تصغيرا صم ومثله يقع
في كلام العجم كثيرا نحو كوشة ونيسة والجمع باربعة سواكن ممنوع في كل لغة وعلى

مطلب
٢ في جواز النفاء
ثلاثة سواكن

كل حال والوقف لغة مصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى منعوا ما
اللازم فصدره وقوف وقيل للموقوف وقف نسبة بالمصدر والابقاف في هذا
المعنى قيل لغو وقيل لغة ردية وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف
عن الفعل والقول واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع
الصوت جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها فهو لغوي لا صناعي
والوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فان آخرها وضعا لام وزمانا وهو ما يزيد
على الآن اخرج به السكت وهذا الجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها و قطع
الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كثر المعاني وقوله لعمومه اشارة الى انه جامع
بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول الوقف على الكلمة التي
ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شيء
فعلى قوله لا يضر خروجه عن هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة عما
بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف على
الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على تقدير
ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف
متحركا ولا يخلو ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة
عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك
الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطأ في ترك
حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها
بها من غير سكتة توذن بوقفة فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك
وارد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اختارني بالباء الموحدة
ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور
من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والعي واختياري
بالمشقة من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم
اليها بل اليها والى التبعي ذكره في شرح الازهرى قال القسطلاني الوقف كامل
وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم او لا الثاني الناقص
والاول اما ان يستغنى عن تاليه او لا والثاني اما ان يتعلق به من جهة المعنى فالكافي
او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون استغناؤه كلياً او لا فالاول الكامل
والثاني التام وفي شرح الكشاف للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا فيج
وعلى ما يفيد حمن فان استقل ما بعده ايضا يسمى تاما ولا يسمى كافيا وحسنا غير تام

مطلب
في اقسام الوقف
وامتناع ما فوقه

والوقف على بسم من البسملة فيصح وعلى الله أو الرحمن كاف وعلى الرحيم تام
وقال صاحب المكتنى وحكم القبيح ان لا يفعل الا للضرورة النفس ويعاد وحكم
الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد
وفي تمام الوقف وعدم الاعادة واجب او اولى وقال السجواني الوقف لازم
وهو الذي اذا وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده وجاز وهو
الذي يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال الجزري
وليس في القرآن وقف واجب اذا تركه القارئ اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان
يكون له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كأن يقصد الوقف على ما من اله واني
كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني والذي قرره انه لا يوقف دون الموصوف
والخبر والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثرت
المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على جملة ودون صلة وبدل والمجرور
والمجزوم والتمييز والتفسير والحال والمستثنى والمشار اليه وعلّة وسبب ولا على الفاعل
دون المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت ولا على
اسم ان واخواتها دون خبرها وعلى خبر ان واخواتها دون اسمائها ولا على التثني
والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه
ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على ارفع اللفظي دون المرفوع ولا
على الناصب دون المنصوب ولا على المجاور دون ما جاوره نحو ليشتهون حتى
يقول وحور عين في قراءة الجر واجاز لا خفش دون التعت والمنسوق وابوعلى
دون الا في موضعين احدهما بمعنى لكن كقوله تعالى اما اضطررتم وثانيهما ما
بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا خطأ والاسلاما
والالهم وقال ابن مقسم على رأس الآية كقوله تعالى الا آل لوط والا عجونا
والاعبادك ذكره في عين المعاني (قوله سئل انه اراد غير الوقف الخ) اعلم
ان تسليم هذه الارادة ممنوع لان المفهوم من حصر الحكم في شئ هو ان لا يجري
في غيره والتقاء الساكنين جار فيما ذكره المصنف وفي الوقف مطلقا وفي الكلمات
اذا تعددت تعديدا وكان قبل آخرها لين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات
من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين او لا نحو زيد وانسان وغيرهما مبنيا
لعدم التركيب اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بنى لعدم مقتضى الاعراب
وهو التركيب وبين ما بنى لوجود المانع وهو مشابهة مبنى الاصل ولم يفعل بالعكس
لقلة ما بنى لعدم مقتضى وكثرة ما بنى لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها

في حال الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دال
عليها همزة الاستفهام ثلاثا يتبع الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وايم الله
يمدك كما ذكره التحرير واما خلقنا آلبطان بالدفء فاعلم بما ذكرنا ان الاعتراض
بعدم استقامة الحصر وورد والجواب الاخير الذي ذكره التحرير ايضا غير مستقيم
لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة التي اوردنا لانها مطردة
غير شاذة فتأمل (قوله في الاسم المعرف باللام) اعلم ان حرف التعريف عند سبويه
هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل الـ كهل آلة للتعريف
وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلاثة مذكورة في شرح
الرضي مع ادلتها (قوله ونحو ذلك) انما اخير ذلك لانه ادخل في الاستعمال
واول كلمة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمك زيدا واحسنت اليه واعطيته
كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كما نك اعددت جميع ما ذكر الالك
اختصرت وكذلك ههنا ولوقيل تلك راءه اشارة الى جميع المذكورات لكان
تصريح بالكتابة عنها كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل
من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة
تغنيك عن طول المكنى عنه قبل مراده الكناية اللغوية وهو عدم التصريح
بالشيء كنسمة الضمائر بالكتابة وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان يبنى
العام ببنى الخاص وهذا البليغ لكن عبارته لا تساعد فقول ابن كمال باشا
في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى
الخاص بخصوصه فجاز مرسل والاحقيقة وليس بكناية على ما ينبغي (قوله
قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط) يفهم
من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله وشرط التقاء الساكنين
على حده عند المصنف موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم
صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة و مراد المصنف هو هذا لانه لم يصرح
اكتفاء بالتمثيل والعلامة معترف به كما سيجي والسرفيه انه اذا كان في آخر الكلمة
كان محل التغيير فاغفر حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن
الاول في اضربن مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين
لان نوني التأكيذ بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم يحذف في نحو اضربان

واضربان مع انهما كلتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء
والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف او حذفت
من المثني لا لتبس بالمفرد عند الوقف او حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما
فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة لالف واسمثةاها (قوله) وقد يحذف من
الفعل معهما اي مع اثنتين النون التي اقول قوله وقد يحذف من الفعل معهما
اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا تدخلان معادفة
واحدة في الامثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون في الامثلة الخمسة (قوله)
ولم يحذف الالف من يفلان وتفلان لئلا يلتبس بالواحد (قال جلال الدين
الفجدي) وطال ما يختلج في صدرى ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف
ممكن وذلك بان يجعل الفحة كالالف فتكسرون انما كيد كما كانت تكسر عند
وجود الالف وبمحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل الثانية حتى وجدت
في بعض شروح المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوى به اختلاجه فقبل ولا يحذف
الالف لانها خفيفة حقيقة وجودها كعدمها فلو كانت مؤكدة بعدد
مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجهها يمنع
حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظري يظهر
بالدبر فيما اسلفناه قبل هذا من قوائنا قلت مقتضى الاطراد الخ (قوله) وقيل
حد الثناء الساكنين ان يكون الاول الخ (مشعر بان المذهب ما ذكر آغا
وليس كذلك اذ خلافا بين علماء هذا الفن في ان الثناء الساكنين انما يغتفر
اذا كان في كلمة ومراد المصنف بل من لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا القيد
الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه
لانه انما كان في كلمة بل لانهم ما ضموا فاعل او فاعل فارتكب على الثناء
الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس (قوله) جار الله العلامة يسمى جار
الله لانه جار بيت الله خمس سنين وثناء علامة للبلغة وجهها ما اشار اليه العلامة
من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان بقدره موصوفه بجماعة وحله على الواحد
مع تقدير الموصوف جماعة مبنى على عدم هذا الواحد جماعة لكثرة علومه
فالتاء في التحقير لتأنيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم
وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا عن علامة
التأنيث ذكره في الكشف وهو ابو القاسم محمود بن عمرو بن محمد بن عمر
الخوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكل الدين في شرح الكشف انه قد تاب

مطلب
علامة

من مذهب الاعتزال وكان حنفيًا وسقطت إحدى رجليه من تلج أصابه في بعض
الأسفار فكان يمشي بهم في خشب وقيل أنه كان أخذ في صباه عصه فورا وشد في
رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجرحه به فانكسرت
رجله فقالت له أمه هناك قطعت رجلك فوقك كذلك ولد بن خنجر سنة سبع وستين
واربعمائة وتوفي ببحر جانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ووزن خنجر
بكسر الزاي وقبحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجر جانية قصبة خوارزم
ومصنفاته الكشف وربع الأبرار في الوعظ والمستقصى ومجمع الأمثال والقناع
والأسماء والأفعال والفائق في اللغة والمفصل وحاشية النموذج في النحو
والتصرفات في التصريف والإيضاح في المعاني والبيان وأساس البلاغة
والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الأشعار وقسطاس العروض ونوابغ
الكلم والديوان المنشور وفصوص الأخبار والأحاديث المسندة وشافي العمى
في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح الكبار في الوعظ صنفهما
بمدنويه من الاعتزال (قوله وهما موضع تأمل) اذ لم يلزم من تمثله بكلمة
واحدة أن لا يجوز في غيره ويمكن أن يدفع بالناية (قوله في الجملة) اعلم أن في
الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة (قوله فادخل اما وهي حرف
شرط) اذ ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زائدة
ولعل مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح في العبارة (قوله واما اسم الفاعل
والمفعول من الثلاثي المجرد فالاكثر ان يجيئ الخ) اقول قوله فالاكثر ان يجيئ
اسم الفاعل منه على فاعل قبل واهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم
الفاعل من الثلاثي على فاعل يسمى بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعول
والمستعمل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا اسم المستعمل ورد بانه ليس
الفصل بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجيئ على وزن اسم الفاعل بل المراد
اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعول والمستعمل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال
اسم المفعول والمستعمل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل
كالمرء والغائب والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح الفلاح
وا. لم ايضا انه قد يكون الفاعل بمعنى المفعول فيه كيوم ماصف اي تعصف فيه
الريح وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كغلام مر ضد عامر وسركاتم وعيشة
راضية وماء دافق ذكره الجوهرى وكاسى بمعنى مكسى ذكره ابن مالك في شرح
التسهيل وقال الرضى في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكونا على التنب كقابل

٢ فيكون عمره
سنة وستين

وعاشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقائل بل
يجوز ايضا كونه مجازا منه الفعل فيشارك النسب واسم الفاعل في اللفظ (قوله)
والاكثر ان يجيء اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة التلاقي فان قيل
لم يسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اوجب بان المراد
المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير
مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله (قوله) وانما قال
فالاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول قيل فيه نظرا لان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون غيره من الصفة
المشبهة وفيه نظرا لان على من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء (قوله)
نحو ضرب الخ) بقي ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار
بضم الفاء وتخفيف العين وسيف مجذوم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الالة
والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد
ورواية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين
ومجذومة وطير بكسر الميم فيهما وسكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون
العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث في التسمية الاخيرة
وقالوا مسكينة جلا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول كقوله
نعمالي كان وعدة ما تباي آتيا قال الرضى والاولى انه من آتيت الامر اي فطنته بمعنى
كان وعدة مفعولا ورما استغنى عن فاعل بمفعول كجبه فم ومحب ولم يهوا واحاب
وعم الرجل بعروفه فهو مومع وبمفعول نحو لم متاع القوم فهو لم ذكره ابن مالك
في التسهيل (قوله) وحلوب في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث
وقد تلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا
للمذكر والمؤنث وفعل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا
عدوة الله جلا على صديقة ذكره في المراح وشرحه ويجيء فعول للمبالغة
ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر
فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان وذكر الموصوف اولا (قوله)
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل^٣ هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق لانهم
ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب
الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة
وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد ودايم وثابت ومستمر وباق وراسخ

مطلب
٢ في تسوية
التذكير والتأنيث
في صيغة فعول

مطلب
٣ الفرق بين اسم
الفاعل والصفة
المشبهة بحسب
المعنى

ومؤمن وواجب وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل
والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات
حيض وطمث فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو والله
عالم وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول
في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق
به صدر لك وهذا مطرد في كل صفة تشبهه (قوله لان القائم مقام الفاعل لفظا الخ)
انما قال لفظا لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب الباب
وهو التحقيق وان كان الاكثر على خلافه قال شريف الدين الجرجاني وحرف
الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجرورها ومنصوب المحل ومرفوع المحل
هو المجرور وحده لا بمجموع الجار والمجرور ايراد الاشكال بان المجموع ليس باسم
والاستناد اليه من خواصه والقول بان الجار والمجرور في محل النصب والرفع
مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد (قوله وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه
مسئولا ان عنه فاعل مسئول) قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الرمنشيري خطأ
لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقریب عنابة للرمنشيري
وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لمخالصة ظرفيته لا امرض فاعليته ولان الفاعل
لا يتقدم لالتباسه بالمتبداً ولا التباس ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة وردبانه
تعسف شأن ابن جني ابا على عن قولهم فيك برغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده
فابن المرفوع فقال المصدر اى فيك برغب الراغب وفيك ظرف وهكذا يصح
مسئلة الكتاب ويجعل الضمير في مسئولاً للمصدر ويجعل عنه في موضع نصب
وفي شرح الالفية لابن مهطى ٢ ان كان مفعول الجهور جاراً ومجروراً فلا يتقدم
على الفعل لانه لو قدم اشتغل الفعل بضميره ولا يمكن جملة مبتدأ لاجل حرف الجر
ومنهم من اجاز تحججاً بهذه الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى
والمفعول جازم التقديم على عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم
فاوجه قول الشارح وظاهر كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه
التأويل بجملة من قبيل الاضمار والتفسير كابشير اليه تمثله بقوله كالمغضوب
في ضمير المغضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر (قوله
وفعل قد يجيى بمعنى الفاعل) كلار حيم وقد يجيى مفعول قديلاً كالذكر
الحكيم اى المحكم على تأويل ذكره الرضى ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مؤلم

مهمه
٢ ان كان مفعول
الجهول جاراً
ومجروراً فلا يتقدم
على الفعل

وسمى بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
 يديع السموات قبل يديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو أمن ربحانة
 الداعي السميع بمعنى السمع وفيه نظرا لانه لا يثبت ذلك الاستشهاد في البيت
 لان داعي الشوق لمادعا القائل صار هو سميعا لدعونه فينسب لكونه
 سميعا فالوقع على الداعي اسم السميع لكونه سميافيه على ان الشاذ لا يقاس عليه
 ان ثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجوز بمعنى مفاعل كثيرا
 بكليس وحلبف وعشبر وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية
 والشارح في شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر من غادره او مغل من اغدر
 ذكره الجوهري (قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة) وهي ليست بلازمة
 لصيغة ذيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة ونقل
 عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحوم
 ورحن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير التامضي
 (قوله وبمعنى المفعول) قال الرضي وبناء فعل بمعنى مفعول مع كثرة غير مقبس
 (قوله الا انه ينوي الى قوله في الذي بمعنى المفعول) والفعل الذي بمعنى الفاعل
 لا ينوي فيه المذكر والمؤنث اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة
 نصيرة ومهررت بنصير بنو نصيرة هذا هو الاكثر والقليل هو لا يلبس منه التاء
 ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تأويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب
 بان الرحمة بمعنى المطر والغفران او الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكروا
 والمؤنث وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد به النسب اي ذات قرب او بان المصدر
 المؤنث يجوز تذكره حلا على نطق آخر في معناه او تاء و يلابان مع الفعل او بان
 في الكلام حذف اي شئ قريب او اثر رحمة الله قريب او بانه بمعنى مقرب او بان رحمة
 اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
 ما ان مفاتيحه لينوء بالياه التخانية او بان تأنيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح
 قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاستناد
 الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام
 في المنى المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا بتداوله الفقهاء
 في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا
 او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس
 هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لان كبسان واعتراض

صاحب الكشف بان هذه الوجوه المذكورة في التأويل ليست بمطردة ليس بقادح
واما تذكر بغي في قوله تعالى ما كانت امك بغيا على تغير كونه فعلا فاما لانه
مصدر كما قالوا في قوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم ولم يقل رميمه لانه اراد
المصدر واللفواصل ذكر الطيبي اول تشبيهه بالمفعول كافي ملحفة جديد من جد
عند البصرية لا الكيفية لانه عندهم بمعنى محدود من جده بمعنى قطعه ذكره
الرضي اوله لتسبب كطالقي اوله للمبالغة ذكره القاسمي فرد القطب كونه
للمبالغة بان في الابلغ لا يستلزم انني مطلقا جوابه انه من باب في المفيد وقيد
ولاشبه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيذكر
ومما يتوى فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعول ومفعيل بكسر
الميم فيها وفعل بفتح الفاء وفعل بكسرها وتخفيف العين فيهما (قوله
واما ما زاد على الثلاثة ثلاثيا كان اوريا على الخ) اقول قوله والمراد بالضابط
امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم الكلي
وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراده هنا وكذا الانطباق قد يراد به
الاشتغال فعناء امر كلي مشتمل على احكام جزئيات موضوعه اشتغالا يعرف
احكامها منه وقد يراد به الجمل فعناء امر كلي محمول موضوعه على جزئياته ليعرف
احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولي لانه يوهي ارادة المفهوم الكلي
وهو ما لا يمنع نفس تصويره المشتركة بل قد تنوعه بعضهم (قوله الاماشد) ومنه
عقوق من الاصل والقياس معق وتنوع من الانتاج والقياس منتج وباقول
من الاصل والقياس مبقول وما حل من الاحمال والقياس محل ولا حفة
من الاصل والقياس ملفحة وثني من الاشياء والقياس ثني وحق من الاحقاق
والقياس محق (قوله فهو مذهب) قيل هو وكذا محصن وملتصع مستعار
من اسم المفعول كسيل مفعول لكنه اشتهر بالماووف وكثرة الاستعمال حتى هجر
الاصل وربما استغنى عن مفعول كاجته الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون
واحبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل في الشعر واصففت الشئ فهو
مصفوف واحبه الله فهو محموم وازكه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على
ما ذهب اليه سيديويه فا قال ابن الصلاح قول المتحدثين والفقهاء معلول مرزوم
عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم
والتكمون يستعملون لفظة معلولا كثيرا وليست منهم على ثقة ليس على ما ينبغي
على انه قد جاء في اللغة فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب

وقد جاء اسم الفاعل من افعل فعال كما أرفه وسأر والقياس مسر وأجبر
فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضى الجبار من جبره على الامر بمعنى
اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس درك لغة ازدواج ومن فعل ايضا
كلبس فهو لباس ونقل ملبس (قوله) واذا قد فرغنا من السلام فقد حان الخ
قال حسن الفسارى قد يقال يجوز ان يكون الفاء جوابا لاذنثـبـبـهـاـله
بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة
وقال الدمامنى في شرح المغنى كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط
لكن يصد عن ذلك وجود قد لا متاع دخولها في الشرط وقال علاء الدين
البسطامى في شرح اللباب وقد يجرى الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء بعده
نص عليه سيويه في نحو زيد حين اقيته فاننا اكرمه والفاء في فتحة قول اما عطفة
على حان فيلزم عطف المضارع على الماضى وهو ليس بمحسن على ما صرح به
في شرح المنار وممتنع على ما صرح به في كشف الوافية فعلا عن ابن يعيش شارح
المفصل واصل المستقبل في الماضى لا اشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف
عليه وقد يجاب عن هذا بان ما لا يغفر في الاوائل يغفر في الثواني كوله تعالى
وان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت معاته لا يكون في التثنية الشرط
مضارعا والجواب ماضيا وقرله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم
ضربتنى هندوزيد ومرت رجل قائم ابواه لاقاعد بن ورب شاة وسخلتها وبازيد
والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام
المعطوف عليه على ما صرح به بعض شارح المفتاح في اوائل الفن الاول
واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون
الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل من المطول
ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامى في حاشية
المطول في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال من لا يجرى
على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف
الماضى على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا عترتهم الى فأروا
الى الكهف وقواه واذا لم تفعلوا الى فاقموا وقوله واذا لم يهتدوا به فسيقوا ون
ووجهه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلية واقعة في الازمنة
الماضية لازمة لها لزوم المظروفات لظروفها اوفاء فصيحة وهى التى تدل
على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة

مطلب

٢ في عدم جواز
عطف المضارع
على الماضى على قول

أما لفصاحتها عن الشرط والسبب أو لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه
أو لظهور المعنى بسبب دخولها أو وصفها بوصف صاحبها أو لكونها مفيدة
معنى بديما أو واقعة موقعا حسنا وتذوق الفاء الفصيحة بتذوق ما دل عليه
من المحذوف فتارة يكون المحذوف أمرا أو نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير
ونذير أي لا تعذبوا فقد جاءكم فتارة شرط كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث
أي أن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى
فانفجرت أي ضرب فانفجرت وقد يصار إلى تقدير القول كما ذهب صاحب
الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبواكم بما تقولون إن هذه المفاجأة
حسنة رآفة وخاصة إذا انضم إليها حذف القول وجعل هذه الآية من ذلك
القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف (قوله المضاعف) والمسمى مضاعفا
لأنه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام (قوله قال الخليل وهو من الخلطة
والخلطة من الخلل فانه ودخل النفس وبخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد
من الخليين يسد خلل الآخر ومن الخل وهو الطريق في الرمل فانهم ما يترافقان
في الطريق أو من الخلطة بمعنى الخلطة فانهم ما يترافقان في الخصال أو الخليل وهو
الفقر من الخلطة أو المصطفى المخلص الذي أدخله في خلل الأمور وأسرار العلوم
(قوله التضعيف أن يزداد على شيء) التضمين مقام فاعل يزداد الجار والمجرور أو ضمير
مصدر يزداد على أن يكون لازما نعم يلزم تفسير المنعدي باللازم إلا أن يقال ليس
بتفسير المنعدي بل من طريق شعور الذهن والكتابة لأن زيادة الشيء على الشيء تستلزم
كونه من بدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة أي قهرها هذا
ليس بتفسير لأنه لا معنى لذل وخضع لازم وقهر متعدي هو تفسير من طريق
شعور الذهن والكتابة لأن من الذلة يلزم القهر وإن القهر يستلزم الذل ثم التأويل
المذكور معروف في الفعل المجعول وفي الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف
في قوله تعالى لقد قطع بينكم حبث قال أي وقع النقطع قيل بل في المعروف
أولى لأنه أصله وقال صاحب الكشاف جعله من الاستناد إلى ضمير الأمر لفرده
في النفوس أي تفتاع الأمر بينكم أولى إذ لا يعرف له شاهد وأصل مهدوم
بأن الاستناد إلى المصدر المفوظ جاء في الفروع دونه (قوله فيجعل اثنين أو أكثر)
قال الطيبي الصواب أن ضعف الشيء مثله وضمه فيه ثلاثة أمثاله وهو الموافق
لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار وإذا زاد على عذابهم ضعف فقد آتاهم
ضعفين فبطابق قوله تعالى في موضع آخر ربنا آتاهم ضعفين من العذاب روى

مطلب
٢ في استناد الفعل
إلى ضمير مصدره

ابو عمرو عن ابي عبيدة في قوله تعالى بضاعف ايها العذاب ضعفين قال معناه جعل
 الواحد ثلاثا اي تعذب ثلاثة اعذبة وانكره الازهرى وقال هذا الذي يستعمله
 الناس في كلامهم ومعارفهم وائما الذي قال الخداني انها تعذب مثل عذاب
 غيره لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليس تلك الزيادة بمقصورة
 على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من اللفاظ
 المتضايقة كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص
 بالعدد فاذا قيل اضعفت الشيء وضاعفته وضاعفته ضمنت اليه مثله فصاعدا
 فضعف الشيء هو الذي تنبيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ونه
 نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي
 واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه
 هذا اذا اضيف فان لم يضاف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان
 كلامهما يزاوج الاخر فيقتضي اثنين لان كلامهما بضاعف الاخر فلا يخرجان
 عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فبما هما نحو وضعفني الواحد
 (قوله ويقال له الاصم) وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج
 الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان
 النطق به ضد الصوت الخفي واهذا يسمى به ولانه كر فيه حرف واحد فشابه الاصم
 لانه يكرر له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم (قوله وكان
 اهل الجاهلية) اي المدة والايام التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل
 وتلك تسمى فترة لغتور الدواعي في العمل بالشرائع التي فيها وهي ما بين الرسولين
 من رسل الله عز وجل (قوله رجب اشهر الله) ٢ نون رجب لان المراد غيره بين
 وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام غير ممنون للعلية والعدل عن الرجب
 لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لا يكون رجب الغير المتصرف معدولا
 عن الرجب المعروف بلام العهد ولو لم يعتبر العدل كان منصرفا اذ ليس فيه
 الا العلية حيث وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه
 بحث وهو ان رجب اعلم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية يدل
 عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والثون
 المزيدتين لا تؤثران في الاسم يمنع الصرف الامع العلية وتريف العلم بمنع ان يكون
 بالاداة فلا يكون اصله الرجب على ان العدول من علم الى علم باطل غير وارد كذا
 ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال الى ان منع الصرف سهو من الناسخ

مطلب
 ٢ في لفظ رجب

ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف للمح
الوصفية الاصالية كالحسن فلمل الرجب منه وفيه ان ادخال اللام للمح
الوصفية ليس مقيسا في شيء من الاعلام بل هو امر سمعي ذكره الدماميني
في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص بحيثاج الى نقل
ثم العدول عن علم الجنس الى علم الشخص ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل
على الاعلام للمح الوصفية انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها
على المسمين بها او صافا لقصد المدح او الذم كما صرح به اللب للسيد فليس حينئذ
فيما ذكر عدول من علم الى علم آخر كما ظن واضافة الشهر الى الله للتشريف
والتعظيم^٢ ولذا سمي رجب الان رجب التعظيم ولا تهم كانوا يعظمونه في الجاهلية
ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب مضرا لانهم كانوا اشد تعظيما له
واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمى الشهر به لتشبههم اياه حين رؤوا الهلال
(قوله كما يسمع) في مختصر الصحاح لا يسمع وهو الاصوب والكاف للتشبيه
وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة
ايضا تا كيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كان زيدا من افاضل
الناس كذلك عمرو واما قولهم كان زيدا قائم عمر وقاعد فالظاهر ان الكاف
ههنا التحقيق معنى الوجود على ما ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى
رب ارحمهما كما ربياني صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه بانه ليس الكاف
فيه للقران في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين
واقعة والرحمة لهما مطلوبة الوقوع والمعنى اوجد رجبتهما ايجادا محققا كما اوجد
الوالدان التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي وقال الراغب في قوله تعالى او كالذي
مر على قرية لبس الكاف للتشبيه المجرد بل للتجديد والتحقيق كما في قولك الاسد كزيد
(قوله مسنعت) من استغاثه واغاثه والاسم الغياث بالكسر وهو اي المستغيث
المساوب القدرة والمستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر
طالب الظفر (قوله من الاشهر الحرم) وهي اربعة ذوا القعدة وذو الحجة والمحرم
ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد وهو رجب لانفراده ووقوعه في اثناء الشهور
التي هي غير الاشهر الحرم ومعنى سرد متواليات و سردت الحديث اذ
اتيت به على ولأله والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت الالف واللام عليه
دون غيره من الشهور وكانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره في الجما
الوهج وذكر في طلاق الوقعات الحسامية ابتداء السنة عادة من المحرم

مطلب
٣ في وجه تسمية
الشهر بالشهر

واما اول ايام الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال خلق الله القبة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلاثاء والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة منه وقول الشاعر
الم تر ان الدهر يوم و ليلة * يكران من سبت عليك الى سبت

قال ابن سيده اولها الاحد وقال النوى في شرح المذهب سمي يوم الاثنين لانه ثلثي الاسبوع والخميس به لانه خامسه وقد كان لشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان المحرم يسمى المؤنر لانهم كانوا يأتون فيه الغارات فسمى المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس وسمى صفرانا جرا لانه ينجر الابل اى يهزها فسمى صفرا لاصفرار الاشجار فيه اول صفر مكة من اهلها اذا سافروا يقال دار صفر اى خال اول صفر ارجوهم حين وقع في الناس فيه وباء وسمى ربيع الاول خوان وربيح الآخر بصان فسمي ربيعين لارتباع الناس فيهما اى اقامتهم في الحصب والجداديان حين ورني فسمي جاديين لجد الماء فيهما يوم سمي وجيع الشهور مذكرة لاجاديين وسمى رجب الاصم لما لم يسمع فيه صوت السلاح فسمى رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه آلهتهم وفي الروضة لم يذهب الله تعالى في شهر رجب اذ فيه نظر لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله تعالى فيه كما قال الله لم يسمى شعبان عجلان فسمى شعبان لان شعبان القبائل فيه وتفرقها في الغارات ولان شعبان الحيرة فيه رمضان وسمى رمضان نائق فسمى رمضان لانه رمض فيه الذنوب اى يحرق اول رمض الفصل وسمى شوال العاذل بالذال المعجمة فسمى شوالا لشول لناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكرا انها حامل اولان العرب كانت تشول فيه اى تنزع عن امكنتها وذو القعدة هو اع فسمى ذا القعدة لغودهم في رحالهم عن العدو والحرب وذو الحجة بركبهم فسمى ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم الاحد اول وايوم الاثنين اهون وللاثناء جبار والاربعاء دبار والخميس مونس وللجمعة عروبة وللسبت شيار ذكره في غرر القفا سير وقال بعض اكابر المتأخرين ايام الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها الاسم وقد يجر دلفظ الاثنين من الاسم والصرف في جعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها محافضة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة في الاصل اجناس صارت الغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة

والثلاثة والاربعمائة جمل اسمين جعلت الهاء التي في العدد مدة فيه فرقابين
الحالين ذكره في مجمع الصغاني وفي بعض شروح الكشف قد اطلقوا على ان العلم
في ثلاثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع
الاول وشهر ربيع الآخر وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال
المضاف اليه في اسباب منع الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه
ان الامام الرازي ذكر في تفسيره ان رمضان يختلف فيه اختيار مجاهداته اسم الله
وانذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان واختيار
محبي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب التيسير
ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان
واليه مال الرازي فقول من قال ان العلم اولم يكن شهر رمضان لما جاز
اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس بصحيح (قوله حركة نعال) في مختصر
الصحيح حركة قتال الحركة ضد السكون والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع
بل بخبره وصوته والنعال جمع نعل وهي الخذاء مؤنثة تصغيرها نعلية تقول نعل
وانتعل اي احتذى وانتعل خفه ودابته ولا يقال نعل فالمضاف محذوف
على الوجهين (قوله ولا قعقة السلاح) القعقة حكاية صوت السلاح ونحوه
ففي قعقة السلاح تجريد في الاول وتنصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة
قائمة بغيره او تنصيص به والراوي ولا قعقة هي المقترنة بالذاكرة للنفي المؤكدة له
بشرطين سبقهما بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل
منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق والمطف من عطف الجمل عندهم
على اضممار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين
امتنع دخولها فلا يجوز نحو ما قام زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان في غير معنى
النفي عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير وجاز (قوله)

فاذهب فاي فتى الناس احرز * من جيفة ظلم دعي ولا جيل

لان المعنى لا فتى احرز مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما اختصم زيد
ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور
ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثالثة والرابعة
والخامسة زوائد قد يقال قصد في الاستواء من كل واحد منهما مقبلا الى الآخر
كانه قيل ولا يستوى الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما
جاء في زيد ولا عمرو ونفي التصريح بعموم النفي اذ بد ونهار بما يحمل على نفي الاجتماع

فلا تكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة
فانهم يسمون كان في كان زيد فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي
او الانقطاع (قوله) ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي الخ
قول قوله ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجعلهما
في تعريف واحد لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد اذا لم
يوجد قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
واطلاق المضاعف على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما
ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكمه لا مخالفة
بينهما (وقوله) ما كان عينه ولا مه من جنس واحد فان قيل هذا
منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولا مه من جنس واحد بل العينان كذلك
قلنا المراد ببيان المضاعف الذي يكون التضييف فيه اصليا ولم يكن بسبب
زيادة حرف (وقوله) كآري الكاف بمعنى على كافي كن كانت وقول بعضهم كثير
حين قيل له كيف اصحت اى على ما انت بمعنى على خير وقيل المعنى بشيئوردبانه
لم يثبت مجي الكاف بمعنى الباء وقد تكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه آخرون
وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما والحق جواز في المجردة
وللبسادة وتسمى كاف المفاجأة والقران والتقييد على ما ذكره علاه الدين
السطامي في حواشي المطول في قوله الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة الخ
حيث قال وما في كما يفهم كاذب والكاف للتقييد والتقدير الغرابة كذا على الوجه
الذي فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرح جوابان هذه
الكاف لاحمالها كالا ممول لها لانها لم تبق حرف جرحيئذ (وقوله) فقوله
المضاعف مبتدأ فان قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة
محكية ٢ ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا ور بما
يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول القول
مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف قلنا هذا على ما هو المشهور
من كون القول هو اللفظ بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره القاضى في النوار التنزيل
واما على ما ذكره الرضى ونقلناه في اوائل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول
من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المجيم او المعاني وعلى اكثر
منه مفيدا كان او لا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن التميمي في حاشية

مطلب
٢ في مقول القول
هل يلزم ان يكون
جملة او لا

انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول التلطف بما يفيد فائدة تامة
فالمهمات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى ان يعم
ما لا يفيد لصحة قولهم في قبود التعريفات قوله هذا لاجراحي الشئ الفلاني مشيرا
الى كلمة واحدة من كلمات التعريفات والى مركب ناقص من الفاظه الا ان يصار
في امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب في القول ثلاثة مذاهب اكثرها حكاية
ما بعده فمحل النصيب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولنا
عدل الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولذا ينصب
المعطوف عليها كقال زيد عمرو منطلق او مثله بالنصب لا غير وحق المحكي
ان يؤدي على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو والظريف او نفسه منطلق ولا عمرو
وبكره فلفظان اذا لم يقبل المحكي عنه لانه يلتبس ان التعت والتأ كيد والمعطوف
داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما يحكي الله تعالى قيل في المحكي وقيل
في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا اسلاما جاع القراء على نصبه لان المراد
التبري لا التحية اي تبرأنا منكم تبرأوا وسلمنا منكم سلاما واذا انتصب وفي قوله تعالى
قالوا اسلاما قال سلام في النصيب وجهان على المصدرية اي سلموا اسلاما وعلى انه
مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقنا قال لا اله الا الله ورفع الثاني على انه
خبر مبتدأ اي امرى سلام او مبتدأ محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني
لبنى سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه مجرى الظن
باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف
الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية (قوله وهو)
الظاهر ان هذه الواو من الحكاية لامن المحكي والواو التي في نسخ المتن ليست
في مجزها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها كخبر المبتدأ
على ما حكى الرضى وان كان قليلا وذكروه الدماميني في بحث الجمل من شرح المغنى
وخبر باب كان كقول الحماسي * فلما صرح الشر * فامسى وهو عريان وخبر ما
الواقعة بعدها الا كقولهم ما احدا لاوله نفس اماره وخبر لا الواقعة بعدها بد
كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي
لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثمانهم كلهم وقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على
خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب
المفتاح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتم

مطلب

٢ في اعتبار
الخواص والمزايا
فيما يحكي الله تعالى
هل هو في المحكي
او الحكاية

وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحله على الوصف يجعل الواو
لأكد اللصوق كما ذهب إليه صاحب الكشف ومن قلده سهو ثم اعتذر
لصاحب الكشف بأنه لا عيب في السهول للإنسان لأنه ذهول يزول بادن في تنبيه
والبشر لا يخلو عنه وإنما العيب في الخطأ وهو أن يستقر على الصورة المثالية للحق
فلا يزول بسرعة بل لا يزول أصلاً أو يزول بعد تعاب وردبانه قد تكرر في الكشف
الجل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهواً سهو ولا شك أن معنى
الجمع يناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفرائد دخول الواو بين
الصفة والموصوف غير مستقيم لأن أحدهما ذاتاً وحكما وتأكد اللصوق يقتضي
الاثنية مع أننا لا نسلم أن الواو تفيد التأكد وشدة اللصوق ليس بذلك (قوله وقوله
من الثلاثي حال) يعني أمان ضمير عنه ولا مده وقد جوز بعض النحاة انتصاب
الحال من المضاف إليه من غير تأويل واعتبار بشرط على ما ذكره في حواشي شرح
المفتاح السعدي ومنعه بعضهم معللاً بأن الحال جزء من المخبر عنه والمضاف إليه
لا حظ له في الأخبار عنه وذكر الاتدلسي أن الصحيح أن المضاف إليه أن كان
فاعلاً أو مفعولاً في المعنى جازوا فلا إلا أنه قد جاء كقوله تعالى بل ملة إبراهيم
حنيفاً وأجاب عنه بعضهم نقلاً عن صاحب الكشف بأن المضاف إليه
لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى
أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فإن لحم الأخ هو الأخ وبالعكس ذكره
في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف إليه
إلا بان يكون المضاف جازراً للعمل في الحال وبأن يكون جزءاً منه أو كجزء
منه في صحة الاستقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره
ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى
الإضافة لما فيها من معنى الفعل المشعربة حرف الجر كأنه قبل ملة تثبت
لإبراهيم حنيفاً والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه لما بينهما من معنى الاتحاد
بالوجه المذكور وأما حال من المبتدأ وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدأ
وجعلوا العامل انتساب الخبر إلى المبتدأ فإنه معنى فعلى قابل للتقييد أن قصد هناك
تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المقاسح واعتراض عليه بأنه
قد صرح بعض النحاة بأن تأخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لأن مثل هذا
العامل ضعيف لا يعتقد إلا بعد انقضاء الكلام فقبل ذلك ليس له قوة العمل
في الحال وإجيب بأن هذه الجهة وإن كانت معقولة إلا أن المناسبات النحوية تابعة

للاستعمالات والاستعمال يساعد سيد المحققين لقوله تعالى فله جزاء الحسنى
فقد صرح جوابان جزاء في قراءة النصب حال من المبتدأ وهو الحسنى وقوله تعالى
والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل
ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقادم ولك ان تجعل عامل الحال لفظه
كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذهب ساجار عنه بجوز الحال من المبتدأ
وهو سبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين في قول التلخيص الفصاحة في المفرد
خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتدأ بناء على جوازها منه على تأويل
لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان
المال واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى
وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة
للمبتدأ بان يقدر متعلقه معرفة اى المضاعف الكائن من الثلاثي لاعلى القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير
من الاعاجم المتأخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله
للتبوت كالمؤ من والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة
مبنى على اعتبار التدرج بمعنى انه يقدر اولاً لا دلالة للظرف على ان يد منه
ثم يعتبر تقدير اللام تأييداً وفيه ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما اشار اليه الشريف
المحقق لامن دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة
بنية حذف اللام والمضاف تأويل فك الاضافة على مانص عليه ابو علي
في الشيرازيات وبني عليه قوله (كان من اجها عسل وماء) اى كان من اجالها
فصح وقوعه خبراً مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح
كما يجوز جعل المعرفة حالاً بنية طرح اللام بل لما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية
حرف اللام في مثل قولهم ما نحن بالرجل خير منك وقولهم ما نحن بالرجل مثلك
مع وجود المانع من اظهاره على ما صرح جوابه جاز ما نحن فيه بل جواز ولا
مانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرفة بلام الحقيقة
كالعهود الذهنى في حكم التكررة فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس
وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف العهود الذهنى (قوله
ويقال له الاصم) جملة معترضة وهى التى تعترض بين الشئيين لافادة النقوبة
او التسديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التزيد او الدلالة او المطابقة

او الاستعطاق او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واوا
اعتراضية ليست بحالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة
بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ والخبر وبين ما اصلهما
المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته
وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايقين وبين الجار والمجرور
وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف
التفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين
وقد يعترض باكثر من جملة او جملتين وصرح صاحب الكشف جواز سبع
على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعتضة كثيرا
ما تلبس بالحالية ويمر بها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام
في معنى اللبس امتناع قيام المفرد مقامها او جواز اقترانها بالفاء والواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت وان الشرطية وان والسين وسوف وكونها طالبة فقول
الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود هذه هي
الفرق في اللفظية واما الفرق المعنوية فما اشار اليه صاحب الكشف في قوله تعالى
ثم اتخذتم الجمل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم
عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم
بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا
بما قبلها لكن ليست بهذه الزينة وقال الطيبي الاعتراض ابغ من الحال لان فيه
عوم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد لعامله بقى ههنا فائدة وهي ان ابن هشام
قال في المعنى للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة
والنحويين يستعمل بعضهم ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم
كما بي حيان توهمانه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض
بين شيئين متطابقين وبين الدماء بين تلك الاصطلاحات على وفق المطول
حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين
متصلين معنى بجملة او كثر لا محل لها من الاعراب لتكنة سوى دفع
الابهام وليس المراد بالكلام المستند اليه والمستند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والنوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تأكيد او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين
كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لتكنة

مطلب
في الفرق اللفظية
والمعنوية بين الجملة
المعتضة والحالية

سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يوثق في اثناء الكلام او كلامين متصلين . معنى بجملة او غيرها النكتة ما (قوله) ويجوز ان يكون فصل المضاعف على الاضافة) فينبذ المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي من ان الاولى كون المحذوف المبتدأ اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ او كونه خبرا لان الخبر محط الفائدة والخبر على ما قاله العبدى من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفه فاعلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان بقصد الاول : واية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آخر على طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً وثانياً فكونه ثانياً اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الملح اشهر (قوله) يقال له المضائق وانما خص بالرباعى مع ان المطابقة موجودة في الثلاثى بين عينه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعى (قوله زلز) فان فاء ولامه الاولى كليهما زاي وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوزون تضميف الفاء وحدها ويقولون ان زلز مشتق من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاي الثانية عندهم زائدة فوزنه فعلل (قوله) وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح المفتاح والكشاف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يوثق في خبره بالا لاستدراكه اولى لكن مثل هذا السكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لما في المبتدأ باعتبار ترتيبه بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكه واشتمل على مقتضى خلافه وقال الشارح في موضع منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية شائع في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فليشبه الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علام الدين البساطي في حاشية المطول ما قرن بالا اولى لكن في مثل ما ذكره قائم مقام الخبر وابس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما ما قبل علمه اولم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لکنه ابس بعبدى وهذا الى طي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع ساقها غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحتوية على الاستثناء

مطلب

٢ الفاء في خبر المبتدأ
المقرون بان
الوصلية شائع

والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل فساد كره مولانا خسرو في حاشية تفسير القاسمي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في وكنت وما بينهما من الوعيد وان من الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه ينبغي في تسميته بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شائع وربما يلزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابعا (قوله) ولما كان مظنة السؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعربات وجعل الخ) اقول قوله يلحقه الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لما كانت الحروف وتعارفها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك (قوله) ان يجعل حرف موضع حرف آخر) قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف آخر احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وناء عدة وزنة لانه لا يسمى ذلك بدالا لا يجوز او قوله آخر احتراز عن رد المحذوف في مثالب واخ واستفادك اذا نسبت اليها قول ابوي واخوي ونسبى رد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالاً لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فاما وان قلنا النساء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون عوضا فان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينان كان الاصل عينا كما في قال ولما ان كان اصل لاما كما في ماء وزأداد الاعلى المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان ناء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظلم جعل الظاء مكان ناء فاعمل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالاً لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيد لا الادغام والجواب انه لما بين عقيب حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احد تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع الصرف تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمع في قول البردة وفي تنوين قوم في قوله صمى الايام ان يرجعن قوم ما وفي تنوين لامر في قول المفتاح ولا مرا نجد القرآن وفي تنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاول

(قوله والحروف التي تجعل موضع حرف الخ) وقال بعضهم حروفا لابدال
ثلاثة عشر بحسب قولك استجد يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الصاد والزاي
وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقرفى سراط وسقرو زادوا السين
وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا اسم اصله استمع ابدل السين من التاء
اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والاورداد كرواظم اصلها ذكر واظم يعني
يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم
منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد والسين والفاء والراء من حروف الابدال
لان جميع الحروف غير ضوى مشفر تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كانت
من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الابدال (وقوله حروف انصت يوم
جد طاه زل) انصت امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاه
وهو علم لشخص وزل من الزل وهو خير المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة
اي انصت في هذا اليوم (وقوله وكل منها تبدل من عدة حروف) فالهمزة تبدل
من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد
تبدل من السين التي بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن
الياء ومن السين ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن
احد حروف التضعيف كما ذكره ومن النون ومن العين ومن الباء ومن السين ومن
الثاء والواو تبدل من الالف ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام
ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء المشددة وغير المشددة والداال تبدل
من التاء والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة
ومن الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاي تبدل
من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الداال الساكنتين واللام تبدل من النون
ومن الضاد والامثلة في المطولات فلفظة الكل للتكثير دون الاحاطة وكال
التعميم صرح به المعروف بالهلوان في شرح المفتاح والشرىف فيه في اول القصر
واشار اليه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن وصرح ابن كمال باشا
في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير
والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية شرح المفتاح في اول الفن
الثاني ان لفظ كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتعميم وراذ لانار في شجر
الغنايب وصرح قطب الدين في حاشية الكشف في آخر سورة آل عمران ان لفظه
كل كثير اما نطاق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل شيء

وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر كل صلاة ان لفظة كل قدر ادبها التعميم لا الكل الا فرادى ولا المجموع (قوله بمعنى ان اصله املت الح) املت الكتاب واملأته لغتان جيدتان جاء بهما اقرء آن وسمي الكتاب سألته ان يملئه على (قوله قلبت اللام الاخيرة ياء) فان قبل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان اشقل نسأمنها ولان لام الفعل هو المحل للتغيرات والابدال نوع من التغير وان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج (قوله نحو نقضي البازي) النقض الض النزول قال الجوهرى لم يستعملوا من النقض نفع الامبدال قالوا نقضى فاستقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احد لهن ياء كما قالوا انظني من الظن وحسبت بالخبر واحسبت به اى ايقنت واللعاعة نبت ناعم في اول ما يبدو يقال العت الارض تلغ العاما اذا ابتتها فاذا اردت انك تناوتها قلت تلغيتها واصله تلغيتها فكرهوا ثلاث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمر واللعاعة الكلا الخفيف رعى اولم يرع ودهدت الحجر فتدهده دحر جته فتد حرج صهصهت اى قلت له صه اى اسكت (قوله مسنا السماء انتهى) قال القاضي في قوله تعالى لن تمسنا النار اى اتصال الشئ بالبشرة بحيث تنأثر الحاسة به وقال الرنخشري في قوله تعالى يسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه يحى بفعل بهم ما يريد من الالام وتاقش انشراح فيه بان المس ايس من خواص الاحياء وانما هو تلاقى الجسمين من غير واسطة فحينئذ اما ان يقدر الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما عبر به عن مشارفته وعن القدرة عليه وكما عبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح قوله فتلنا من نال ينال نبلا اصاب من باب فهم يفهم والسماء على ما ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كما دبنار والدرهم وقيل جمع سماء وقال صاحب غرر القاسم السماء جمع سموات وهى جمع سماء كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن الفخاري المحققون على ان السماء المظلمة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجه وانفطر في قوله تعالى السماء منفطر به بوجوده منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجعلها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر وبؤث والاعلى التأنيت والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فاعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهرى من ان السماء على المعنى الاول يذكر وبؤث ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاطلاك ومنه قيل سقف البيت سماء وسببت سماء لانها سمت وعلت واحد بضمين

ونهلان بفتح الناء المثناة اسم جبل ويهوى من هوى يهوى كرمى يرمى هو بافتح
 الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط و بضم الهاء الفصدا الى الاعلى (قوله
 خلان العناق من المطايا انتهى) وقوله * فباتوا يدجون وبات يسرى * بصير
 بالدجى هادغوس خلان العناق من المطايا الخ قائله ابوزيد الطائي يصف اسدا
 يقصد صيد بلهم وبات يكون بمعنى صار ولا فقران مضمون الجملة بالليل وبمعنى
 عرس قال الخليل البتوتة دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا يرى لك تقول
 بت ارعى التجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد اخطأ ٢ حكى ان رجلا
 سقيم الاعتقاد سمع قوله عليه الصلاة والسلام لا بدري اين باتت يده فقال انا درى
 اين تبث يدي فلما نام من الليلة الثانية واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادبج
 سار من اول الليل وسم الدبج بفتحين والدبجة كالجرعة والضربة وادبج بتشديد
 الدال سار من آخره والاسم ايضا الدبجة والدبجة وسرى يسرى بالكسر سرى
 بالضم وسرى بالفتح واسرى ايضا سار لئلا كان في كله او في بعضه وبالالف
 لغة الحجاز والدبج على مانص عليه في المحمل والاساس سبر الليل كله فاني شرح
 المفتاح الشريفي من ان الدبج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله
 ليس بذالك والبصير ضد الضمير الذي هو ذاهب البصر وفعل من بصره بصارة
 وبصر بمعنى علم والدبج جمع دجبة وهي الظلمة والهادى ٣ من الهداية بمعنى
 الرشاد ضد النقي بمعنى الضلال والحجية ايضا وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة
 الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب
 وصل اليه بالفعل اول لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها
 المتقدمون من مشايخ اهل السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشف
 على ما قاله بوجوه ثلاثة واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء
 وبعضهم دفع دفعها المار في ابرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى وغوس
 بالغين المعجمة والسبب المهمة بمعنى الشديد القوي ٤ وخلا يكون حرفا جاريا للمستثنى
 فقبل موضعه نصب على تمام الكلام وقبل يتعاق بمقابلته من فعل او شبهه على قياس
 حرف الجر وقبل هو في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وموجب
 الاول صاحب المغنى لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها
 فاشبه في عدم التعديبة الحرف الزائد ولانه بمنزلة الاوهى غير متعلقة وعند بعض
 النحاة هو مصدر مضاف اذا جرم بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا له وان كان لازما
 في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نغيا

مهمه
 ٢ حكاية عجيبه
 مطلب
 ٣ في الهداية
 وتعرفها
 مطلب
 ٤ في كلمة خلا

ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا و فاعله ضمير مستتر عائدا الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية وقد تكون محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا ان نصب لان ما المصدرية تعين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند السير في كالمصدر الصريح في ارسالها العراك وقيل على الطرفين لثباتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كالتصايب غير في قام واقهر زيد واجاز الجز به الاخفش والكسائي والعارسي وابن جني والجرمي والريعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزداد او لا واجب بانه من تمة الاول وبان لا يزداد او لا في قوله تعالى لا اقسام ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بقياس قفاسد لان ما لا يزداد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفجأحة وان قالوا بسماع فشاذا ليقاس عليه والعناق بكسر العين جمع متيق وهو الكريم والخيار من كل شيء والمطايا جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اي ظهرها وقيل لانها تظم في السير اي تمد وهي تذكر وتوث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فالتبت الواو ياء وادغمت قال في باب التناسير من ضمير الجمع القليل وهي وهاضير الجمع الكثير وقال في الكواشي ور بما كسوه وذكره الشارح في شرح الكشف قال الفراء تقول العرب فيمين اثلاثة الى العشرة فيمين وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وشوس جمع اشوس بالشين المحجمة المتقدمة والسين المهملة المتأخرة وهو التكبر الذي ينظر بمؤخر عينه (قوله فاكثر من ان يحصى) قبل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجب ان كلمة من متعلقة بما يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذ لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعال التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمد على ظهور المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اردت تصوير التقدير قيل اكثر من متعلق الاحصاء ورد الردبان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائدا الى الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عائدا الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا لم يخال ما يقال في الجواب من انه محمول على حذف المضاف

مطلب
٢ في الفرق بين هن
وهي وها
مطلب
٣ في اصح قولهم
اكثر من ان يحصى

اي ذي ان وفيه بعد وبان من التنصيلية يحتمل ان تكون محذوفة كما في بعلم السر
واخفى وقال محمد بن مسعود في كتابه البديع ٢ ان الذي وان المصدر به يتعارضان
فيقع الذي مصدرية على ما قال به يونس والفرأء وابوعلى الفارسي وارتضاء
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وقوله
وخضتم كالذي خاضوا وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيدا عقل من ان يكذب
اي من الذي يكذب فعلى هذا لا يرشئ مما ذكرنا في امثاله ورد صاحب المغنى
هذا القول بانى لم اعرف قائله به مر دو دبان لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم
قائله ولا من عدم قائله فيمضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغنى امثاله بان
يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر و يؤول المصدر
بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التدبير ما كان
مفترى وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثرت صيغة المصدر وان
كان بمعنى المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي الرهان
انه بمعنى ما يراه من عليه والنضال بمعنى ما يشهد عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما
قالوا انه بمعنى يعودون للمقول وهذا مجاز يستغنى لا يحتاج الى نقل في آحاده وبان افعال
ضمن معنى بعد في المذكورة است جارة للفضول بل متعلقة بافعال تضمنه من
معنى البعد لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابداع افعال هذا
لقصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره الراد (قوله رمز خفي) ٣ الرمز على ما ذكره
البيضاوي اشارة نحو بدا ورأس واصله التحرك ومنه الرامون للبحر وعلى ما ذكره
السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لما في تلويح الشارح وفي شرح
المفتاح للشربف حيث قال على وفي ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة
بالشفتين او الحاجب من ايهم اختصا ص الرمز به ما لبس على ما ينبغي ثم ما ذكره
السكاكي حيث قال وان كانت الكتابة ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان
اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا وان كانت لامع نوع الخفاء كان اطلاق اسم
الايماء والاشارة عليها مناسبا ينافي ما في حواشي المطول لحسن الفناري
حيث قال الایماء الاشارة الخفية وقد يستعار للاشارة الخفية مطلقا وقد
يستعمل فيما يكون بحسب الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان
قول الشارح رمز خفي اما على التجريد في الاول او التنصيص في الثاني (قوله وكان
الاولى ان يقال انتهى) فان قيل قد يصير غير حرف التنصيف حرف علة كما في
ضفادى وتعالى وثالى وسادى والاصل ضفادع وتعالى وثالث وسادس قلنا

مطلب
٢ في وقوع كلمة
الذي مصدرية
بمعنى ان
مطلب
٣ في الرمز والايماء
والاشارة

كلامنا في الافعال لكن كلامه في تفسير السالم حيث قال قبل الحروف بالاصالية
 لتدخل ما يدل احد حروفه الصحيحة حرف علة الخ يفيد العموم (قوله
 والمضاعف يلحقه الادغام وهو في اللغة الاخفاء والادخال الخ) اقول قوله يقال
 ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه ادغمت
 الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف الجر
 وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما في الله لا فعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى
 بحرف الجر بنزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن
 السجيد في شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة للمفعول به
 لان حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فتكون تلك
 الاسماء مغايرة لتلك الافعال من صوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا
 لضرورة وجود آثار تلك الحروف ولما حذف مانع ظهور نصبها المحلى عادت
 منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن الفساري في حواشي التلويح
 الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور
 التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في الباب فانه يتعدى بعد اسقاط
 الجار لتضمن معناه انتهى فاستناد النصب الى نزع الخافض استناد الى الشرط
 يعني يشترط وجوده او وجوده المحلى ونزعه لظهوره (قوله من عبارات الكوفيين
 اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الجرآ وبها سميت الكوفة
 قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودارا بفضل واهله مصرها
 عمر بن الخطاب وتسمى كوفة الجنيد لان جند كسرى كان فيها) (قوله من عبارات
 البصريين) اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل بحارة رخوة الى البياض
 ما هي وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها الازهرى وغيره اقصعها الفتح
 والبصريان البصرة والكوفة بناءهما عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة
 ويقال لها قبة الاسلام وخرانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم البلاد
 قبله ذكره في النجم الوهاج (قوله والغرض من الاغام الى قوله في غاية الثقل حسا)
 لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين
 الحرفين يجعل اللفظ بينهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجير الابدال والتقارب المفرط يجعل
 اللفظ بينهما بمنزلة الجبلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع
 وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد التذت
 النفس ملته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك

مهمه
 ٢ نزع الخافض من
 جملة الامور التي
 يتعدى بها الفعل
 القاصر
 مطلب
 ٢ التباعد المفرط بين
 الحرفين والتقارب
 المفرط بينهما

صارت الحروف المتباعدة الخارج احسن في التأليف واسهل مما قرئت بمخارجهم
 (وقوله لا يقال ان قوله ان سكن) واوجعل سكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا
 بجهـ ولا لا يرد شي لان المعنى حينئذ الادغام **سكون** الحرف الاول اعم
 من ان يكون ساكنا ساكنك او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني (قوله بالطريق
 الاولى) قال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول والاعتذار بالاوية غير
 معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد
 بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مراد اعتمادا على انه يفهم مما ذكره
 في تعريف المجاز ولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات (قوله ذلك الادغام واجب
 في الماضي الخ) اقول قوله اعني صدر الاشارة الى ان نصب مصدر بفعل
 محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه
 مطلقا (قوله وكذلك الادغام واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف
 او ما شاكله ماضيا) اقول قوله والضابط انه يجب في كل فعل الخ فان قيل
 ينتقض هذا الضابط بنحو قول وحبي واقتل وتنزل وتتبع فان كلا منها
 فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب
 عن الاول بانه لو ادغم التيسر بمجهول قول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم
 الياء في مضارعه وهو مر فوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى القاف
 وادغمت التاء في التاء سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلبس بماضي التفعيل
 واواسكن التاء الاولى من تنزل وادغمت في الثانية لا حتى لا يوجب الهمزة الوصل
 ويقال انزل فيلبس بمضارع نزل لا احتمال ان تكون الهمزة للاستفهام وكذا
 لو ادغم في تتباعد فقل اتباعد التيسر المضارع بالماضي لا احتمال كون الهمزة
 للاستفهام فان قبل جواز الادغام فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان
 لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الاجواز الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه
 وهو اقبح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع
 في بعض الصور بانصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض
 بصيغة الامر مع انه لم يتحقق اللبس في تنزل وتتبع لفظا والاولى ان يقال على
 وفق الفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام في اقتل لان التاء الاولى من
 الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احترم
 فهي شبيهة بقوله بعث تلك ولم يجب في تنزل وتتبع لانه لو ادغم احتج الى همزة
 الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية (قوله اذا اكثر

مطلب
 ٢ ان الاعتذار
 بالاولوية غير معتبر
 في التعريفات

ضابها) الضباب جمع ضباب وهو سحابة تغشى الارض كالسخان (قوله
 انى اجود لا قوام وان ضنوا) اوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقى فى المختصر
 المهل بفتحين التؤدة وفى المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالهجر بقى التقدم
 وقولهم مهلا يارجل وكذا الاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب
 على المصدر به والهمزة حرف نداء وعاذل اسم امرأة اصلها عاذلة فرخت
 والتجربة الاختبار فى المختصر المجرب بفتح الراء الذى قد جربته الامور واحكمته
 فان كسرت الراء جعلته فاعلا لان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن سيدة
 المجرب الذى اختبر ما عنده والخلق يضم الحساء وسكون اللام وضمة هاء السجدة
 والطبيعة واختلف فى تغيير الخلق قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره ان خبرا
 وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روى عنه عليه الصلوة والسلام حسنا
 اخلاقكم فاولم يمكن لسانا امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره
 واما نوسخه واكمله فقد يمكن ذكره فى شرح البردة والجلود السخاء والاقوام جمع
 قوم وجمع الجمع اقوام والقوم اسم الجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى
 ويجمع ويوجد الضمير العائد اليه ذكره فى التلويح ولا يرد عليه الصوابات
 لان الدليل بمجموع كونه مثنى ومجموعا ولا رماح رماحان رماحات لانه شاذ
 او الدليل بمجموع الامور الثلاثة ويذكر وتؤنث لان اسماء المجموع التى لا واحد لها
 من لفظها اذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث ور بما يدخل فيه التسمية بالتبع ذكره فى
 المختصر وفى المجلد القوم جماعة الرجال خاصة واحدا القوم امرؤ وذكر صاحب
 الكشف فى تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء
 وهو فى الاصل جمع قائم كصوم وزوم فى جمع صائم وزائم او تسميته بالمصدر
 والشارح اعفوله عن هذا التفصيل قال فى التلويح والتحقيق ان القوم فى الاصل
 مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره
 فى الفائق وينبغى ان يكون هذائا وبلى ما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم
 والافعل ليس من ابدية الجمع تقول ضم بالشئ يضمن ضمنا بالكسر وضنا بالفتح
 اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب (قوله او تمتع) قد ذكرنا
 فى اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع فى استعمال الادباء ما هو فى مقابلة
 التحق والوجود (قوله والادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد الخ)
 اقول قوله والادغام جائز فان قيل ان حرك الثانى وجب الادغام والامتاع
 فلا يصور الجواز قلنا البحر بك جائز فكذلك الادغام المتفرع عليه (وقوله لغة

الحجاز بين اي المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها
والطائف مع واديهما وهو وج من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وفي الوسيط
والنهاية للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو
غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمى الحجاز
حجازا لانه حيز بين تهامة ونجد وقيل لا حيزا لانه بالحرار الخمس وهي حرة واقم وحرة
رجلي وحرة ابلي وحرة بني سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات حجارة
سود نخرة كانها احترقت بالنار وجهها حرا بالكرس وحران وحرورن جهوها
بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين
من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترضى الراكب من سيرة ثلاثة
ايام وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج (قوله ومن يك) حذف نون يك
تشبيها بحروف العلة قال بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون
مشابهة للواو في الغنة وقيل تشبيها بالتون وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة
الاستعمال كذا ذكره الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز
ان يحذف من نظائره مثل لم يؤن ولم يخن ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال
انهم يعبرون بكان ويكون عن جملة الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد
يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن ردت التون ولا يجوز سبويه
سقوط التون عند الالف ساكن واجازة يونس وهو قائل ذكره في شرح الافية
وقدم في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطى يقال له
فضل وبخل بالضم والقبح وبقتحين ضد الجود وبخل بكذا من باب فهم وطرب
وبخل ايضا بالضم فهم وباخل وبخل والمعنى من يك صاحب فضل وبخل بفضله
على قومه ينبغي ان يستغنى عنه وينبغي ان يذم بقى ههنا فائدة وهي ان جساعة
منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبيني
ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر والذاسمى
ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه والذا لا يحذف ولا يملق به الظرف والجار والمجرور
ولا يصلح صلة للخرق المصدرى ولا يجي منه الحال ولا يدخل على خبره لام كي
لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى ما كان الله ليجز المؤمنين الخبر
محذوف وقال ابن هشام في المعنى والصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة
على الحدث الا ليس فتثبت الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها
بالرفع وقد نص الشارح و اشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى

٢ حذف التون
في ومن يك

فدوقوا ما كنتم تكفرون حيث قال اووبال كونكم كافرين الى ان كان الذ قصصه
 تصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرها لا كما وقع في بعض كتب
 النحويين لا مصدر الالتماس فلا وجه لما قاله ابن التميمي في تفسير قوله تعالى
 كيف يكون للمشركين الآية من ان الافعال الناقصة لا تتعلق بها الجار
 ولما قاله ابو البقاء في قوله تعالى كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها بكذبون
 وقد استدلت لمبني التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجباً ان اوحينا الان اللام
 لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان
 واعتراض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يتمتع
 التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف
 هو حال من عجباً على حذفه لانه موحشاً طلل (وقوله بنى نعيم) الابن من البناء
 لانه مبنى اية ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر (وقوله
 وفيه نظر) والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك
 شائع فالمعنى لان الادغام اى اسكان الاول موقوف على تحريك الثاني لا انتقاء
 الساكنين وهذا مطوى وهو اى تحريك الثاني موقوف على الادغام اى على اسكان
 الاول لثلاثين الى الحركات فيلزم الدور فتحصله نفي الملزوم وهو الادغام بنفي
 اللازم وهو الاسكان (وقوله لا يندرج في الواحد الواحدة) فيه انه يندرج فيه
 الواحد بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان صلة جواز الادغام في الواحد عند
 دخول الجازم تكون آخره فالواحدة الغاية كذلك ولك ان تقول المراد من فعل
 الواحد لفظه فيكون علماً والعلامة تصح تأويله بالصفة المشتهر مسماء بها كما عرف في
 رب حاتم واكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد واكل جبار عادل قاهر فيكون
 المعنى والادغام جاز فيما يسكن آخره اذا دخل الجازم (وقوله لانه يندرج فيه
 حيث فعل الواحد المخاطبة) فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات الخمسة
 (وقوله اللهم الان يقال) صلة عند البصريين بالله حذف الياء لتكتين احداهما
 ان النداء انما يكون في محل العقلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة
 النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسرف في تشديد الميم هو انه عوض
 عن حرفين اوفيه تعريف للحرف بالكلية اذا الاول من حروف المعاني والثاني
 من المباني واخرت الميم تبرا كالا ابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله
 انما بالخبر اى اقصدنا بالخبر فحذفت الهجمة بعد الضمير وحرف النداء فاوصلت
 الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصار كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما

مطلب
 في كلمة اللهم

الاضرورة الشعر كقوله غفرت او عذبت يا اللهما (ور بما يجوز ان يوصل به ما
كقول الاعشى (وما عليك ان تقولى كلما * سجت او صليت يا اللهما) ويجوز
ان يكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في آخر الكلمة وهي الميم
لضرورة الشعر واختلف في جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها
فلو وصف تكون الميم فاصلة فقوله اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك
قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد يجي في جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا
من ذلك ما قرأت من حديث عمرو بن سعد وقدا تاه رسول عمر وقال له كيف
تركت امير المؤمنين فقال صالحا وهو يفرئك السلام فقال ويحك لعله اسأثر
نفسه قال اللهم لا فقال لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المنكلم
قصد اثبات الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ واوقع وفي نفس
السامع انجع وليم انه على يقين من ايراده وبصيرة في اثباته قد جعل نفسه
في معرض من اذا سئل اقبل على الله تعالى ليحجب فيما سأله مثلا ولا شك ان كان
حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبین وقس يوثق به اقبل الا اذا كان
لمستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظام ارجسية الله تعالى في اثبات
كونه ووجوده ابدا نابعه ببلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كبر في كلام الفصحى
اول في الاثم والخطأ الحاصل بنى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني
اوجاني القوم اللهم لا زيدا غفاه لا تو اخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام
بل يحتاج الى المستثنى اولنا كيد كلام عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني
ادعوا الله يشهد على كلامي انه حق واس تشاؤه صدق (وقوله لا يخلو عن تعسف)
التعسف والتعسف والاعتساف اخذ على غير الطريق (قوله فهذا المضارع
المجزوم لا يخلو من ان يكون مكسورا العين) اقول قوله كيعض الشيء وعليه وفي
المختصر عضه وبه وعليه ففصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا بعض
فيه بضم س قاطع من قبيل يجرح في عراقيها نصلي يعني نزل المعتدى منزلة
اللازم للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما بعدى اللازم والفعل ٢ كما ينزل
منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلة بقطع النظر
عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريفي (وقوله الساكن اذا حرك
حرك بالكسر) اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام
وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلاث
وسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريفي في شرح الكشف (وقوله

مطلب
٢ الفعل ينزل منزلة
اللازم بقطع النظر
عن المفعول بلا
واسطة وبواسطة

لما بين الكسر والسكون من التأخى (يقال تأخى زيد وعمر وإذا أخذ كل منهما صاحبه أخاه وفي باب التفاسير والاختصاص تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه التأخى أن الكسر اقطنه يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت السكون في المخرج بمعنى أن الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الأداء ورفع اللسان بهما (قوله ولك أن تقول الكسر في لم يفردا بفتح العين) قال صاحب القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة أما ما قبله لما بعده وأما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله ته إلى فلامه الثالث بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ أيضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا للكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا للضممة الدال في الحمد ومن قبل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر (جحر ضب خرب) خفض خرب اتباعا لضب وهو صفة الجحر وقال القاضي في أنوار التنزيل وهو كثير في القرآن والشعر وللنحاة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغنى اللبيب القاعدة الثامنة أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في التعت قليلا وفي التوكيدنا درا ولا يكون في التعت لأن العاطف يمنع من التجاور ثم قال أنكر السباني وابن جني الخفض على الجوار وتأن ولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته أن الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة وجوز صاحب الكشاف والغرائب والقاضي البيضاوي ثم قال صاحب القواعد والفوائد بشرط الخفض على الجوار أن لا يقع في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل عاقله على جوار رجل لأن إثبات البناء وحذفها ينفي الالتباس وأوقيل جاء غلام رجل عاقل بالجر لا يكون عاقل صفة لغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قبل في أرجلكم بالجر من أنه عطف على أيديكم خفض لجواره رؤسكم رده أبو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه في جوار الجور وهو من المشركين ورد عليه بأنه قد علم من قوله في قوله تعالى وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم وفي مواضع من كتابه أن فائدة العطف على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك همنا ثم قال أبو عبيدة المسح هو المس والغسل جميعا بالنسبة إلى الرأس مس وإلى الرجل غسل كقوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلاة من الله راحة ومن الملائكة

استغفار ودليل تعين المسح بمعنى المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعل
التي عليه السلام والصحابه والتابعين وقال صاحب معنى اللبيب الصواب عندي
ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى
الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وامام اقبل من ان قوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة من رفع محمول عند البصريين على الحذف
من الاول لدلالة الثاني عليه والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى
الرحمة فبعد من جهات الاولى اقضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى ان قوما
نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم
عليه والثابتة انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المستند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالث ان الرحمة فعلها متعد والصلاة
فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالتعدى والرابعة انه لو قيل مكان صلى
الله عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر
واعترض عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع
فالاستناد حقيقى في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المستند اليه
لان معناه عند اسناده الى الرجل ارضواؤكم وعند اسناده الى الجذع معناه
اكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كذا بمثابة وهمزة ان اسندته
الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا للماء من تحته وان اسندته الى الثبت
كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته الى شئ من الماشية كان معناه
سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه ثلاثة
مذاهب غير واجب قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلعا
وهو اختيار ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوى والهندي
فان كانا من لغة واحدة صححوا فلا (قوله وقولهم ارعوى يرعوى واحواوى
يرعوى بدل عليه) ارعوى عن القبح اذا كف عنه وتقديره افعول ووزنه افعول
والما لم يدغم لسكون الياء وللا يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل
قبل النظر الى الادغام فانقلبت لاه ياء اوقعها خاسمة في الماضى ولانكسار
ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام وكذا في احواوى وهو من الحوة وهى
حرة تضرب الى السواد واصل احواوى احواو وكما ان اصل ارعوى ارعوو
تطرفت الواو وما قبلها غير مضوم فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر احواوى فمن قال احوياء

ولم يدغم فلتناسب فعله ومن قال احربا وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو وسبقت
احداهما بالسكون فقباسه الادغام (قوله وان كان العين من المضارع مضموما)
فيجوز عند دخول الجازم عليه الخ) اقول قوله لانه الاصل في حركة الساكن
وذلك لانك اذ خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لا تنوصل الى التلغظ
بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفيفة خفيفة على الحرف الاول بحس
بها عند الامتحان والتفطن كما في بكرو بشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيبتها
حركه بالكسرة لكون اللفظ مطابقا للطبع فان حركه بغير الكسر فذلك اعراض
اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع
اذ لم تكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل اهم المنصورون وان كانت
بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم
من يضم ومنهم من يكسر وفي مذلان اصله منذ فحركه عند الاحتياج بالحركة
الاصلية ٢ وكذا اختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع
من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرأه عمرو بن عبيد الله لكن
الفرأ لم يقبله وبكران الضم اذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة اصلية في كلمة
الساكن الثاني نحو قالت اخرج وقالت اغزى فان بعد الساكن الثاني وهو الخاء
والتين ضمة اصلية لان اصل اغزى اغزوى بخلاف ان امرؤ لان ضمة الراء
غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت امرؤ لان ضمة الميم غير اصلية
وبخلاف ان الحكم لان ضمة الخاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن
الثاني وهو لام التعريف ٣ وكذا اختيار الضم في نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله مما
كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسم ساكن او حرفا بخلاف
نحو او استطيع اسم الم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب
الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك
فان الاشهر فيه الكسر وكذا في عن الرجل يضم فيه على ضعف وقد حكاها
الاخفش وجاء في النقص الساكنين الجائز النقص من النقص بتحريك الساكن
الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع
والجرو لم يجز في النصب الاعلى شذوذ لله رب من النقص الساكنين وان
كان مفتوحا وجاء اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء أدبة وشأبة بقلب الالف همزة
مفتوحة هرباضه وان كان على حده بخلاف تأمروني فانه لا يقلب الواو همزة
بعد الهمزة عنها او نقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها (وقوله يعني امر المخاطب

مطلب
٢ في اختيار الفتح في
تحريك الساكن
مطلب
٣ في اختيار الضم في
تحريك الساكن

لان افظ الامر عند الاطلاق ينصرف عندهم الى امر الحاضر (وقوله ذم المنازل
 اه) ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذي
 في المفاوز على طرق السفر لان فيه ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا
 وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل
 بماله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم
 موضع والعيش بفتح العين الحياة واولئك يشار به الى العقلاء كما اشار اليه القاضي
 في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والهواكل اولئك حيث قال فاجراها مجرى
 العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة على صاحبها وان اولاء وان غلب
 في العقلاء كنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو بعم القيلتين جاء لغيرهم
 واستشهد بهذا البيت لغيرهم وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم
 وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الكافي الى
 غروبها شرعا والوقت الزمان لغة لا يلا كان او نهرا طويلا كان او قصيرا ذكره
 في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم وفي الاساس ومن المجاز ذكر في ايام
 العرب كذا اي في وقائعها وفي الحديث لا يحشر معنا الا من حضر يومنا
 بالامس اراد وقعة احد معنى البيت لامنزلة اطيب من منزلة اللوى ولا عيش
 بعد عيشنا في تلك الايام التي مضى فيها (وقوله اعدد من الرحمن الخ) الفضل
 الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنعمة اليد والصنعة والمنة
 وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعما بالفتح والمد والنعيم يقال فلان
 واسع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة النعمة
 الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان كالجلسة
 قال الامام الرازي النعمة عبارة على المنفعة المنقولة على جهة الاحسان
 الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به
 وعلى الانعام الذي هو ابصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ابصال
 الاحسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه
 والقياس اذا ما جاءك كنه التفث من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر
 قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء
 النافع والشر ضد وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال
 كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا للواحد وشرا لآخر كاللحم وقال بعض العلماء
 لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير شديد

مطلب
 ٢ في الفرق بين المنزل
 والدار

كذا في شرح التبيان وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون
 حاصله اي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان الحاصل
 المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير
 وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل
 على وزن افعول وفي شرح المشار في حديث انهم لا خير منهم اتى بصيغة افعول
 مشتقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا مفيدا للتفضيل والبيت من الطويل
 وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن (قوله هاء
 الضمير لزم وجه واحد) يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها
 وجب الفتح لان الهاء خفية فكان الالف وليت المدغم وما قبل الالف يجب ان
 يكون مفتوحا وضمير الغائبة نحو رده وجب الضم لان الهاء خفية (وقوله على
 الافصح) انما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما (وقوله
 وروى رده بالكسر) سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول رده بالكسر فيثبت
 قلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان
 ما قبل الهاء مكسورا نحو به وعلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو رده
 لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد
 القوم يختار الكسر على الاكثر قياسا على اردد القوم واضرب القوم والمماثلة على
 الاكثر لان بني اسد جوزوا الفتح كما روى عن يونس قوله ففرض الطرف لك من غير
 فلا كما بلغت ولا كلابا) بفتح الفصاد كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل
 به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه اما اذا كان الساكن ضميرا فيجب مع الالف الفتح
 ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردد وارد وادى للمناسبة (وقوله
 وتقول في اسم الفاعل ماد بالادغام وجوبا الخ) اقول قوله ان تسمى الذيل
 لتحقيق الخ اتى بنون العظمة لاطها وملزومها الذي هو نعمة من تعظيم
 الله له بتاعيله لانه امتثال لقوله تعالى واما نعمة ربك فحدث اوتون المتكلم
 مع غيره توضع لان فيما ينبغي عنه اتون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى
 احتقار نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تسمي الذيل لتحقيق وتسمي الذيل برفع
 وهو كناية عن التهمي وهو ذكر اللازم واردة الملزوم مع جواز ارادة اللازم واغفل
 ان يديه لازم معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق باطر يق الذي يسلك فيه
 استعارة مكنية واثبت التسمي المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية (قوله
 فصل في المقتل هو اسم فاعل من اعتل اي مرض الخ) اقول قوله سميت بذلك لان

من شأنها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين فاضافوا هذه الحروف
الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة شئ الى شئ يادنى ملايسة وقيل
لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع الكلمات كالملة تدخل في جميع الحيوانات
(وقوله اذ لا يجرى فيها ما يجرى فيها من التغيرات المطردة اللازمة) كالحذف
والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما يصادها من الحركة
وقوله في كثير يتعلق بجري الثاني (وقوله وسميت حروف العلة في اصطلاحهم
حروف المد واللين الخ) اقول قوله حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لانه لازمه
اياء (وقوله يطلقون على هذه الحروف المد واللين مطلقا) قال الجار بردي
فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشئ بما يؤول اليه (وقوله انضغط)
من ضغطه زجه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي بالضم الشدة
والمشقة (وقوله ولانه لما امتنع الى قوله فحمل) قال الشريف الجرجاني في بحث
الالتفات من شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا
لومعني بدون الفاء ثم قال في حاشيته وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب
لما مع كونه ما ضيا لكه قليل وفي الفصل الذي عقدته قسم النظر الى الصحيح
والفاسد من شرحه للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز
وقال ابو المكارم الخراساني في شرح ديباجة مختصر الوقاية والمعارف
في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معني بدون الفاء وقد دخل الفاء على قلة
لما في لما من معني الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب
بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند الله هو قوله تعالى
فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجز في فصيح
الكلام الا فعلا ما ضيا بدون الفاء وقال حسن الفارسي لا يجوز دخول الفاء
في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها في جواب
لما وفي شرح الباب للمشهدي جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجاة
او مع الفاء وربما كان ما ضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا (وقوله وفي الاسماء
المتكئة) المتكئة هو الاسم المعرب لتكئة في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك
فهو المتكئة الامكن لان معني الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه
للفعل والحرف والمبنى يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن معناه يستعمل
تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح ظرفا ولا ظرفا
كقوله لقيه صباحا وموعده صباحا بالنصب فيها لا غير اذا اردت صباح

يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك (قوله) والاسماء الغير
المتكئة الى اصلية (اما الاسماء المنبئة ككتي ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كالحوت
وداود فلهذا لم يشتقوا منها واما الحروف كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة
فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل (قوله) لكثرة
اجنائها واستعماله (اقول) ولان الواحد قبل المتعدد (قوله) واعلم ان المعتل جنس
تحت انواع ثلاثة مختلفة الحقائق كعتل الفاء الخ (اقول) قوله للمماثلته الصحيح
وقيل المثال في اللغة المشابهة فسمى به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن
نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالا
لانتصابه امامه فسمى هو به لانتصاب حرف العلة في الاول (وقوله) في احتمال
الحركات (من الفتحة والضم والكسرة) كوعد بفتح الواو ووعد بضمها ووجهة
بكسرها وما ذكره السارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات
بل للصحة وعدم الاعلال كما يشهد اليه قوله بخلاف الاجوف (وقوله) لما وقع
بين الياء والكسرة (فان قيل لم لم يحدف في يوعد مضارع او عدم وجود اعملة
قلنا لان لم وجردها لان اصله يا ووعد قالوا بين همزة وكسرة ولاز اضمه
قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها (وقوله) ثم حلت عليه اخواته
وان لم توجد علة الحدف لثلاث مختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة
واحدة ومع ما في الحدف من التخفيف (وقوله) اعني التاء والنون والهمزة) والاولى
ان يقول اعني التاء والهمزة والنون او الهمزة والنون والتاء (وقوله) اي وباقي
تصاريفه (اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي ويجوز بمعنى الجميع ايضا
على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الف تى استعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى
الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط في كل من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق
بقية في اخذت من المال بعضه وترك سائر لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من
حيث ان سائرا لما كثروا البقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وترك
سائره وقول من قال الصحيح ان سائرا بمعنى الباقي قل او كثرا لشاهد له لانه استعمال
للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو علي وقدم زبادة تفصيل فيه (وقوله) لما مر (اشارة
الى قوله) لانه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل (قوله) تقول وعد بسلامة الواو
ويعد بخدوها الخ (اقول) قوله الاصل وعدة فائاه حينئذ للوحدة لثلاث
يلزم الجمع بين العوض والموض عنه (قوله) وقيل الاصل واحد) فبرد على قول

مطاب
في لفظ السائر هل
هو بمعنى الباقي او الجميع

المصنف ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو من وعدم مع انه ليس على فعلة
ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد شي (قوله كما مر) الكاف بمعنى المثل
اي مثل حذف وعدة اول التعليل اي لما مر من قوله اثقلها عاياه مع اعتلال فعلها
قال في المعنى اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثون وقيد بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بمسا والحق جوازه في المجردة من ما وفي
المقرونة بما الكافة والمصدرية (وقوله الا فيما كان المضارع منه على يفعل بكسر
العين) رد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر (قوله والوجهة اسم
المصدر) جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المقتل الفاء
الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان
الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والوجهة
بمعنى والهاء عوض عن الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمة واو قبل اسم
للوجهة المتوجه اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدت جمع ولدوه
الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان كانت مصدر الكن ما حذفت الواو تنبيه على
الاصل كالتفرد واستحوز على ما قاله المازني وحكا في الشافية وبعض حواشي
تفسير القاضى مع التلوي بالقبول فتاوها للوحدة فلا يجتمع العوض والعوض عنه
(قوله ويجوز ان يكون الضمير) جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة
لان مضارعه ليس على يفعل بكسر العين (قوله فهو واعد في اسم الفاعل
وذلك موعود في اسم المفعول الخ) اقول والاصل يومق ممة ٢ حذفت الواو كما
في وعدة وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم تقم العين في المضارع
لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وا يكون عين المصدر
كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتح
العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حلا على الفعل نحو يسمع
سعة وان تبقى على انكسر نحو يهب هبه (قوله ففتحوا الدال اتباعا لحركة اقرب
المحركات اليها) وهي فتحة الياء ولا نههم او كسروا الزم ما فروا منه في الساكن
الاول وهو الكسر (قوله قال عجب لم لو لو ليس له اباه) في المختصر عجب منه
من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لم لو لو بمعنى من كما في سمعت له صراخا
او بمعنى قد استعمل بهما لكون مبدأ الشيء علته له كما يقال دعاه واليه ونديه له
واليه وناداه له واليه وهذا للطريق واليه لان معنى التسمية الغاية والاختصاص
حاصلان جميعا لان من انتهى الى شيء اختص به وفي شرح الحماسة الاستعجاب

مطلب

٢ في كلمات ممة وسعة
وهبة هل تكسر العين
بعد حذف الواو
وجوبا ولا

شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض للانسان بحجم له بسبب التعجب
منه وحقيقة العجبي كذا ظهر لي ظهروا لم اعرف سببه ويقال لما لم يهده منه
عجب وللشيء الذي تعجب منه عجب وعجب وعجاب بالضم وعجاب به وبالشديد
والاعجوبة بالضم مع كثرة فيهما ولا يجمع عجب ولا عجب وقيل عجب يجمع
على عجائب واعجوبة على اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم
والكسر عجبت فعل وفاعل مولود متعلق به وليس حال من مولود لانه اراد به
عيسى عليه السلام له خبرا يس اب اسمه ذي ولد عطف على مولود اراد به آدم
عليه السلام ضمير لم يلد راجع الى ذي والد ابوان فاعل يلد والجملة حال من ذي
ولد وفي هذه القصيدة الغاز كثيرة منها

وذي شامة سوداء في حروجه * مجلحة لا تجلي بزمان
ويكمل في خمس وتسع شبا به * ويهرم في سبع مضت وثمان
الشامة هي الخال وجهها شام اراد بذي الشامة الى الآخر القمر سوداء تأنيث
اسود حر الوجه ما بدا من الوجنة مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة
ويروى مجلحة بمعنى ذات عز وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم
اقليل الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله
بيد وقديفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد كدة الفلك
من مبدأها الى مشتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر
ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم
الوهاج والكمال التمام وقديفرق بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل
والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشبية
خلاف الشيب يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم كبير
السن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذي شامة عطف على ذي
والسوداء صفة شامة وفي حروجه حال من شامة على قول من يجوز الحال من
المضاف اليه مطلقا او صفتها ومجلحة حال او بدل او فاعل ظرف لا تجلي صفة
مجلحة او شامة بزمان ظرف لا تجلي ويكمل مع فاعله وهو شبا به حال من ذي
شامة بتقدير مبتدأ فدخول الواو حينئذ جائز ومسموع كثيرا كقوله تعالى
لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم فمت واصك وجهه وقول الشاعر
(نجوت وارهنهم مالكا) وفي خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه وبهرم
عطف على يكمل وفي سبع ظرفه وثمان عطف عليه ومضت صفتها وساطا

بينهما للنظم (قوله ويمكن ان يدفع بالثابتة) اي بارادة ان الفتحة في نحو
 يطاء والسكرن في نحو لم يلذ عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو وبحركة
 او سكون اصلين والقوم يتساخون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام
 الرفع اذا تعلق به نكتة هي البسافة في ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره
 علاء الدين في حاشية المطول والعناية بتخايص الشخص من محنة توجهت
 اليه ذكره في المرأة شرح المرقاة (قوله اي خاف) الخوف توقع مكروه عن اماره
 مظنونه او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدينية
 ذكره في تفسير الكواشي (وقوله وهو الاصل) والفصح (قوله لانها اخف
 من الواو والياء) وظاهر كلام السيرافي يدل على ان قلب واو نحو بوجل الفاقيس
 وان قل ذكره في شرح الشافية (قوله وليست هذه من لغة بني اسد) اي ليست
 اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة فيما كان
 ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه مختص بغير الياء لثقل الكسرة
 على الياء فان قيل بنوا اسديكسرون الياء في نحو بئس كما قال في شرح المراح
 وفي نحو بيجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنوا اسديقواون انا بيجل ونحن
 نيجل وانت بيجل وهو بيجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان
 كسر الياء مطلقا فغتهم بل لتقوى احدى الياءين بالآخرى وقلب الواو ياء (قوله
 واهل هذه اللغة) وهو قوم من بني كلب (وقوله قال الشاعر قبيدك لا تسمعي
 اه) قولهم قبيدك لا تيك وقبيدك لا تيك وقبيدك لا تيك وقبيدك لا تيك يمين
 للعرب من المصادر التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي
 هو صاحب كل نبوي ذكره في الصحاح والا صله ان لا ادغم النون في اللام
 وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم ككون
 صلة الموصول الحر في جملة خبرية والاكثر وان كانوا على جواز كونها امرا
 او نهيا لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه ككون
 ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعتراض عليه
 بان الامر والنهي الموصولان بان المصدرية انما يؤولان بمصدر ما خوذ من المادة
 التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت السيه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت
 اليه بالامر بانقيام وبالنهي عنه واء قلت الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات
 المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي
 والمضارع عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المنخفضة من الثقيلة متفق عليها

مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق
على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالبحر قال في المختصر ويكون
السمع واحدا وجعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل
مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وسمعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع
اسماع قال صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات
السمع واحدة وهي الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب
ففيه ان دلالة وحدته على وحدة متعلقه لا تعلم من اى الدلالات هي ورده
الشريف بانها من الدلالة الالترامية التي يكتفى فيها بآى لزوم كان ولو بحسب
الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح بان اعتبارات البلغاء دلالة رابعة
كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يكتفى
عليها كثير من اعتباراتهم معنى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف
من الاعتبار على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار انما كبد في دفع
الشك وردا لانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار الزوم في بعض المجازات
المرسلة ادعاء واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه
الدلالة التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة الدلالات الثلاث المعبرة
في سائر العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون
معنوية بكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعانى والملازمة واللوم واللائمة
العذل والعتاب يقال نكثت الفرحة انكأها نكأ اذا قشمتها والفرح
بالضم والفتح الجرح وقبل بالفتح الجرح وبالضم الم الجرح والفؤاد بضم الفاء
وقم الهمة وقرى بفتح الفاء والواو القلب على ما في المختصر وباطن القلب
على ما في شرح المشارق والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك
هو القلب وكيفية ادراكه بجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة
والنفس الناطقة على ما في التلويح لم يبق عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره
في التوضيح الصحيح وقد يطلق القلب على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع
الام والمرض قال الجوهرى وبنوا اسدي يقولون يجمع بكسر الباء ولا يقولون يعلم
استقالا للكسرة على الباء فلما اجتمعت الباءان قويتا واحتملتا ما لم تحتمله
المفردة ففى بعض شروح المراح من ان بنى اسدي على لغتهم فيما كان الغاء واوا
في غير يجعل فيه نظر وقوله لا تنكأ نهى مطوف على الاتساعين وهو جواب

مطلب
٢ في الفؤاد ومعناه
ومحل الادراك
وكيفية ادراكه

اليمن وقوله فيجاء جواب انتهى اعني لا تنكأ والالف الاطلاق قوله قياس
 متشب (اسم فاعل من اتلأب الامر اتلأبا باستقام واتلأب الطريق امتد
 واستوى) قوله لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة افظها بتقدير الابد آهها
 والوقوف عليهم) وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والارجح والدليل
 ولاجل هذا الاصل كتب نحوره زيدا وقه زيدا امرين من ترى وتنى بالهاء
 في حالة الوصل لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء وكتب نحو مه انت ومجى مه
 جئت بالهاء ايضا مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف على مه فيهما
 وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر نحو؟ حتام والام
 وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عايتها حينئذ بالهاء لشدة
 الاتصال بينهما فصار تاكشي واحد ولكونهما كشي واحد كتبت هذه الحروف
 معها بالفتات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة
 وكتب مم وعم في من مه وعن مه بغير نون وكتب من مال وعن مال بالنون فان
 قصدت في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء كتبت الهاء ورجعت
 الياء في حتى مه والى مه وعلى مه والنون في من مه وعن مه ولاجل الاصل
 المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا
 هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التأنيث في نحو رجمة وقحة بالهاء
 ومن وقف بالهاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت و بنت و باب قائمات
 و باب قامت هندا فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقوف عايتها بالهاء وكتب
 المنون المنسوب بالالف المبدلة نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف المبدلة
 من التنوين والنون الغير المنسوب بحذف التنوين نحو جاءني زيد ومررت بزيد
 وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها
 بالنون توهم بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي لا يبدل من نون اذن الف
 لانها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وقد يوقف عليها بالالف
 تشبيها بالنون الخفيفة فينبذ لا يبعد ان تكتب بالالف لكن الاولى ان تكتب
 بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا
 عن النون الخفيفة المحقة بالامر للواحد المذكور على الاكثر ومنهم من يكتبه
 بالنون جلا على اضرب في امر الجمع المذكور وكان قياس اضرب للجمع المذكور
 اضربوا بواو والالف لانه اذا وقف عليه سقط نون التأكيذ واد المحذوف وقياس
 اضرب للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا اوقفت عليه اسقطت نون

مهمه
 ٢ نحو حتام اه

التأكيد وورد الياء وقياس هل تضر بن ان يكتب ابوا ونون لالك اذا وقفت عليه
 اسقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس هل تضر بن
 الواحدة المخاطبة ان يكتب بباء ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التأكيد
 رعاد المحذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها اسر تين هذا
 الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لاجلها او ادم
 تين قصد نون التأكيد لان هذه الالفاظ بغير نون التأكيد ايضا كذلك وفي مجرى
 اضر بن الامر للواحدة المخاطبة مجرى هل تضر بن لان النون فيه نون خفيفة
 مثلها والاكثر على كتبه بالالف لقوات الامر من المذكور بن وكتب باب قاض
 بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي
 بالياء وكتب حرف الجر في نحو يزيد وازيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه
 مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه
 لا يندأ به وبقى ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل
 حرف الجر على ما الاستفهامية يلزم لالفها الحذف عند الوصل نحو عم ومم وفيه
 وتقلب هاء عند الوقف كقول ابي ذؤيب قدمت الى المدينة ولاهلها ضحيج
 بالبكاء كضحيج الجميع اهلوا بالاحرام فقلت مه فقبل هلك رسول الله عليه السلام
 وجوز صاحب الكشف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون
 ما استفهامية وقال الان قولك بما غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها
 جائزا مع تصرفه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغوي بني
 بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر فليل شاذ (قوله
 في الكتب التعليقية التعامية) هي صفة كاشفة للتعليقية (قوله فلا بأس) هذه
 العبارة أكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاثبات به
 مستحبا (قوله كوجه اى صار شريفا) يقال وجه الرجل صار وجهها اى
 صار ذاجا وقدر ووجه البلد اشرافه قال الامام الرازي معنى الوجيه ذوالجاه
 والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجهه اذا صار له منزلة رفيعة
 عند الناس او السلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء
 الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال (قوله ثم استشعر
 اعراضا على قوله وثبت الخ) اقول قوله لكن برد على المصنف جوابه ان المراد
 بآزالة الكسرة ازالتهابحر كة او سكون اصلين لا عارضين يدل عليه كلام صاحب
 الكشف في الفصل (وقوله وهو شاذ) المراد بالشدوذ قلة الاستعمال وهو مقبول

على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة للشذوذ (قوله واماتوا
ماضي يدع ويذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر الخ) اقول قوله واماتوا
ماضي يدع قال علاء الدين البسطامي وما زعمت التحوية من ان العرب اماتوا
ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والافالنجي عليه السلام افصح العرب
وقد روى عنه عليه السلام ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه عليه السلام
قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة وبجاهد انهما قرأا ما ودعك
بالخفيف ولك ان تقول المراد بالامانة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر
لم يعد مستعملا فان قيل قرأة ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجردة مستعمل
قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كما عطي واحر حيث لا يستعمل
عطو ولا حر (قوله ولا وادع) وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والالة والمصدر
(قوله ليت شعري عن خليل الخ) ليت للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل
الحبة المجردة وقبل ميل تقديري الى حصول التمني فلا يكون طلبا ولا مستلزما له
لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث
لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه
عسى في الصحاح شعر بالشئ بالقبح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعري
وقول من قال في شرح قول المفتاح فما فطن لمقتضى الحال ان فطن متعد بنفسه
فزل منزلة اللازم ثم عدى باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والتحليل
الصديق والاثني خلية غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدروا الحب بالضم
والكسر والمحبة ميل القلب من الحب بالقبح استعير لجة القلب مما اشتق منه الحب
لانه اصابها ورشح فيها وقيل ميل النفس الى الشئ لكمال ادراك فيه بحيث
يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة وانبت
المحبة الذاتية بان كل شئ لو كان محبوبا لاجل امر آخر اتسلسل وهو صحيح
لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة
الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب
والتحبة للفتاد وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله
شعري اسم ليت وخ- بزه محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة
الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل بجواب هذا
السؤال وعن خليل متعلق بمضمون تقديره ليت علمي حاصل بكذا باحثا او مستخبرا

عن خبلي (قوله اذا ما استنحت ارضه من سمانه انتهى) اقول الجيم العرق
وقد استنحت اي عرق والمراد بالارض الخوافرو بالسما ماعلا هاو يقال للفرس
الجواد انه لذو صدق بالفتح اي صادق الجملة والجري كانه ذو صدق فيما بهدك
والبيت لحفاف بن ندبة يصف فرسا يقول اذا البتت حوافره من عرق اعاليه
جري وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما بهدك البوع الى العاية
(وقوله وفي جعل ودوع من ضرورة الشعر بحث) هذا مبني على ما ذهب اليه ابن
مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني
في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما وغالب الان الشعراء
قادرون على تغيير التراكيب والالتبان بالاصاليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عند هـ ان يقال
هي ما لم رد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا (قوله ولما كان
ههنا مظنة سؤال) مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه والطلاق لفظ
السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار (قوله وهو
البركة) هي التمام والزيادة قال الراغب البركة صدر العبر ورك العبر التي بركة واعتبر
منه الزوم ويسمى بمحسب الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء ويسمى بذلك
لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي بصدور على وجه لا يحس
ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة
(قوله قوله يقال بمن الرجل مبني للمفعول (قوله ميموناى مبارك) قوله من المبسر
يعني انه مصدر يسر يقال يسرته اذا قمته واشتاقه من اليسر لان فيه اخذ ما
الغير يسر وسهولة او هو مأخوذ من اليسر لان فيه سائلا يسر الغير وتحصيله
ليسار نفسه وقيل يكنى عن القهار باليسر واصل المبسر موضع يخرج به الجزور
واليسر الجازر وكان للعرب عشرة قدياح سموها ازلاما واقلاما ثلاثة
منها لانصيباء لها وهي المتيج والسفيج والوغد وسبعة اهل انصيباء اواهل القذ
وله نصيب واحد والثاني الثوأم وله نصيبان ثم ارقب وله ثلاثة انصيباء ثم المجلس
وله اربعة ثم السافس وله خمية ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها
وكان اهل اليسر والجود في الجاهلية عند شدة الزمان يخرجون جزورا ويجزئونه
ويجعلون هذه القدياح العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل
ثم يخرجها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قد حانها
فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ انصيب المضاف الى ذلك القديح

مطلب

الاعتراض في تفسير
الضرورة الشعرية

في البركة

مطلب

في بيان اصل بركة

ومن خرج له قدح مما انصيب له لم يأخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقرة، ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم (قوله وهو قمار العرب بالازلام) القمار المفاخرة وتقامر والعب والقمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار ومن باب نصر فاخره بالقمار فغلبه والازلام جمع زلم يفتحنين وزلم يضم الزاي وفتح اللام وهو سهم لا يرش له ولا تصل اي الحديد (قوله وتقول في افعال من الباء اي مما قاؤم باء) اقول قوله ابحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال ابحف به اذا ذهب به وتفسير الاحجف بالاضرار تفسير بالازلم (قوله لان المحذوف في حكم الثابت) فان قيل لم كانت الهزمة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قاب الياء واوا قلنا لا نه على تقدير سقوط الواو يلزم الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة (قوله قياس مطرد) يقال اطرد الشئ تتبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر اي استقام (قوله اتعداي قبل الوعد) ووعد بالشر فالفصر قصور (قوله وفيه نظر) والجواب ان الياء المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج بل تغلب تاء نحو واتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الهزمة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل في الدرج (قوله اصح رواية ودراية) لانه يعلم من قوله وفي افعال منها اتعدان الواو والياء تغلبان تاء وتضم التان المنقلبتان فلا احتياج الى انضويل لان الاختصار الغير المختل مطلوب (قوله وجاء في افعال منها عارضة اخرى من غير الادغام الخ) اقول قوله لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز (وقوله واذا حل جار الله قول الشاعر

وايتصلت بمثل ضوء الفرقد (اوله) قامت بهاتنشد كل منشد

نشد الضالة بالفتح بنشدها بالضم نشدة ونشدا تابكسر النون وسكون الشين فيها حالي طلبها والنش اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضوءها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بقره وحشية اطلب ولدها يقول قامت بارض اطلب كل مطلب واتصلت الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطاف على قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي في محل مفعول اتصلت (قوله في اسم المفعول) ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه (قوله وحكم ودبود تحكم بعض بعض

(يعني ان المعتل الفاء الخ) اقول قوله فلانه . شئ من المثال الواو قطعها منصوب
على المصدر اي انتفاء قطعها بمعنى اذا قطع او قطعها او قطع قطعها او على الحال من
ضمير . شئ اي مقطوعا او على التميز اي بحسب القطع (قوله من وجد يجد بالضم
حذف الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على
طريق الاتباع اي حذف لاعلى طريق القياس ومادة وجد . نحة الماضي و
المضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب . وجد بكرة الجيم وفي المط
وجود ابضم الواو وفي الضافة وجد اب بكرة الواو وسكون الجيم وفي الحب وجد اب
بفتح الواو وفي المال وجد ابضم الواو وفي الغني جدة بكرة الجيم وتخفيف الدال
المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك دقا وايضا في المكتوب وجادة وهي مولدة
ذكره ابن حجر في فتح الباري شرح البخاري (قوله وهو ضعيف) لخروجه عن
القياس واستعمال الفصحاء (قوله ثلاثا يجرزيم بالجيم والزاى المعجمة والحاء المعجمة
والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية) (قوله وتغير الكلمة
عن وضعها جدا) بمعنى قطعها فاعرابه كاعراب قطعها على ما ذكر وقد يكون بمعنى
المبالغة في الاجتهاد كقوله فلان محسن جدا فالتصا به على المصدر اي احسانا
جدا بمعنى اذا جدا وعلى الحال بمعنى جازا لا يقال برده عليه . فله تغيره جدا لا نقول
ليس باعلالين (قوله الثاني من الانواع الاربعة المعتل العين الخ) اقول قوله على
ثلاثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذى الثلاثة تيمنا له
اولا انه على ثلاثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المنكلم مقدما على غيره اعتبر
في صيرورته على ثلاثة احرف وان كان المخاطب كذلك او اشرف واجل من
المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وهذا صافيا
من انه لو قال على ثلاثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل كان ولي
اعدم اختصاص كونه على ثلاثة احرف بالمنكلم بل بالمخاطب كذلك (قوله الفعل
الماضي للمتكلم) لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكانه
حرف من حروفه (قوله فالجرد الثلاثي قلب نيته في الماضي المتى للفاعل الخ)
اقول قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشئ بالشئ كالشراء . ملك الشئ بالشئ . وهما
من الاضداد ومن خص البدلين بالمساو وبذل التملك بالمباداة ثم قال وهو
من الاضداد فقد اخطأ اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد تنوع
فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط
ولا التحديد الشرعي لان ماليتهما غير كافية في تحق في مفهومه الشرعي كما عرف

في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء تصدق العام
على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا
وذكر في شرح المختصر لابن المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب
في اخراج المبيع عن المالك والشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص الاتباع وبه عدى
البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال بآءه اياه ومنه وانما عدى عن جلاله
على الشراء كما عدى الرضى على جلاله على السخط والتكثير به الى جلاله
على التعجب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم
الكفر واليه اشار الرازي وكان تعدية اقرب بمن من هذا القبيل بان حل على معنى
البعو ذكر في البيع الوماج قيل سمي البيع بيعا لان البائع يمد بآءه الى المشتري
حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات البساء والباع واوى تقول بعته ابو صه
بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكى جواز اشتقاق الواوى
من الياء وبالْعَكْس (قوله وعلمنا به بالاستفراء) اتى بالباء في به لانه يقال علمه
وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فأتى بصلتها
وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين
اما بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك اولا وحدهما والاخر بالتضمنين
فيلزم المجاز واعتباره اول فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالبساء باعتبار
تضمنين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية
فالتساقى اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر
واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض المجاز
والاضمار ففيه مذاهب تقدم المجاز كثرته قاله الرازي في المعالم وتقدم الاضمار
وتساويهما قاله الرازي في الحصول وتبعه البيضاوى واذا تعارض النقل
والاضمار فمقتضى كلام المصنف جريان الخلاف فيه والمعروف تقدم الاضمار
والتخصيص اولى من المجاز والنقل وبما نخل الفهم اليقين دون الظن التخصيص
والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع (قوله صيد البعير
وانما صححت الياء فيه اصحتها في اصله لتدل عليه وهو اصيل بالتشديد وكذا عور
لان عور وعور معا هما واحد وانما حذف منه الزوائد للتخفيف واولا ذلك
لقلت صاد وعار والدليل على انه افعال محبي واخوانه على هذا في الاوان والعيوب
نحو اسود واحمر وانما قالوا عور وعرج للتخفيف وكذا قياس عى وان لم يسمع

ذكره في الصحاح (قوله والصيد بالتحريك) مصدر الاصيد يفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه كبرا ومنه قيل للمالك اصيد واصله في العبر يكون به داء في رأسه فيرفعه ويقال انما قيل للمالك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء (قوله فان اتصل به اي بالماضي المبني للفاعل ضمير المتكلم الخ) اقول قوله ليدل الضم على الواو والكسر على الياء بشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط الصحة لنصبه المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تأخر اولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في شروح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره الفاضل في شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعمل وههنا وجد الشرط الاول والثاني لان الدلالة للضم والكسرة كما صرح به لافعال الفعل المعمل الذي هو نقل قلت في مثل هذا بأول الفعل او المفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون اورآئين او آراء خوف وطبع او الاخافة والاطمئاع على ان الرضى قال والذي يقوى في ظني ان لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعمل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طاب له قتل ولا جثته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه (قوله ولم يغير فعل بضم العين ولا فاعله كسر العين الخ) اقول قوله لم يغيرا عن حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لا انتفاء التغير او حال اي انتفى التغير انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة رأسا (قوله) وفساده بظهير يادني تأمل في سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فاعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لا لم يرجع الى الاصل حتى يحتز به عن غير الاصليين لانهم ما يرجعون الى اصلهم ما عند زوال الضمير المذكور ٣ والسباق بالياء الموحدة ما قبل الشيء وبانتفاء التمنية اعم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمشنة في التأخر اكثر واما دلالة السياق بالوحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع (قوله وليس بشيء) لان التردد الذي ذكره بقوله

مطلب
٢ في بيان شرط
نصب المفعول له

مطلب
٣ في الفرق بين
السبق والسبق

ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب آخر الخ وارد عليه (قوله وقد نسخ) نقال نسخ له رأى في كذا اذا عرض من باب خضع (قوله فليأمل) امر بالتأمل لان ما نسخ له لا يخاو عن شئ لان الاصل في التقييد الادخال او الاخراج (قوله اذا تقرر هذا فنقول صان صاناً صانوا الخ) اقول قوله في هذا السلك هو اخص من الخبط واعم من السمط لان الخبط كما يطلق على ما ينظم فيه اللواؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في المجمل والسمط خبط مادام فيه الجوهر كذا في حاشية الكشف فقول المختصر السلك بالكسر الخبط وكذا قوله الخبط السلك ليس بذلك (قوله واعلم ان مذهب النقل الخ) اي نقل فعل من الواوى الى فعل ومن الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن فوان فقلت الواو الغائم حذفت لاجتماع الساكنين فصار فان ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوى الى فعل المضوم والياء الى فعل المكسور فاصد صورة لعدم الدلائل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر آنفا ومعنى لا اختلاف معنى البابين (قوله وان بنيت اى الماضى المجرد الخ) اقول قوله هذا الاشمام ان تحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانتك اشمت الكسرة رابحة الضمة ومعنى ان تحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة (قوله فتميل الياء) من املت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد اى العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهية الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشمام الذى لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذى هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين في حال التصويت (قوله فليلا) منصوب على المصدر اى امالة قليلا ولم يقل قليلا لانه يجوز ان يسوى ٣ فى قليل وكثير وقريب وبمعنيين المذكور والمؤنث اورودها على زنة المصادر التى هى الصهيل والتهيق ذكره صاحب الكشف في سورة هود في تفسير قوله تعالى وما قوم اوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر اناء على ما ذهب اليه سيدي به من جواز حذف التاء في مثله وان لم يضاف (قوله وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف) يعنى فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة (قوله لا ضم الشفتين فقط) فاء فقط وكذا فاء حسب عاطفة لازمة لتحسين اللفظ كما زعم ابن

مطلب
في الاشمام

مطلب
في استواء المذكور
والمؤنث في قليل
وكثير وقريب
وبمعنيين

هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم
فقط الامقرون بالفاء وهي زائدة لازمة لاجزائية كما اختاره الشارح حيث قال
في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بعد ان قال اذا وصف بها
الاخيران فانه عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط فيحتمل اللفظ ذكره
ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح قوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزييدا للفظ وكأنه جزا شرط محذوف
اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط فانه عن وصف الاول بها (قوله مع كسر
الفاء كسر اخالصا) كسر مصدر للمصدر المعروف نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا
(قوله كما في الوقف) الاشتمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف
المضموم الموقوف عليه وان تظم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تسم في وقف
نستعين تسكن التون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما (قوله وتقول
في المضارع بصون من الواوى ويبيع الخ) اقول قوله كما التانيث في الفعل مثل لما
وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعهما على الحركة في الاسم (قوله
فابتأمل) امر يأتأمل لان منهم من يقول دعائا ويعطى حركة الناء حكم الاصلية
وان كانت موضوعة على السكون (قوله ومزيد الثلاثي لا يمتل مند الاربعة ابنية
اعلم ان الزيادة الخ) اقول قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زاده الله
خيرا والازدياد بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره في شرح
الكشاف للشارح (وقوله وما وقع في الاصطلاح غير متعارف الخ) قصصه
اصطلاحهم عليه لقوامهم للحرف الزائد دون المزيد وتكلفه في التوجيه ليس على
ما ينبغي لعدم الاطراد فيه (قوله والافيجته الخ) اي وان لا يكن كذلك فهو
يحتمل في صيرجته اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا متبنا غير
مفتقر باحد لاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جوار الفاء
فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا كما
في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد يربط بينهما بالفاء واما تركه فلناثير الاداة فيه لانه
كان صالحا للحال والاستقبال فصرفته الاداة الى الاستقبال (وقوله على تقدير
حذف حرف الجر) اي المزيد قيد قد نص الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور
في الصلة فيصحح الامر العائد خطأ وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب
الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدرج في الحذف
حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار او لا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم

الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا
 وذهب جمهورهم مثل سيويه والافخش واتباعهما الى انه يجوز الامر ان ذكره
 في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي (وقوله) وهي افعال نحو اجاب يجيب
 والاصل اجوب الخ) اقول قوله وقد نحذف نحو قوله تعالى واقام الصلاة
 نسبة به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب سيويه
 جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده (وقوله) وهذا عكس
 سائر الابواب) فان في سائر الابواب ينفع المزيد المجرد وههنا ينفع المجرد المزيد
 (وقوله) ومنهم من لا يلحق الاصل) يقال لمح والمخ اذا ابصره بنظر خفيف
 والمقصود لا يلتفت الى الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فاوجد في سبب
 الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون
 الجار والمجرور مبتدا على معنى وبهض العرب من اتصف بكذا ولا استبعاد في
 وقوع الظرف بنا ويل معناه مبتدا وقد يقع الظرف موقع مبتدا كقوله تعالى
 ومنادون ذلك وقد اختار السارح جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا
 المقام واصبر عليه وهذا ادخل في القول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية
 المطول لعلاء الدين البسطامي (وقوله) نحو اعاروا سادا قيل هما مما لم يوجد
 في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال فتحت الواو في امور
 اسكون ما قبلها وفيه نظرا لانه استقرأ على التثنية وقول الجوهري على اللغة
 المشهورة (وقوله) قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا * البيت لابن احر
 (اوله) تسائل بابت احمر من رآه * تسائل فعل فاعله ضمير الحبيبة
 والباء في بابت احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب
 متعلق بتسائل ومن رآه مفعول تسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن احر
 والهمزة في اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه وام متصلة طائفة جملة
 ام لم تعارا وهو مجزوم الفهم بدلة في الوقف عن التثنية الخفيفة وقيل لما تحركت
 الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفاء للاطلاق
 وفيه تعسف وقال في الاقليد لقوله اعارت وجه عندي وهو انه اسند الفعل
 الى العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه والعيب
 المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل النقصان
 منزلة العدم حتى كان عار ايس من افعال العيوب فلذا اعل (وقوله) ونحو اغيات
 واغيت الخ) اغيات المرأة اذا سقت ولدها الفيل وهو بالفتح اللين الذي يكون

مطلب
٢ في المعاذات اذا
كتب فيها القرآن
واسم الله تعالى
فلا بأس بها

للرأة حالة الحمل فهي مغبل واغالت ايضا ولدها فهي مغبل واغال فلان ولده
اذا غلبت امه وهي ترضعه واغيت السماء واغامت وتغيت كلها بمعنى اى صارت
ذات سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وخرجوف وغيم واظيته اى جعلته
طيبا واحوش الصيد واحتوشه اذا جثته من حواله لتصرفه الى الحبالة
وهي التي يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجنورا
اى صار بعضهم جار بعضهم وانما صححت في اجنورا لانه في معنى ما لا يد له
من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو يجسوروا فبنى عليه واو لم يكن
معناه واوا احدا لا عتلت واطولت الشيء اذا قلته طويلا وحولت الداروا حالت
اى عليها حول فهي محول ومحيل (قوله وكذا سائر تصاريضها) يعنى اذا لم يدل
فعل مالم يدل متصرفاته من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول واسم المصدر
والزمان والمكان (قوله وعليه قول امرئ القيس فثلك حبل الى الخ) مثل كلمة
تسوية واعم الالفاظ الموضوعه للشابهة وقدم تفصيله حبل جمعها حبال
وحباليات بفتح الحاء والباء واللام فيها طرق من باب دخل فهو طارق اذا
جاء ليلا رضع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح واغاة اهل نجد من باب ضرب
وارضعته امه وامرأة مرضع اى اهلها ولد ترضعه فان وصفته بارضاع الولد
قلت مرضعة والهاء شغلة من لهى عن الشيء لهما بالضم والتشديد ولهما نايضهم
اللام وكسرها سلاعه وترك ذكره واضرب عنه والتمام جمع تميمه وهي عودنة
تعلق على الانسان للمحفظ في الحديث من علق تميمه فلا تم الله له وقيل هي خرزة
بفتح الحاء والراء المهملة بعدها زاي معجمة واما المعاذات ٢ اذا كتب فيها القرآن
واسم الله تعالى فلا بأس بها ومحول اسم فاعل من احول الصبي اذا اتي عليه
حول الفاء بمعنى رب مثلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بخذف
الضمير اى طرقتها وحلى صفة مثل اعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان لكاف
الخطاب في مثلك ومرضع عطف على حلى وفألهايتها عطف على طرقت وعن
ذى تمام متعلق بالهيتها ومحول صفة ذى وفي وصف تلك النساء بالحلى
والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذى تمام وذى حول وفي جمع تمام اشارة الى
كال ميل النساء اليه (قوله وروى الاصمعي مغبل) اسم مفعول من اغبلت المرأة
ولدها اذا سقته الغيل (قوله واستفعل نحو استقام يستقيم استقامة كاجاب يجيب
الى الخ) اقول قوله ونحو استخوذ اى استولى وغلب واستنصب اى وجد الشيء
صوابا اى صار صوابا واستجوب اى طلب جوابا واستنوق الجمل اى صار ناقة

وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث اوصفة شئ ثم يخلطه بغيره
وينقل اليه واصله ان طرفه بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب
ابن علس ينشده شعرا في وصف جل ثم حوله الى نعت نافذة فقال طرفه
قد استنوق الجمل (قوله وفيه نظر) لان اسم المصدر كما مر يعني في تغيير
التحويل وقدم جوابه هناك (قوله واذا بينتها للفعول اى هذه الاربعة قبل
اجيب الخ) اقول قوله اى جميع تصار بغير اشارة الى ان سائر معنى الجميع وقد
مر تفصيله (قوله وغير ذلك) من الزمان والمكان والاكثة (قوله واسم الفاعل
من الثلاثي المجرد يعقل الخ) اقول قوله يعقل عينه بالهمزة فقول الفقهاء بايع
بغير همزة لن (قوله وتكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة
كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة
منها منقوطة والاخر غير منقوطة في نحو نابل حيث قال نابل بديه قاض
خطا وحكى ان ابا علي انقارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين
بمعرفة العلوم العربية فآثرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل
منقوطة بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال خطي فالتفت
الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضغنا خطواتنا في زيارته وخرج
من ساعته وفي شرح المفصود المسمى بالمطلوب هذا اى ككون النقط خطا
في الهمزة المكسورة المنقوبة عن الواو لامن الياء فرق بين الواوى والياء (وقوله
لان الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها تكتب بحرف حركتها) اعلم ان الهمزة
في الاول تكتب على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ماقبلها كراس ولثوم وذنب واذا كانت متحركة وسكن ماقبلها
على وفق حركة نفسها نحو يسأل وبأوهم وبسهم وقيل تحذف الهمزة قبل
التخفيف ان كان تخفيفها بانقل كمسئلة او الادغام كشي وقيل تحذف الهمزة
المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كسائل وقيل تحذف في
الجميع سواء كانت مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا واذا تحرك
ما قبلها ايضا فكتكتب على ما تخفف به كوجل بالواو وفيه بالياء لان تخفيفهما
كذلك وسال بالالف ولوم بالواو ويس بالياء ومن مقربك بالياء وروس بالواو لان
تخفيفها بان يجعل بين بين المشهور وجاء في نحو سئل ومقربك مما كانت الهمزة
مكسورة وما قبلها مضوم او بالهكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة
ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور وفي الآخر
اذا كان ما قبلها ساكنا تكتب على صورة شئ نحو خب بالفتح ودف بالكسرة

مهمه
٢ في كتابة صورة
الهمزة

بالضم وشكل الهزمة هو شكل احد حروف اللين والمكتوب في خب ودف وبر
 علامة الهزمة ليعلم ان هناك هزمة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطو والوطي
 والجنة بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط
 واذا كان مخرجا كتبت بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهزمة ساكنة او متحركة
 مفتوحة او مضمومة او مكسورة اقرأ وقرى وردو ولم يقرأ ولم يقرى ولم يردو
 واذا كانت الهزمة المطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير
 متصل او تاء تانيث صارت كالوسط فن كتبها في الوسط بصورة كتبها ههنا
 كذلك ومن اسقط اسقط نحو جزأك وجزؤك وجزأك مما كان الاول منه مضموما
 ونحو ردأك وردؤك وردك مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤ ويقرئ ويقرئ
 مما كان الهزمة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او مكسور الا في نحو مقرو وبرة
 فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به غيره لا يكون كالوسط فنكتب بالالف
 نحو واحد ولاحد بخلاف اثنان لكثرة استعماله اول كراهة صورته وبخلاف
 اثنان لكثرة وكل هزمة بعدها حرف مد كصورتهما تحذف نحو خطأ في النصب
 فانها تكتب بالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة مستهزؤن بياء
 واحدة وقد تكتب بيائين بخلاف قرأ او يقرأ آن حيث يكتب بالفين للبس
 وبخلاف نحو مستهزئين في الثاني لعدم المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو رداي
 حيث تكتب بيائين في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة اولان اصل
 ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجمع الهزمة مع حرف مد بخلاف نحو ضيائي حيث تكتب
 بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئ
 للواحدة المخاطبة حيث تكتب بيائين للمغايرة واللبس بتقرى مضارع قرى
 (وقوله لان حروف الالة كثيرا ما تحذف) نصب كثيرا على الظرف لانه صفة
 الحين او على المصدر لانه صفة وما لتأ كبد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر
 في الكشف في قوله قليلا ما تشكرون اي حين كثيرا او حذف كثيرا تحذف (وقوله
 على شفا جرف هار) قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل
 في القرب من التهلكة واشفى على الهلاك اي حصل على شفا جرف هار وتثنيته
 شفوان والشفاء من المرض موافاة شفا السلامة وصار اسما للبئر والجرف
 بضم الجيم والراء او سكون الراء ما جرفه السيل من جرف الوادي وحفر اصله فيبقى
 واهيا والهار الهائر وهو المتصدع الذي اشفى واشرف على التهدم والسقوط
 (قوله ووزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين) ومن سكن العين وقال قلبت الفسا

على مذهب يونس كقال في قول فقد اخطأ (وقوله شاك في شاوك) ومن
الشوكة وهي شدة البأس والحد في السلاح وقيل الشوكة الحدة مستعار من واحدة
الشوك وشاك الرجل يشاك شو كما ظهر شو كنه وحدته (وقوله قال في الفصل
فر بما يحذف العين فيقال شاك) هذه المخالفة بين كلامي صاحب الكشف في شاك
وقد تخالف كلامه في هار ايضا حيث ذكر هار في بحث المصغر من المفصل فيما
حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز
ان يكون هار فعلا لان الزمخشري اثبت محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون
مقلوبا لان حكمه مثل قاض ان تكون الياء فيه كالنابتة اذ حذفها عارض كقولك
رأيت قويا ضيا فوجب ان تكون فاعلا حذف عينه فاذكر في بعض حواشي
الكشاف من انه مقلوب ليس بذلك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية (وقوله
اي يضع العين موضع اللام الخ) هذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف عاريا
عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض
امارض الآخر (قوله واسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه يعقل بما اعتل به الخ)
اقول قوله لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكرما ومعونا على الافصح
لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنية
وقرأ بعضهم فنظرة الى مبصرة بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء
مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان الفراء جعلها جمعين لمكرمة ومعونة على
حد تمر وتمرة وانما لم يجعل معوث على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كاليسور
لأنه يلزم كثرة التغير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعله مفعلا
حيث لا يلزم فيه الانقل الحركة (قوله حتى تذكر بيضات وهيجه الخ) تذكر
الشيء واذكره غيره وذكره بمعنى ذكره بلسانه ونقله ذكره وذكره وذكرى يقال
اجعله منك على ذكر بضم الدال وكسرهما بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو
ضد النسيان وبالكسر يعي ما باللسان وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه
حرك شوقه وكذا هيجه والذاذ بفتح الراء المهملة والذال المهملة المطر الضعيف
والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر
الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذي غيم فاعل
تذكر ضمير الظلم وهو الذكر من التعام اسم جنس النعامه بيضات مفعوله وفاعل
هيجه ضمير التذكير ويوم رذاذ مفعول فيه تذكر او فاعل هيجه والجملة معطوفة
على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لاعتماده والدجن مبتدأ والظرف خبره

والجملة صفة يوم رذاذ ومغبروم صفة أخرى له إلا أن الأولى تقديم المفرد على الجملة
وقد جاء تأخير كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية
أولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي أولى من المستقبل وفي وقوعه
صفة خلاف نحو مرت رجل يصيد غدا ذكره في الشرح الكبير للكافية
(قوله قد كان قومك يحسبونك سيدا الخ) ساد قومه سيادة وسوددا بالضم
وسيدودة بالفتح فهو سيدهم أي كبيرهم وزنه فاعيل وقال أهل البصرة فاعل والجمع
سادة وإذا أردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتثنية وخال الشئ ظنه
خيلا وخيلا وخبيلة وخبيلة ونقول في مستقبله أخال بكسر الهمزة وهو الألفصح
وينواسد تقول أخال بالفتح وهو القياس وعانه أصابه بعينه فهو عائن وذلك معين
على النقص ومعين على التمام أي مصاب بالعين وفي الحديث العين حق
أي أصابتهما حق قيل وجه أصابة العين أن الناظر إذا نظر إلى شيء واستحسنه
ولم يرجع إلى الله وإلى رؤية صنيعه قد يحدث الله تعالى في المنظر علة بخباية نظره
على غفلة ابتلاء لعباده ليقول الحق أنه من الله تعالى وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر
لكونه سببا ووجهها بعض بأن العائن ينبعث من عينه قوة سمية عنده وتتصل
بالمعبرون فيهلك أو يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات كذا في شرح المشارق
وذكر في فتح المنان قال الزهري يؤتى الرجل العائن بقدر فيدخل كفه فيه
فيتضمض ثم يمج في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب
على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل
داخله أزاره ولا يوضع القدح في الأرض ثم يصب على رأس المعبرون من خلفه
صبة واحدة وقيل العين إلى الصغار أسرع من الكبار وقد يعين الرجل نفسه بغير
إرادته بل بطبعه ومما تدفع به العين قول العائن اللهم بارك عليه وقوله ما شاء
الله لا قوة إلا بالله ورقية جبرائيل عليه السلام للنبي عليه السلام التي رواها مسلم
في صحيحه بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله
يشفيك بسم الله أرقبك وتدسيم التوبة كما ذكره في شرح السنة أن عثمان رضي الله
تعالى عنه رأى صبيا يلجأ فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحفرة
في ذقن الصبي والأكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وههنا
تعويذات ورفق كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف وذكر القاضي
حسين أن نبيا من الأنبياء عليهم السلام استكثر قومه ذات يوم فأمات الله تعالى
منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شكى إلى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له

مهمه
في وجه أصابة العين

مهمه
فيما تدفع به أصابة العين

مهمه
في رقية جبرائيل للنبي
عليه الصلاة والسلام

لما استثرت عدتهم فلو لا حصنتهم بان تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت
ابدا ودفع عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة
في الرجل اذا رأى نفسه سليما واحواله معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين
لا تؤثر من له نفس شريفة لانها استعظام الشيء وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا
في النجم الوهاج (قوله ومسك) بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت
العرب تسميه المشعوم (قوله وضعف قول مقول) قال الجوهري في الصحاح
وابن الانباري في النزهة ليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتام
الاحرفان ثوب مصوون ومسك مدووف ثم قال الجوهري ومن الخويين من
يقس على ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقوود قياسا مطردا (قوله
واسم المفعول من الثلاثي المزيد فيه يعقل بالقلب الخ) اقول قوله وقد لا يكون ذكر
في معنى اللبيب ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد
عن الجازم والناصب وحرفي التنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء
الهمم الا بالقسم (قوله النوع الثالث من الانواع السبعة المعتل اللام الخ) اقول
قوله اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه على اربعة
بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف (قوله ورشي) وقيل اصل رشي
رخو لقولهم رحيث فحيث يكتب بالالف (قوله من الالف والتوين)
لان التوين نون ساكنة تتبع حركة الاخرى تأتي بعد الحركة لا تكون حسن
فانها قبل الحركة فاذا صار الحاء آخر تتبع حركته وتأتي بعدها وليست بعارضة
لحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيد علامة للتمكن والعلامة لا تحذف
وبما ذكرنا سقط ما قبل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض
كيف يبقى العارض لكن التزموا بمثل هذا المضيق ليسم الا بهم (قوله والمنقلة من
الياء تكتب بصورة الياء) هذا في الاخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقلبة عن
الواو والياء نحو باع واعلم ان ما في آخره الف ان كان حروفا يكتب الجميع بالالف
الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسما مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا اتي ومتى
ولدى وان كان اسما معرفة زائدة على الثلاثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب
جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما فيه قبل الالف ياء من نحو
العلياء الدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وربى عليين للفرق وان كانت
الاسماء الممررة ثلاثية نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت

بحث

اسم المفعول من الثلاثي
المزيد فيه من الاجوف

مهمسة

في قاعدة كتابة
ما في خرفه الف ح
فاكان واسماء او فعلا

بالياء كما قال الشارح نفيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا
 كمصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فالياء لا غير كالاسم
 ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان منونا
 فاختار ان يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف
 وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه ياء وتعرف الياء من الواوى
 بالثنية نحو فتان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمره نحو رمية
 وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رمية وغزوة
 وبالمضارع نحو رمى وبغزو وتكون الفاء واوا نحو عى لانه ليس في كلامهم
 ما فاؤه ولا مه واوا لا الواو على وجهه ويكون العين واوا نحو شوى فانه ليس
 في كلامهم ما عينه ولا مه واوا لا ما شد نحو القوى والقوى فان جهل كون
 الالف من الواو والياء بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان املت فالياء نحو متى والا
 فالالف وكتبوا لى بالياء كقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما (قوله
 ولو في صورة) وهى غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لا اجتماع
 الساكنين بقى غزوا فالتبس بالمفرد (قوله ثم اشار الى امثلة الفعل واسم الفاعل الخ)
 اقول قوله واشترى واشترى بالاشراء والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع
 من الاضداد لغة يقع على فعل المشتري والبائع الا ان في عرف الفقهاء اختص
 الاولان بالمشتري والاخيران بالبائع فافى شرح المنظومة من ان البيع والشراء
 اذا استعملتا ثلاثين يكونان بمعنى البيع واذا استعملتا خاسيتين يكونان بمعنى الشراء
 ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير القاضى اصل الاشتراء بذل الثمن للحصول ما يطلب
 من الاعيان فان كان احدا العوضين نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعيته
 ان يكون ثمنه وبذله اشتراء والا فافى العوضين تصوره بصورة الثمن فبذله مشتر
 واخذه بائع ولذا اعدت الكلمتان من الاضداد ثم استعملتا للاعراض عن الشيء طمعا
 في غيره حكى ان الرشيد سأل اليزيدى والكسائى عن قصر الشراء ومدته فقال
 الكسائى مقصور لا غير وقال اليزيدى بقصر ويمد فقال له الكسائى من اين لك هذا
 فقال من المثل السائر لا يغير بالحره عام هداها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائى
 ما ظننت احدا يجمل مثل هذا فقال اليزيدى ما ظننت احدا يفترى بين يدي امير
 المؤمنين ذكره في عقد القلائد وقال ابن الانبارى في الزهدة اليزيدى هو ابو محمد
 يحيى بن المغيرة المقرئ صاحب ابى عمرو بن العلاء البصرى واما قيل له اليزيدى
 لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده فانسب اليه ثم اتصل بالرشيد

فجعله مؤدب المؤمن وكان الكسائي مؤدب أخيه الأمين ويحكى أنه تكلم البريدي
مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى بفأسوته
فرحبا بالغبلة فقال الرشيد لأدب الكسائي مع انقطاعه أحب إلينا من غلبتك
مع سوء أدبك (قوله) أما الماضي فتخذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا أي إذا
اتصل به وأوضح جماعة الذكور سواء كان ما قبل اللام الخ) أقول قوله إذا تقرر
هذا فنقول إشارة إلى أن فنقول جواب شرط محذوف لكن في دخول الفاء بحث
جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا (قوله رضى) وطى تقول رضى بقلب الكسرة فتحمة
والياء الفالاستفاهم الكسرة قبل الياء (قوله اصله رضى) لأنه من الرضوان
بكسر الراء وضمها بمعنى الرضى والمرضاة مثله كذا في المختصر وفي شرح الكشاف
للطبي الرضوان الرضى الكثير ولما كان أعظم الرضى رضى الله تعالى خص لفظ
الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضى به وعنه وعليه بمعنى (قوله)
سرواى صار سيدا في المختصر اى صار سريا وجمع السرى سرارة وهو جمع عزيز
أن يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة لأن تقدير سيد فعيل
يدل على ذلك أنه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تباع وتباع وقال أهل البصرة تقدير
سيد فعيل وجمع على فعلة كأنهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب
الجيد والسيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير قياس لأن جمع فعيل فاعل
بلاهمزة (قوله) وإنما قمت أنت ما قبل واو الضمير في غزواورموا الخ) أقول
قوله لا يخلو عن حرازة هي وجمع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يدغدغ
القلب ويتفرغه الطبع (قوله) فانه أن ضم فكيف يضم) والجواب أن جواب
هذا الشرط محذوف وهو ابني لدلالة ابني الأول (قوله) يدل على أنه لم تنقل
ضممة الياء الخ) والجواب أن معنى قوله ضم اتى الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة
الياء (قوله) لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه) والجواب أن هذا من قبيل
الاتسامات في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما التافية إذا
كان ظرفا مع حكمهم بامتناعه فان في الظروف تجرى توسعات كثيرة لا تبرى
في غيرها أو من قبيل الأضمار والتفسير (قوله) وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء
فيه أنه قد صرح في الضوء وحاشيته للقاضي بأن فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها
في الظرف قبلها (قوله) فالتوجيه أن يقال تقديره إذا اتصل اتصالا الخ) (قوله)
هذا لا يخلو عن حرازة لأن لفظ اتصالا لم يكن سهوا لاطائل تحته ولأنه جعل
صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما

بقوله المراد بقوله ان الكسر الخ وبقوله انه لم يقل وان انضم الخ ولعله الى هذا
 اشار بقوله وهذا موضع تأمل (قوله واما المضارع فتسكن اللام منه في الرفع الخ)
 اقول قوله والالف فيه ان الالف ساكنة ابداء ولا تبيل الحركة فاسكانها بمحصول
 الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبي (قوله فكما تحذف
 الحركة فكذا هذه الحروف) اقول الفاء في فكما لا ترفع والكاف للتشبيه وما كافة
 لها عن الدخول في المفرد فسقط ما قاله صاحب المستوفى من ان الكاف لا يكف
 بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم
 المشبه به فصار مقارنا لفاء التفرع وكرر كذا للتأكيد وقد يكرر لطول الكلام
 كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف وزيد الفاء في كذا لان المشبه به
 المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح
 في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في التراكيب شائع والحكم
 بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة ولذا دخلت
 الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصدر لتحذف الشان المقدور ويجوز
 ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف
 بتقدير المضاف (قوله هجوت زبان الخ) اقول الهجاء ضد المدح في الاساس
 ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء وتهجأ بفتح التاء بعد معاينه
 فهو مهجى ولا تغل هجيته زبان اسم رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار
 وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل درست او عن القطع
 من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره
 الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل فاعله تاء
 الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه ومعتذرا
 حال من تاء جئت من هجوت زبان كلام اضافي متعلق بمعتذر الم تهجو جملة فعلية خبر
 كائن المقدار اي كائنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف
 على لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجو ولم تدعه اي الهجو اذ قد
 هجوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتب الالف بعد واو الجمع فيقال يتصل به الضمير
 للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا و قيل كتب للفرق بين
 واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو
 شاربوا الماء وزاروا زيد كافي الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجمع وان لم
 الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وكذا زادوا في مائة الفارقا بينها وبين منه

مطلب
 الفاء في تركيب
 فكما

والحقوا المئني بها بخلاف الجمع وزادوا في اولك واوا فرقا بينه وبين اليك واجرى
اولاء عليه وزادوا في اولى مال واوا فرقا بينه وبين الى واجرى اولو عليه (قوله
الم يأتيك والانباء تنى الخ) الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم
بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي
استحالة الاستفهام منه تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام
الاستفهامى وما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما في قوله تعالى
أمنت قلت للناس اتخذوني وامى الهين الآية فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار
عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم التصارى ذلك
فيقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان
الهمزة في الآية للتقرير وقد يستعمل للتمكيم نحو اصلاتك تأمر لكان نترك ما يعبد
اباؤنا وللامر نحو اسلمتم اى اسلموا وللتنجيب نحو الم تر الى ربك كيف مد الغل
وللاستبطاء نحو الم بان للذين آمنوا وللتنبيه على الضلالة نحو فاني تذهبون
والموعيد كقولك لمن يسي الادب الم ادب فلانا اذا علم ذلك وللنسوية بعد سواء
وما ابالى وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخى على معنى لم كان هذا الشيء
في الماضي او على معنى لم يكن في الحال والاستقبال او الابطال على معنى لم يكن
في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون في المستقبل فاحفظ هذا والانباء
جمع نبا بمعنى الخبر يقال نبا نبأ ونبا بالتشديد ونبا اى اخبر ومنه النبي لانه انبا
عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزته كالذرية والبرية والحاجية
الا ان اهل مكة يهزمون الاربعة والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره بنى بالكسر
نماء بالفتح والمد وينمو بالضم والتشديد والملافة المصادفة يقال لقيته
ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا منه واللبنون من الشاة والابل ذات
اللبن غزيرة كانت او بكثرة والغزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء
وبنوا زيادهم الربيع بن زياد العبشمي واخواته فاعل يأتيك لبون بنى زياد على
حذف المضاف اى خبرها والانباء تنى جملة وقعت حالا من فاعل يأتيك وفاعل
لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اى لاقيه ويجوز
ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول
محذوف (قوله وتضحك منى شيخنة اه) قال الراغب الضحك انبساط الوجه
وتكثير الاسنان من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان
الضواحك ويستعمل في السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية

مطلب
في همزة الاستفهام
واستعمالها

محوو كنتم منهم تضحكون وفي التعجب المجرد نحو وامر أنه فائنة فضحكك
وضحكها كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له والجيرانه بدت
استانه اولا والتبسم ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه
يقال ضحك به ومنه بمعنى والشخنة ام قبيلة والعشيمة نسبة الى عبد شمس وهذا
من باب النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فيختون منهما لفظا واحدا
فينسبون اليه وقدم امثاله كان لم اصلها بالتشديد وتري من روية البصر وقبل
ضد بعد والاسير من الاسار وهو القيد بالسكر فيهما سمي الاخذ بذلك
لانهم كانوا يشدون بالقيد سمي كل اخذا سيرا وان لم يشد به يقال اسرته اسرا
واسارا بالسكر فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره
اي بقدومه ثم استعمل في معنى بكلمة لظهور المناسبة كما يقال برمنه واصله ان رجلا
دفع الى رجل بعيرا يحمل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بحملته وبما نيا
اصله يعني حذف احدى يائي النسبة وعوضت بالالف فلا يجتمعان قال سبويه
وبعضهم يقول يما نى بالتشديد فاعل تضحك شخنة ومعنى متعلق بضحك عشيمة
صفة شخنة واسم كان ضمير شخنة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شخنة قبله ظرف ترى
اسير مفعوله يما نيا صفة والاستشهاد في الايات الثلاثة هو ان الشاعر اثبت
الواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في لم ترى اثباتا شاذا ويمكن ان يقال
هذه الحروف كانت متحركة حذف حركاتها للجزم اجراء للمعلل مجرى الصحيح
او يقال ان الحروف حذف للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع والضرورة
(قوله ويقتح الواو والياء في التصبايح) اقول قوله فاسودتني عامر عن ورائه
الخ (سودتني من السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعن في عن ورائه للتعليل كافي
قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لايه الا عن موعدة متعلق بسودتني ابي فعل
بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول
ابي بام متعلق بابي ولا باب عطف عليه لان في ابي معنى التني كافي قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلتني قبيلة عامر سيد الاجل كوني
وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق وخصال في تصلح
للسيادة (قوله ويحتمل ان تكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية) كما تكون
ما عاملة جلالاتها على ان ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه
والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف
بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الاهمال واعطاء لو حكم

ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا
والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم
والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهولغة اهل الحجاز واعطاء
ليس حكم ما في الاهمال عند انقضاء النفي بالا وهولغة بني تميم والسابع اعطاء
عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والاشامن
اعطاء الفعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء
الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم
الحسن الوجه في الجر والعاشر منعهم افعال التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له
بافعل في التمجيد وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغيرا فاعل في التمجيد
ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في آخر معنى اللبيب
(قوله وفي قول الشاعر ان تقرأ ان الخ) وصدده

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيث ما كنتما لفتما رشدا

ان تحملا حاجة لي خف محملها * ونصنعانعمة عندي بها وبدا

قال الاخفش الشاعر مثل لابن وتامر اي صاحب شعرو سمي شاعر الفطنة
والصاحب كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع في ما كتب
معاوية الى ملك الروم نقله في القائق يا صاحبي خطاب تخليايه او من قبيل
خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفصيله وفدت من الفداء
ونفسي فاعله ونفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم بمفعوله
والعرب تجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين
افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وضعا حالهما وحيث المكان وقد يستعمل للزمان
والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع
مفعولا به ومميزا ويلزم اضافته الى جملة وتدرت الى المفرد وتندر منها اضافته
الى جملة محذوفة قال ابو القحح في كتاب التمام ومن اضافته الى المفرد اعربه
وقال ابو سعيد بن علي بناته وهو الاشهر واذا اتصل به ما الكافة صار للجحازة
وجزم الفعلين كاههنا واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب ضد الغي
مفعول اتبنا وان تحملا مفعول فاعل مقدر وهو اسأل او بتقدير اللام مفعول به
للقبنا او فدت وحاجة مفعوله ولي بسكون الياء وجاز فتحها ان لم
يوجد مانع صفة حاجة وخف التي يخف بالكسر خفة صار خفيفا والمحمل
بوزن النجاس بمعنى الحمل او واحد محامل المباح فاعل خف والجملة صفة حاجة

يقال صنع اليه معروفًا وصنع به صنعًا فيجاء في فعل والتصنع تكلف حسن السميت
وقولهم الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزاني الا ان صاحب
المفتاح كنى به عن الصفات المحمودة استعماله على الاصل فان اختصاصه
بالذم طار والنعمة اليد والصنعة والمنة وما انعم به عليك مفعول تصنعنا والجملة
عطف على تحملنا وعندى صفة نعمة وضميرها الحاجة واليد بمعنى النعمة عطف
على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر ان كانت حقيقة فيها
كما قيل كقوله والى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرير المعنى في الذهن كالتأكيد وما
وقع لبعضهم من ان ذلك تطويل لا فائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك
في مقام يقتضى التقرير وقيل هي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورة على الماعول
وجمعها الايدى وجمع الايدى الايدى وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع
على الايدى وبمعنى النعمة على الايدى يرد عليه ان اصل يد يدى وما كان على
وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب تقول في الجمع الايدى بحذف الياء في
ذهب اليه الجوهرى من ان الايدى قوله تعالى والسماء بنيناها بايدى جمع يد ليس
على ما ينبغي اذ لا عرف احد من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر
بمعنى القوة من اديديدا اذا قوى ثم الشائع استعمال الايدى في النعم والايدى
في الاعضاء نقله صدر الافاضل في ضرام السقط عن ابى عمرو بن العلاء ثم قال وقع
الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس
وفي شرح الشريفة للمفتاح ان الايدى حقيقة عرفية في النعم وان كانت في
الاصل مجازا فيها وقوله ان تقرأ في محل النصب بدل من نعمة او حاجة
او الرفع خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة احدهما
وعلى اسماء وهي حبيته متعلق بتقرأ وتحكما بمعنى تقضي عطف عليه والجملة
تحكم ان حذف النون بان مقدرة ومعنى متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع
وكذا السلام مفعولهما على تلك الطريقة وان لا تشعرا من الاشعار بمعنى الاعلام
عطف على احدا الفعلين واحدا مفعوله (قوله فالب لا ارئى الخ) آتت فعل متكلم
من آلى يؤل ابلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المعنى وقول الفقهاء الى من امرأته
غلظ اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال
القاضي في الآية تعديته بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عن
عن لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء الغيبة

لا يخلو عن بعد الشيء المبتدأ عن المبتدأ منه ولك ان تقول تعديته بمن في قولهم
 ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ فالتحطى مخطى والمقسم به محذوف
 كانه قال آليت بالله تعالى وارثي فعل متكلم من رثي له اى رقى ورسم جواب القسم
 واهما منطبق بارثي ضمير للتناقض ومن في قوله من كلاله للتعليل كافي (قوله تعالى
 مما خطبناهم اغرقوا من تلقى بارثي والكلالة التبع والاعياء ولا من حتى عطف
 على من كلاله يقال حتى من كثرة الشيء على وزن علم اى رقت وجرحت قدمه
 او حافره والمصدر حتى بالقصر وحتى غاية لارثي تلاقى من الملاقة بمعنى المصادفة
 فاعله ضمير التناقض مفعوله محمدا والمراد به رسولنا عليه السلام وهو اسم مفعول
 من التحميد اى كل الانبياء حمده وقبل ان الله تعالى سماه محمدا واحدا فاراد بمحمد
 ان الله تعالى يحمده كثيرا واسماء احده كانه قال كل الانبياء حمدي واث احدهم
 الى قال ابن العربي لله تعالى الف اسم وليه محمد عليه السلام الف اسم (قوله
 ويسقط الجزم والنائب النونات سوى نون جماعة الاناث الخ) اقول قوله سوى
 نون جماعة النساء سوى اذا كان بمعنى غير او مكان على خلاف في ذلك يدمع الفتح
 ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند
 الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف نقول جاءنى سواك بالرفع على الفاعلية
 ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءنى احد سواك بالنصب والرفع وهو
 الارجح عند سيبويه والجمهور وانها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا
 في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفي ظرفيتها
 بوقوعها ماسة قالوا جاء الذى سواك واجيب به تدريسوا وخبر الهو محذوف او حالا
 لبث مضمر او لا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت
 لاضافتها الى المبنى كافي غير كذا في المعنى اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى مبنى
 على الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرى بالفتح
 الميم وكسره وقوله تعالى الحق مثل ما قرى بالفتح والضم وقوله تعالى يوم ينفع
 الصادقين قرى بالفتح والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم
 وخفضه والاصل في الفعل البناء وكذا اذا اضيف مثل او نحو الى شئ في طريق
 المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف نحو قد وكقول
 الفقيه يجزى الربا في الادوية المطعومة مثل السموم نيا فان الاضافة لهم ناغية
 مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد في النحو (قوله هذا طائل تحت
 لانه ذكر الجازم والنائب قبل هذا ولك ان تقول اعادها لالايتوهم اختصا

الحكم بالصحيح يقال هذا امر لا طائل فيه اذ لم يكن فيه غناء ومزية يقال ذلك في
التذكير والتأنيث ولا يتكلم به الا في الحمد (قوله لا دى الى الناس) اى الناس
المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالنصب بقى لن يرضيا (قوله كما مر آنفا)
يقال قال كذا آنفا وسالفا وفي القاموس قال آنفا كصاحب وكنت وقرى بهما
اى مذكرا على اى فى اول وقت يقرب منا (قوله ويستوى فيه الخ) اقول قوله كيمدى
من الاهداء يقال اهدى له واليه ويناجى من المناجاة وهى المكاملة على سبيل
الحفية ويرنجى من الارنجاء وهو ضد اليأس يقال رجاه وزجاء وارنجاء ورجاء
ترجبة كله بمعنى ويستدعى من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه
صاح به ودعوت الله له وعليه (قوله وبما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان)
والقلب فى ابقاء اصله او قاي قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف فى تحويث
اصله بوقيون حذفت الياء لمامر (قوله لئلا يلزم اجتماع الاعلالين) قال ابن
الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب والحذف والاسكان
اى لا يتخلوا الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع
بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كقول وبين الابدالين
كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهى من الواو وبين الابدال والحذف كقلن
وبين الحذفين مثل قد حذفت الفاء واللام واء لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو
الجمع بين الابدالين والحذفين او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما فى موضع
والاخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كفى ماء اصله موه قلبت الواو والفاء
ثم قلبت الهاء همزة كذا فى شرح المراح وفيه ان حذف الياء فى قوله ليس الاعلال
بل ابناء الامروان قلب الهاء همزة ليس باعلال (قوله ٣ فان امتناع اجتماع
الاعلالين الخ) قبل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا
كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقييد
الاول نحو يقال وبالثانى تحووه وبالثالث تحويدها واعتمدوا فى ترك هذه القيود على
لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فله حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع
الاعلالين ممنوع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال السيرافى الاعلال الذى
منعنا من جمعه هو ان يسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال وقال ابو على
المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول فى
ايمان الله من الله يحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله فليس بمكروه
كذا فى شرح الشافية وفيه نظر (قوله ومصدره التغطية) فى المختصر التغطية التبختر

مصوب
٣ امتناع اجتماع
الاعلالين فى
امكانه

ومد اليدين في المشي وقيل اصله التلطط قلبت احدى الطاءات ياء كما قالوا التظني
 والتقصي في التظن والتقصض ومنه قوله تعالى ثم ذهب الى اهله يغطي (قوله
 من الصبوة) بمعنى الميل ويسمى الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه (قوله وتقلسى)
 يقال قلساء فتقلسى وتقلنس اذا لبسه القلنسوة فلبسها (قوله والامر يعني
 تقول في الامر اى من هذه الثلاثة الخ) اقول قوله ولا يعاد في فعل جناية
 الذكور والواحدة المخاطبة اى لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل قيل ارضون
 وارضين لعروض حركتى الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين (قوله واسم الفاعل
 منهم) اى من هذه الثلاثة المذكورة اقول قوله جعل راضى بضم باء على حكاية
 راضو والذالم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكانه قدمه في اليسان مع تأخره
 في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصلين (وقوله قال قائلهم نستوقد النبل الخ)
 البيت من الحماسة وهو لبعض من طى واوله نحن حبسنا بنى جديلة في * نار من
 الحرب جمة الضرم) نستوقد النبل بالحضيض الخ) حبسنا من الحبس ضد
 التخلية خبر نحن وبنى جديلة حتى من طى مفعوله وجديلة بنت سبيع بن عمرو من
 حبراتهم في نار متعلق بحبسنا في الكشف النار جوهر لطيف مضى حار محرق
 من نار ينورا اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا والتور مشتق منها وقال الراغب
 النار والتور احدهما مشتق من الآخر من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الآخر
 واعترض على تعريفه النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقةها وكذا الاحراق وانه
 لا يات اول النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شاذة لالون لها والضوء ماون
 فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ في التعريف اخفى
 من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره معتبر فيما
 يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورده اكل الدين بان اعتبار هذا المجموع
 عند الوضع غير محقق ثم قال والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فا ذكره بيان
 ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي
 مؤنثة صفة نار ووجه الضرم بمعنى كثيرة الاشتغال صفة الحرب والضرم جمع
 الضرمة وهي السعفة والشجعة في طرفها نار ونستوقد من الوقود وهو وسطوع
 النار وارتفاع اهبها والسين للطلب وللتاكيد حال من فاعل حبسنا والنبل السهام
 العربية مؤنثة لا واحد لها من افعالها وهما على نبال وانبال مفعول نستوقد
 وبالحضيض وهو القرار في الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونصطا د فعل
 متكلم من الاصطباد عطف عليه نفوسا مفعوله وبنت فعل مجهول من البناء

والفائز مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق بشت وهو ضد
 اللؤم وقدمر تفصيله جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا
 تنفذ منها ما في الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فتخرج النار منه
 لسدة رمينا ونصيدها نفوسا بشت على الكرم اي تقتل الرؤساء (قوله فيمن
 يقول رجل ورجلة) يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكبير
 الشائع وقد تكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل (قوله في غيبة راضية)
 هذا من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضى صفة الراضى فحقة يفة الكلام
 رضى الرجل عيشته فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يدل له فحصلت رضى
 عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل قليل
 عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا (قوله فان قلت انهم يلقبون الواو الخ)
 اقول قوله كافي المصادر كقبام وعياد وقيم واختيار وانقياد وحال حولا
 كالقود شاذ بخلاف لاوذاواذا وقاوم قواما مما يدل فعله باعلال ما (قوله
 كافي المجموع تجياد جمع جيد) اصله جيود وديار جمع دار اصله د روتير جمع
 تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ طبال جمع د ويل وصح
 ر وآ جمع ريان كراهة اعلاين ونوآ جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عين
 مفردة وقلبت في رياض وثياب لوقوعها عينا في الجمع مكسورا جملها ساكنة في
 الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من
 الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف خوان لانه مفرد وبخلاف
 طوال جمع طويل لتحركها في الواحد ونبرة جمع نور شاذ لعدم الالف بعدها
 (قوله فسمدة) بفتح القاف والميم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة
 وفتح الواو ما خلف الرأس (قوله لانكون الواو كالتطرفة) وفيه انها وان
 لم تكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا
 ولا يعد عندي (قوله وليس علينا الان نقول الاصل غوازي ٢ بالتوين)
 اي عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التني ساكنان فحذفت الياء وجعل
 التوين الذي كان للصرف عوضا وحذف التوين ايضا ثم عوض تنوين
 آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين استقلت الضمة على الياء فحذفت
 ثم حذفت الياء انتفاء بالكسرة لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء
 بالكسر كالصغير المتعالي ففي الجمع اولى فجئني بالتوين فهو وعند سيبويه
 تنوين عوض عن الياء وحركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف

مهـ
 ٢ في اعلال مثل
 غوازي واحوال
 تنوينه

وهو الاخفش وتوابعه للممكن (وقوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع
والجر) قال الكسائي وابوزيد في حال الجر يفتح الباء لكونه غير منصرف وجره
بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوتة * ولكن
عبد الله مولى مواليا * (قوله ونقول في المفعول من الواو الخ) اقول قوله قياس
مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينظم غالب الوقوع (قوله وفي كلام المصنف نظر
الخ) اقول قوله كانه قد ادى في شرح الاجوف في قول المصنف ويصح نحو
قول وقول (قوله ويقضى وطرا) وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل (قوله ونحو يوم
وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم ايوم كما يقال ليل اليل (وقوله ولا في الاعلام
نحو حبة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم حي وميت لانه اسم موزع لا على
وجه الفعل كذا في الصحاح (قوله ديوان) بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب
وسبب تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه
فراءهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانت اي بحسانين ثم حذفت التاء لكثرة
الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم
لحذقهم بالامور وقوفهم على الجلي والحقى وسمى به الخرائط التي فيها الصكوك
والسجلات والجريدة ويقال لها دفتر وروى ان عمر رضى الله تعالى عنه اول
من دون الدواوين لاولاة والفضاة (قوله اسود ووجد يول) فانه لا يجب القلب
بل يجوز وهو لاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل
بسبب بقاء النص غير وهي غير لازمة مع انها في محل التغير ومع ان الواو قريبة التحركها
قبل الاجتماع بخلاف نحو عجز في تصغير يجوز فانه يجب القلب فيه لان
الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة حفيفة
وبخلاف عربة في تصغير عرونة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه في محل التغير
(قوله لا يقسم اذا اجتماع الخ) مهملة وهي لا يجب ان تصدق كاية لان
نقول قراءت العلم الخ يشير الى ان اذا كان واو في الشرطية المنصلة للاهمال
كما واو في المنصلة وقد يقال اذا تنقيد الدلالة على تبعض التقادير المفيدة
بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس افضة قد فان قلت ما سور الكلية
والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المنصلة كليا ومهما وفي المنصلة
دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد
يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب

مطلب
٢ في كون لفظة
اذا وان واو في
المنصلة للاهمال
كما واو في المنصلة

على سور الإيجاب الكلى (قوله قواعد العاوم يجب ان تكون الخ) هذا الوجوب
 في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثل والمقام
 كما يشير اليه (قوله لقد علمت عرسي مليكة) فاعل علمت عرسي وهي الزوجة
 وربما يسمى الذكر والاثني عرسين مليكة اسم زوجته بدل او عطف بيان امرسي
 انني هي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصح وبه سماه البصرية
 لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه حافظا
 لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط
 فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة فالقياس ان لا يجيء الا حيث
 التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه ايضا طردا للباب
 على ما ذكره السيد عبد الله والتوكيد والفصل ثم جاء المجرد التوكيد فيما لا لبس فيه
 كاللام للحال والتوكيد وقد جاء المجرد التوكيد في قوله تعالى واسوف يعطيك
 على ما ذكره شارح الهادي وقد اشترط فيما قبله امر ان كونه مبتدأ في الحال
 او في الاصل واجازا لا خفش والكسائي وقوه بين الحال وصاحبها ثم جاءني
 زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امر ان كونه خبرا في الحال
 او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاعني
 في تفسير سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واوتئك اصحاب النار هم فيها خالدون
 وتوسيطا الفصل لتخصيص الخلو بالكفار اعدم شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله
 خالدون خبر بعد خبر لا ولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه
 الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظة هو في زيد هو عالم
 لا تكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع
 ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرط له في نفسه ان يكون صيغته
 صيغة مرفوعة منفصل وان يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله اللبث خبر
 ان ومعديا من عدد اعليه بمعنى ظم حال من اللبث والعامل ما في ان من معنى الفعل
 وعليه قائم مقام فاعل معديا ضمير راجع الى اللبث وعاديا عطف عليه وان مع
 جلتهم في موضع مفعولي علمت على مذهب سيبويه (قوله وفي فعول من الواوي
 عدو والاصل عدو والخر) اقول قوله عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة
 والعدوان بضم العين والعداء بالفتح والمدو هو تجاوز الحد في الظلم وانما دخلوا
 التاء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقه لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال
 القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداء بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى

الاعداء الذين ثقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا ثقاتلهم ذكره في شرح ديوان
المنبي (قوله اي فاجرة تدبغى الرجال (قوله ابن جني) هو يسكون الياء وتثنيها
كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيدي به انه معرب كني وليس الياء
فيه للنسبة ذكره الدمايني (قوله من مثل الامام) لفظة مثل مقحمة للعظيم
كافي قول المفتاح مثل بشار وقولك مثلك لا يخل (قوله لو كان فعلا لوجب
ان يقال بغية) وجوز القاضي كونه فعلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه
الهاء لانه للرب الغة او لا نسب كطالق ورد القطب كونه للمباغة بان نفي الاباغ
لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيد وقال الطيبي عن محبي
السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى
وما كانت امك بغيا سقط الهاء لانها كانت مصروفة عن بغية قال صاحب
الكشف لم يقل بغية رعاية لافروا صل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه صدر او برزته
كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجبا واحده لانه مصدر او برزته وكما قالوا في
قوله تعالى من يحببى العظام وهى رميم ولم يقل رمية لانه اراد المصدر كافي قوله
تعالى ان رجمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله
تعالى وما قوم لوط منكم به عبيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب وقابل وكثيرين
المذكروا المؤنث او رודה على زنة المصادر التى هى الصهيل والنهيق وقدمر
في هذا وجوه من التأويل (قوله فان قلت الواو فى عدد رابعة الخ) اقول قوله
والياء اخف الفضل عليه اذا علم وكان افعل خبرا جازا استعماله بلا احد الاشياء
الثلاثة كافي الله اكبر وقول الشاعر دعائه اعز واطول (قوله وهو من الصبوة
وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمى الصبي به لميله الى ما لا يعنيه او من الصبي
بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق ومنه يقال نصابي ويقال صبي
صباء كسمع سمعا الى امب مع الصبيان (قوله والثلاثى المز يد فيه يقلب واوه
ياء الخ) اقول قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو بغزو وفيه انهم
قلبو اياه التخطي من الواو لرفضهم الواو المنطرفة المضموم ما قبلها الا ان
يقال ما ذكر في الفعل (قوله والاصل اعطو من العطو) وهو الاخذ
قبل لم يسمع ماضيه من الثلاثى المجرد وقبل المفعول الاول عا طى آخذ لان
معنى اعطيت زيدا درهمما اخذ زيد درهمما منى (قوله والاصل استرشو
من الرشوة بكسر الراء ونحوها يقال استرشى فى حكمه طلب الرشوة فيه وارشاه
اى اعطاه الرشوة والارشى هو المعطى والمرشى هو الاخذ والارش هو

هو الواسطة بينهما (وقوله لا محالة) : فتح الميم اى لا بد (قوله لا وقع في الثقل)
على بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ والثقل كالصخر
ضد الخفة وبكسر الشاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفختين متاع المسافرين
(قوله وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل) فسطح الاعتراض بنحو
استقوم واستخوذوا عشوشب واجتور ونجاور (قوله او على انه لا اعتداد بالمد)
فسقط بنحو مدعو وعدو (قوله فلنشرع) انفاء فصحة واللام تحمل لام الابتداء
ولام الامر وقدم وجه دخولها على صيغة المنكلم (قوله فتقول النوع الرابع
المعتل العين واللام) اقول قوله اما المتيقن فلا اجتماع حرفي الة فيه وقد يقال هو
ما خوذ من اللف بمعنى الخط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف الة من
طعام لقيف اذا كان مخلوطا من جنسين (قوله من قبائل شتى) جمع قبيلة واحدة
قبائل العرب وهم بنو ابراهيم وسميت بهما لان العمارة تقابلت عليهما وشي جمع
شئت بمعنى المنفرق وقد فسره اشرار في المطول بالمختلف (قوله والقسمة
تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة قسم) احدها ان يكون العين واللام واو ين
كفو ووثانيهما ان يكونا ياءين كحي وثالثهما ان يكون العين واوا واللام باءورا بهما
ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجز في الكلام قال الاندلسي
في المحصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل والاسم (قوله وانما جاء في هذا النوع
يفعل بالكسر حال كون العين واوا) فيد نظر لانه يعلم منه ان يجزى يفعل بالكسر
منحصر فيما اذا كان العين واوا وما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا
وبالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجز ما يكون العين ياء واللام واوا قال
سيبو به ليس في الكلام ما عينه ياء ولاه واوا اذا كان في هذا النوع من الاعتدال لان
الياء اخف والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها الكون المنكلم قويا في الابتداء
تعبا في الانتهاء فبدأوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الصبيغ تنزلا على حالتي المنكلم
ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب ويعرف الياء من الواو بكون العين
واوا نحو شوى لانه لم يجز عين ولام واو ين الا ماشد من نحو القوى والصوى
وانت خبير بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولاً وفي بعض شروح المفصل ما يشير
الى هذا حيث قال ولو ثبت مما عينه ولامه واوان ك القوة والحوه اقلت قوى
وحوى بقلب الواو الثانية ياء لا تكسر ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر
بان مراد اشرار انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
واوا ما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يجزى من يفعل بالكسر

بحث
٢ التاميف المقرون

بل من يفعل بالفتح نحو قوى يتوى (قوله فجميع ما عرفته في رمي يرمى فاعرفه
 ههنا ايمنه) فاء فجميع فصيغة داخلية في عامل جميع في الحقيقة وهو اعراف
 فاعرفه المذكور بالفاء يفسره وتكرر الفاء للتأكيد كما في قوله
 وانا هلكت فمعد ذلك فاجزعي * فاجزعي جواب اذا وعنده معمول فاجزعي
 فيكون التقدير ففاجزعي وقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا (قوله وتقول قوى
 يتوى قيمة واصل قوو الخ) اقول قوله ونظير الجوواتو الجو بفتح الجيم الحرفة
 رشة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جوى
 والجو الهوا ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة
 المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والزهلاك المال يقال توى المال بالكسر
 يتوى توى ويحتمل ان يكون بالباء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المملوء
 بالبن فاعتبر اجتماع الواو بن في الجو والتولاد غامر وما للتحفة فلم يعمل كما اعتبر
 في القوة والصورة وهو العلم في الطريق (قوله وروى يروى ربا صلة رو يا ولم يقلب
 الخ) اقول قوله ولان فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين لان الاصل
 في الثلاثي فعل يفتح العين لحنه وكثر معانيه لانه لا يجي غير فعل بمعنى من المعاني
 الا وقد يجي افعل لهذا المعنى (قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله من
 ثرى الخ) اقول قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله الثاني في الكلام
 كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يأكل القوم اجمعون معناه نفى الاجتماع
 لا المجيء وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد وايجابه كقوله تعالى
 ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا طالين يعني ان عدم الاصرار محقق
 اليقينة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد
 جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حبيب ولا شفيع بطاع اي لا شفاعاة ولا اطاعة
 وما غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل
 على عدم النيل وقوله بل يبنى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام
 قيد فكثير اما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد
 او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح
 في مواضع من كتبه ان في الاول يعبر القيد ولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني
 يتركس ولا يربط في اطرافه وكلية وقد يجعل القيد متأخرا على كل حال من جهة
 المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او المنفي وكذا الاثبات
 (قوله الصفة المشبهة باسم الفاعل) معنى لان لم قام به الفعل ولفظا لانها تثنى

ونجمع وتذكر وتوثق كاسم الفاعل (قوله لان المعنى لا يستقيم الاعليها) فان قيل
 هذا يقتضي كون نحو مؤمن وكافر واجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر
 وعالم في الله عالم وخالد وثابت وراسخ ومستقر وحائض وطائم مما يدل على
 الدوام والثبوت ان لا يكون اسم فاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب
 الوضع والدوام والثبوت عارض (قوله لان صيغة فاعل تدل على الحدوث)
 فيه بحث لانه صرح في بحث الحمد واوائل المقدمة من حاشية المطول لحسن
 الفنارى وعلاء الدين البساطامي ان اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت
 وراية الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث
 من المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض
 شروح الشافيه والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور العين تجيء على فاعل
 نحو وحده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريفي
 في شرحه للمفتاح والاسم كالمثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه
 وليس فيه تعرض لاقتزائه بزمان وحدوثه فيه وزاد في حاشية المطول قوله اصلا
 سواء كان على سبيل التجدد والتفضي او لا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل
 جازان يقصده الحدوث بمعونة القرآن كافي قوله تعالى وضائق به صدورك الآية
 بمعنى ضيق ويجوز ان يقصده الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال
 على وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كالم او غير صفة كعلام الدلالة
 على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال في حاشية
 المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون
 الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو عالم يستفاد منه اثبوت صريحا
 لكون اصل اسم صفة او غيرها الدلالة على اثبوت وقال الشيخ عبدالقاهر
 لا تعرض في زيد مطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا كافي زيد طويل
 وعمر وقصير وجعل الميداني الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم
 بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد بوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ
 على الفعل جازان يقصده الحدوث بمعونة القرآن دون الصفة المشبهة فلا يقصد
 بها وضعا لا مجرد الثبوت اذا الدوام معه باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع
 بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوتا مطلقا ومن قال يدل
 على الثبوت اراد به نفي التجدد والتفضي بقرينة اراده مقابله وهو اخص منه
 ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم (قوله والصفة المشبهة مع الثبوت) على ما ذكره

الشر يف في شرحه للمفتاح وحاشيته للمطول حيث قال الصفة المشبهة
لا يقصد بها الامجد الثبوت وضعها والدوام بقضاء المقام وقال صاحب الكشاف
في الفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا
وكارم وطائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدورك وفي بعض شروح المراح
وضعها على الاطلاق للاحداث والاستمرار وعدت عند اهل هذا الفن من اسم
الفاعل وكذا افعال التفضيل (قوله والمعنى في هذا على الثبوت للاحداث)
لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل
على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقنضة للمعنى في قانونهم وقولهم
اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة
من فعل متعدي يجهل لازما بمنزلة الفعل الفريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم
تشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق في فيرور حيم ورفع يفضي
خلافه (قوله فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكلام) اقول قوله لو اشتغل
الح فان قيل قد صرحوا بان اول الشرط في الماضي فيلزم الماضي في جانيها قلنا وقد
تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامور
اعند ثم او انزى المضارع منزلة الماضي لصدوره عن خلاف في اخباره
اولا مستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجراب او محذوف
اي لرأيت امر افطع على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن الفخاري
وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفضاة بحيث يحترز
عن ان يبرعته بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني
حوادث او تبقى الى الآن لم يبق مني اروع قد تستعمل كان في المستقبل على قصد
وهو مذهب المبرد والمشهور انها الانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل
على قصد لزوم الثاني الاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله افسدنا فان او ههنا تدل على لزوم الفساد
لعدم الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعداد ومن هذا توهم
ابن الحماجب ان لو لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدرك
ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احداث انتفاء بن معاومين الآخر بحسب
اواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لوجئتني لآكر منك لم تقصد ان
تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام وكيف وكلا الانتفاء بن معلوم له

بل قصدت اعلام بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المحبى* ولها استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ* بابعاد النقيضين عنه كقولك
لو اهاننى لا كرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل لمطلق الربط كان واقطع الربط
فيكون جوابا لسؤال محقق او منوهم وقع فيه ربط فتقطع عنه انت لاعتقادك
بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني وقد يكون للتمنى والعرض نحو او تنزل عندنا
فتصيب خيرا وللتقليل وحرفا مصدر يا كان ولكن لا ينصب وزعم بعضهم ان
الجزم بلوم طرد على لغة واجازة جماعة في الشعر وجوابه مضارع منى يلم او ماض
ثبت مقرون باللام غالبا او منى بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه
الماضى المقرون بقده وهو غريب وجلة اسمية مقرونة باللام والقاء وبعضهم حل
هذا على التشبيه بان اوعلى تقدير الجواب (قوله) ونقول في فعل مك. ورالعين مما
الحرفان فيه اه) اقول قوله الحرفان فيه بان كحى فيه اشارة الى رد من قال ان عين
فعله يا ولاه واو قلبت ياء لتطرفها ولتكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب
ما عينه يا ولاه واوورد بانه شهادة نفي لا تسمع (قوله) يجوز حى بالادغام لاجتماع
المثلين وهذه هي المكسورة الخ) اقول قوله على لغة من يميل الالف الى الواو قال
صاحب غايه الامانى وانما كتبت بالواو للاشارة الى الاصل كهدى وسدى بالياء وما
قاله صاحب الكشاف والقاضى كتب بالواو على لفظ المنغم ليس بشئ* اذ لم يقرأ به
احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة على شئ* لا وجود له وتغليظ ورش لانه
ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعملة فملظ اللام
لتقارب الصاد كما حقه في ظواهر وطال وكذا ما قال الضعفاء بالواو وقبل الهمزة
على افظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بنى اسرايل
ليس بشئ* لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظيره لما قال ابو عمرو الداني صاحب
التيسير في المنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الا بصال والتسهيل يعنى
ان قياس تخفيفها في الرصا بالتسميل والوقف بالروم كـ الواو فرسمت عليه
ثم قال وجه كتب الالف بعد ما قاله ابو عمرو ولما تطرفت الواو واشبهت واوا الجمع
في قالوا فالحقت بهما وفيه نظرم التخفيف بطلاق على ضد التثقيب وهو التغليظ
وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا (قوله)
والربوا قال الكرماني الربا قصور من ربا ربوا) اذا زاد في كتب بالالف واجاز
الكوفيون كـ تـ بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو

مطلب
٢ كـ تـ بالالف
صورة الواو

وقال الفراء انما كتبوا بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة واقتهم
 الر بوا فملوهم صورة الخط على اقتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف
 بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشف في سورة البقرة قوله تعالى الذين
 يأكلون الر بواو يحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال
 المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة في كل القرآن من نحو وتلووا يتلووا
 وتبوا وابتدعوا وتبوا وان تلووا القرآن او بعثوا الذي (قوله والحق ان يقال ان
 مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله جمع ناقل مثل كتبه وجهلة اعلم ان
 كتابة المصحف مبنية بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق
 القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن
 ثابت رضي الله عنه امين رسول الله عليه السلام وكان وجهه علم من هذا العلم
 ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالفه لحكمة بلغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمته
 المخالفة هكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف فاما ما لا
 يقصد به الا انه هيم كما واح الصبيان وما يجري مجراه فيجوز ان يكتب على قانون
 الخط وقد اتفقت في خط المصحف اذ ياد خارجة عن القياسات التي بني عليها علم
 الخط والهجاء قال ابن درستوية في كتاب الكتاب خطان لا يقياسان خط المصحف
 لانه سنة وخط العروض لانه ثبت فيه ما اثبت اللفظ ويسقط عنه ما سقطه روى
 عن الكسائي وغيره انهم قالوا في رؤس الاي وخط المصحف عجائب وغرائب
 تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنها آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح للمعري
 الاندراي ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء
 الخارجة عن قياس الخط كتب ولا اوضحه وازيادة الالف ووجهه ان مخشري
 بان الفتح كانت تكتب الفاقبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا
 من نزول القرآن وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة الهجزة انما
 وفكها انما اخرى ونحوه ولا اذبحه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن
 ووضعه وترتيبه منهم من قال بكفاية نقل الاحاد فيها والاصح عند المحققين
 من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان يقع في خط القرآن الحن بناء على عدم تواتر
 صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روى عن عثمان وطائفة
 رضي الله تعالى عنهم انهما قالوا ان في المصحف لنا وستية العرب بانسنتها
 على تقدير صحة الرواية بحمل على الحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره
 الشارح وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر في ثبت التواتر (قوله الا في يحيى

مطلب
 قيل خطان
 قايما سان

ورد في معنى العليم ويقاس على يحيى كل علم مثله وكسب الالف ياء فيهما الفرق بين
 يحيى وربى عتين وبينهما فاعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والقول وكون
 الالف اخف (قوله فهو حي في الثمت ولم يقل حاي الخ) اقول قوله قال عيم
 يا امرهم اه) وآخره جعلت افعالها عودين من نشم وآخر من تمامه عيموا يا امرهم اي لم
 يمتدوا لوجهه ونحوه وافيه كالم تهتمد الحمامة امر بضمها وهي واحدة الحمام تقع
 على الذكر والانثى والفاء واحدة للتأنيث عند العامة هي الواجب فقط وعند
 العرب ذات الاطواق نحو الفواخت والقمارى وساقى حر والقطا والوراشين
 واشباه ذلك وقوله جعلت استئناف لبيان حي الحمامة وضمير للحمامة او حال من
 الحمامة بخذف قد لجوازه عند غير سيدييه وعودين مفعول جعلت ومن نشم
 بالهريك شجر يتخذ منه النسي صفة عودين وآخر عطف على عودين ومن تمامه
 صفته واحدة التمام بضم التاء ثبت ضعيف له خصوص اي وربي او شبهه بالخصوص وورما
 حشبي به وشده خصا ص البيوت بصف الشاعر قومه بني اسد عندهم ملك من اهل
 العرب وبين نخبهم في امرهم لينعم عليهم وبعينهم على اعدائهم يقول انهم
 نخبوا كما نخب الحمامة في امر بضمها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان
 تطاب موضعا قويا تضع بيضها فيه بل تضع على حشبات ضعيفة يلقها الرمح
 (قوله وكما حسناهم فوارس كهمس الخ) فوارس جمع فارس بمعنى صاحب
 فرس مثل لابن وتاسر من الجموع الشاذة كه واللك ونوا كس لان فواعل انما يكون
 جمع فاعلة في صفات من يغفل قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس الذي
 حسن فيه انه لم يحيى امرأة فارسة واما هو الالك فقد جاء في مثل هالك في اله واللك
 والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس وامانوا كس فلضرورة الشعر قال ابن
 السكيت اذا كان الرجل على حافر برذونا كان اوفرسا او بغلا او حمارا قلت مرينا
 فارس على بغل ومر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب الميغل بغل لا فارس
 وصاحب الحمار حمار لا فارس وكهمس ابوحي من العرب قال الراغب انواع الموت
 بحسب انواع الحياة ما بازاء القوة التامة الموجودة في الانسان والحيوان والنبات
 نحو واعلموا ان الله يحيى الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحساسة نحو ياليتني مت
 قبل هذا والثالث زوال القوة العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحيئناه
 الرابع الحزن المكدر للحياة نحو وبأنيه الموت من كل مكان الخامس المنام
 فقد قيل المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو والله يتوفى الانفس حين موتها
 والتي لم تمت في منامها والدرهم الزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم

ثم يبريه عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب
 وذكر صاحب الكشف في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسوا الدهر
 فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر
 انه هو الجالب للحوادث لا غيره الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح
 من ان المنطلق زيدوزيد المنطوق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل
 الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان الله هو الدهر اى المتصرف المدير
 المفضل لما يحدث وقال الراغب والظاهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر
 من الخير والشر والسرور والمساءة فاذا سببتم الذى نعتونه دون انه فاعل فقد سببتموه
 تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان المسبب غير السبب ذكره فى شرح
 البيان والاعصر جمع العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا نظن انهم من
 بنى كهمس اعطوا حياة بعد موتهم زمانا **كثير** (قوله والامر اسمى من
 يحى الخ) اقول قوله على سبيل الاعتباط هو ان ينجر البعير وغيره
 من غير علة (قوله ونظيره حذف اتون من يكون) وقيل حذفه للنشبة
 بحروف العلة فى امتداد الصوت او فى الغنة او بالتشوين وقد مر تفصيله
 (قوله قال سيبويه فى استحيى حذف الياء لالتقاء الساكنين الخ) توضيح
 اعلاله ان استحيى اصله استحى قلبت الياء الثانية الف التحر كها وانفتح ما قبلها
 فصارت استحياء ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الف لانها متحركة فى الاصل
 وما قبلها مفتوحة فى الحال فالتقى الفان ساكنان فحذفت العين فصارت استحيى
 (قوله قلت فيه فظير لانه كما نقلت حركة الياء) اى فى قول المازنى لان الياء فى استحيى
 حذفت لالتقاء الساكنين وقوله لم تحذف الياء لالتقاء الساكنين والاردوها
 اذا قالوا هو يستحي قلنا **وكذلك** حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين
 لان الاصل يستحي استقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء
 الاولى الى الحاء فالتقى بآن ساكتان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وحواله
 انه لم يجوز ان تعل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لالتقاء
 الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة
 الثانية فيصير يستحي وكذا فى استحيى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم قلب
 الف للعلة المذكورة فيصير استحيى ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحيى
 ثم قلب الياء الف التحر كها وانفتح ما قبلها فيصير استحيى فثبت ان الياء
 حذفت للتخفيف لالتقاء الساكنين فار قيل كلامه مبنى على تقدير نونهم

حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتأمل
(قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم) وانما قال لانه يوهم لانه يحتمل
ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ
ينبغي ان يقول لانها قلب الف التجرى بها وانفاس ما قبلها لانه اعادها وضعا
للاظهار موضع المضرتوضيحا (قوله النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل
اللام والفاء اي هو الذي فاؤه ولامه حرفا لعل الخ) اقول قوله اللفظة واو بمعنى عند
المبرد فان الواو عنده من واو ويا وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلاث واوات
وادخال النسا في اللفظة للوحدة (قوله واما حال الوصل فتقول قه) ويكتب
في الوصل ايضا بالهاء لان الوقف عليه بهاء وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة
ان يكتب بصورة افظهم ابتداء بـ او الوقوف عليها (قوله النوع
السادس من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين وهو ما يكون الخ) اقول قوله كين
بلا تنوين لانه غير منصرف للعلية والتأنيث المعنوي (قوله وويل ومله ويح وويس
قال سيبويه ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الهروي
ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليه ويرثي له وويل لمن يستحق
وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس تصغير اي اقل منها في ذلك وقال الفراء ويح
ويس بمعنى ويل روى عن علي رضي الله تعالى عنه ويح باب رجة وويل باب
عذاب وقيل الويل والويللة شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منها عليه
وزعم بعضهم انه دعاء منه اله في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا لعين
الكمال عن المدح وعليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصح (قوله وويل ايضا
كلمة عذاب) واسم لصوت من اصابه المصيبة (قوله ولا يثنى منه) اي من هذا
النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله
خاوال ولا واح ولا واس ابو هند (شاذ وقول القاضي في تفسير سورة المرسلات
وبل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بنا الفعل منه ايضا وقوله في قوله
تعالى قول للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم
البناء (قوله النوع السابع من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين واللام الخ) اقول
قوله والقسمه تقتضي ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام
واو والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفاء والرابع ان يكون الفاء واو
والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء والعين واللام واو والسادس
ان يكون الفاء واللام ياء والعين واو والسابع ان يكون الفاء واللام واو والعين

مبحث
النوع السادس وهو
المعتل الفاء والعين

مبحث
النوع السابع وهو
معتل الفاء والعين
واللام

جالا اختلافات فبحوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقة وبعضهم اذا كانت
 في تأويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها
 نحو فوه الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدواي متعادين وبعضهم اذا كان
 ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال
 مفردة كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت صدرة بحرف ينبي
 على التشبيه نحو كان وبعضهم اوجب في نحو جاءني زيد وهو يسرع (قوله
 والله بيقينك لئلا سالما) قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما
 اسم فاعل من السلامة وهي التعري من الآفات الظاهرة والباطنة والبرد بالضم
 نوع من الثياب والتجليل هو التعميم والمعنى مشتملا عليك التجليل والتعظيم
 اشتمل الرد على صاحبه احوال كون التجليل والتعظيم ردين لك ملايين لك
 والحالان يحوز ان تكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة
 صاحبها واحد كالکاف في بيقينك ههنا والاحوال المتداخلة وهي ان يكون
 صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يحمل
 قوله يرد التجليل حالاً من الضمير في سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله
 في كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاسح وترك الواو لان الظرف
 اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير واو البنية لانخرائطه في سالك المفرد
 كما ذكره في الضوء وان قال الشريف في شرح المفتاح رجحان الترك اظهر فترك الواو
 لالكونها عقيب حال غير جملة بل بعض ما قدمناه قبيل هذا (قوله فان كان حركة
 ما قبلها فتحة تقاب بحرف الفتححة وهو الالف الخ) اقول قوله ويريم هو طي
 ابيض خالص البياض يسكن الرمل (قوله يا حادي انز بهمزين) اولاهما
 لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نصر وثابها فاء الامر من نأزر برأى مججمة
 ثم رأء مهجولة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج (قوله فلها
 احكام اخر لا تليق بهذا الكتاب) اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت
 الثانية مع سكون الاولى ولم تكن في موضع اللام كسأل على فاعل من سال نذبت
 الثانية وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركت كما قد قال النحاة وجب قلب
 الثانية ياء ان انكسر ما قبلها وانكسرت نحو جاءني اصله على مذهب الخليل جاءني
 وائمة اصلها القريب أئمة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب
 قلب الثانية واوا نحو وايدم في تصغير آدم اصله ايدم واوا دم أصله آدم وقد صح
 التسهيل عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو أئمة والنز

في باب اكرم حذف الثانية وحذف عليه اخواته (قوله بل نقلت حر كذا الميم اليها
 لوقوع المثلان وهما الميمان بعدهما وارادة الادغام (قوله وقلت يا فقيل ائمة)
 في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع همزتين في ائمة للشغل
 وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل لتواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة
 العرب استعجمات على الاصل وهو اقيس وان نقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين
 محقتين يلزمه ان يقرأ أ آدم بهمزتين محقتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة
 فلا يعمل الاما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح
 بالياء فهو لاحق محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤون بهمزة بعدهما ياء
 مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في ائمة عند النحاة لغة واحدة
 بهمزة وياء والقراء يقرؤون بهمزة وياءو بهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى
 قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه
 عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح الكشف ما ذكره الزمخشري
 خلاف ما ذكره النحاة واختاره في مفصله وقال ابو شامة رأى النحاة ابدال الهمزة
 ياء في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار
 مذهب القراء في الكشف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة (قوله اذا عرفت
 هذا فتقول اذا قلبت الثانية فان كانت الهمزة الاولى الخ) اقول قوله بل هو وهم
 محض والجواب ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها
 لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غاية انه بين عود الثانية عند الفتح
 وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيد احتراز (قوله
 باقظام املي) مثل بهذا لان قظام اسم امرأة مبنى على الكسر عند اهل الحجاز
 (قوله لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة) فيه ان معدودة
 وان استعملت في القلة وقبح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف واجن والذلة
 تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تناول الا ما فوق
 العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا
 عند جماعة ومنهم صاحب الكشف عند بعضهم (قوله حذف الهمزة في خذ
 وكل ومر على غير القياس يعني ان القياس يقتضي ان يكون الامر تأخذوا كل
 وتأمر او اخذوا وكل واؤمر الخ) اقول قوله وأمر اهلك بالصلاة اهل الرجل
 زوجته عند الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الآية
 الزوج خاصة لانه تعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لا اله الا الله

لا يرى انه خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة
 بخطاب جماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا بالغه في سترها
 فيعدل عن الافراد والتأنيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها برتبتين
 ومنه هذه الآية ذكره في شرح المعنى (قوله فبرأس التمثال) اي بحورأسه في
 المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبهاً بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة
 عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مبساحاً وجد خاتماً دانيال انبي عليه السلام
 في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وكان على قصه اسدان وبنيهما رضيع يلحسانه
 وذلك ان نحت نصر لما اخذ في تنبع الصبيان وقتلهم وقودا له والفته امه
 في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسداً يحفظه ولبوة ترضعه
 وهما يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه
 (قوله ومرب بالستر) اي بستر عيوب المسلمين ومعنى برأس الكلب بقتل الكلب العقور
 كما يقال فلان اعنق كذا وكذا رأساً او تملك ويقال امرى حسن مادام
 رأسك سائماً واذكر الرأس لمشاكله رأس التمثال او المراد القتل بضرب رأسه
 لكونه به اسهل (قوله وأزر) اي عاون يا زروها اي هنيء كضرب بضرب بلا فرق
 والتخفيف على القياس المذكور والامر من تأزر ابرز اصله ائزر فقلت الثانية يا
 انتهي (اقول قوله وفي قراءة السبعة) سأل سائل الخ قال ان مالك ليس سأل
 في قراءة من قرأ سأل سائل بمذاب واقع مخففاً من سأل وانما هو مثل هاب وساب
 معن العين مراد ف سأل مهموز العين لانهم يقولون سالت تسال فتوهبت
 تهاب وقال ابو البقاء سأل يسال مثل خاف يخاف ومصدره الاساولة
 وهو واوى (قوله قلت لان سل اكثر استعمالاً من جر) في اجأ ومن الجؤار بمعنى
 الجوارى قل جأراً الثور اى صاح ورف في ارؤف من الرأفة وهى الرحمة على ما فى
 الجمع واشد الرحمة على ما فى الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم فى مواضع كثيرة
 من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثانى بعدهما فالانساب العظيم
 القراءان ما نقله الرازى عن القفال من ان الرأفة مبالغة فى رحمة مخصوصة هى رفع
 المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل فقول القاضى
 فى سورة البقرة تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل
 لا يخلو عن قصور الا يرى الى قوله فى سورة النحل فان ربكم لرؤف رحيم
 مع ان الفواصل هنالك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفى بعض الكتب
 حتى الاخفش عن بعض العرب اسل فى سل فلا يرد السؤال (قوله وآب اى رجع

يؤوب وساء بسوء كصان بصون الخ (اقول قوله وساء بسوء لازم ومنه يقال
 سؤته فسيئ مثل سررتهم فسرو يقال هو رجل سوء بلا اضافة ورجل سوء
 بالاضافة كاضافة حارسه ورجل صدق في افادة المبالة حيث اريد ان
 الصدق احاطه فصار الرجل منسوب اليه كانه اصل له ولا يقال رجل سوء
 بالضم في الكشف هما كالسكره والكره والضعف والضعف من ساء
 الان المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد منه من كل شيء فالسوء بالضم جار
 مجرى الشر الذي هو نقبض الخير وقبل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه
 والدمار والهلاك وقبل بالضم اسم مصدر (قوله الزند) وهو ما يقدح به النار
 من العود والحديد والجمع زناد وفي بعض شروح المقامات ان زنادا مفرد مثل حنار
 وفي الكشف هي التي توري بها الاغراب واكثرها من المرخ والعفار وفي امثالهم
 في كل شجر ناروا استجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين العفار وهي
 انثى والمرخ وهو ذكر فتقدح النار باذن الله وهو ذكر مخالف لقول الجوهري
 والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل و يوافق قول المبداني
 في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ والفظة
 كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشف
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب
 قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة القصارين (قوله كافي ائمة) التشبيه في قلب الهمزة
 بباء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها (قوله ويرجع قول الخليل) قيل
 المرجح ابو علي الفارسي هو نسابشير ازمن قرية يقال لها فسا ويقال له ابو علي
 الفسوي احد الكبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الاغراب وهو امام
 في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشف وغيره دخل بغداد واقام بها
 مدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات كثيرة الشيرازيات
 والبغداديات والحلييات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة
 والاغفال والابضاح (قوله وفي الوقفة كف) اشارنا الى ان وفي امران
 يكتبان بالهاء وان كانا في الوصل لان معنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح
 الهاء (قوله واوى بأوى اباوا) على فعول واو على فعال بالكسر الى كذا
 اي انضم اليه واوى له اي رحمه ونحبه فذرجع اليه بقلبه ذكره الطيبي والمأوى كل
 مكان بأوى اليه شيء بلا ونهارا (قوله ونأى اي بعدت أي كرمي برعي وعليك
 بالتد رالح) اقول قوله وعليك بالتدبر هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى

مهمة
 في ترجمة ابى علي
 الفارسي الفسوي

الرم واذ تعدى بالباء كان يعني التمسك لان الباء في المفعول تقوية لعمله كما
ظنه الرضى وكان القياس ان لا يقال للجبار والمجروح اسم الفعل لانه لم يكن
اسما قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم طردوا هذا الاسم في كل
لفظة منقولة الى معنى الفعل اشارة الى الرضى والتدبر تصرف القلب بالنظر
في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر في الدلائل (قوله وكذا قياس رأى اى
قياس يرى ان يكون كينأى الخ) اقول قوله الم تر ما لا قيت الخ لفظ الم تر تقر بر اى
حل المخاطب على الاقرار بما دخله اثني وتعجب اى حل المخاطب على التعجب
يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب
والرؤية فتجمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لا قيت
خطاب لا عصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما وعلى انه مفعول معه
واعصر منادى حذف حرف نداء ومن شرطية ويتمل بمعنى يستمتع ويعيش
طويلا مجزوم بما يقال ملاك الله حبيبك تملأ اى متك به واعاشك معه طويلا وير
جزاء الشرط مجزوم به ويسمع ايضا مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد اى هم من
برء (قوله وكقوله ارى عيني ما لم تر اياه الخ) الترهات بالضم الطرق انصغار
غير الجادة تنشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد الراء وقبحها فارسي معرب
ثم استعبرت في الباطل ارى مضارع منكلم وحده من ارى يرى عيني فمفعول الاول
ما لم تر اياه مفعول الثاني كلانا مبتدأ خبره عالم بالترهات متعلق به وبالجملة
استئناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى المفعولين وما اشتهر بين
النحاة من امتناع الاختصار في افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل
المراد به الترك بحيث لا ينوي ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيويه واجازه الاخفش
وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل
والمفعولان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلنا مفر دان لفظا مثنيان معنى
مضافان ابدال لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة
والتنصيص نحو واحد هما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فاننا
مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله * ان للخير والشر مدى *
وكلا ذلك وجه وقبل (فان ذلك حقيقة في الواحد واشير به الى المثنى على معنى
وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلاخى وخيلى واجدى عضدا)
فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانبارى ايضا فتها الى المفرد بشرط
نكر برهما نحو كلاى وكلاك محسنان واجاز الكوفيون ايضا فتها

الى النكرة المختصة نحو كلارجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا
وكلنا في الافراد نحو كلنا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معنهما وهو قليل
وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل زيد وعمر كلاهما قائم
وكلاهما قائمان ابهما الصواب فكذب ان قدر كلاهما قائما قيل قائمان
لانه خبر عن زيد وعمر وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد (قوله
وقد حذف الشاعر الهزلة من ماضيه فقال صاح هل ربت الخ) الضرع
لكل ذات ظلف او خف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية لا يمكن الذي يجمع الخلق
والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهي ما يحلب فيه ويروى في العلاب جمع علبة
بالضم وهي محلب من جلد وقوله صاح منادى حذف حرف نداءه ورخم على
سبيل الشذوذ لان اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وربت خطاب
اصاح وسمعت عطف عليه براع مفعولهما على سبيل التنازع لكن في عمل سمعت
يحتاج الى تقدير مضاف اي خبر راع والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة
ورد صفة راع في الضرع متعلق برؤ ما قرى مفعول رد في الحلاب متعلق
بقرى (قوله فاذا امرت منه اي بذت الامر من ترى الخ) اقول قوله ففي عبارته
حرازة الى قوله لا بد من تقدير قد لا يصح (قال ابن هشام في المغني جوزال نخشري
ومن تبعه كون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده
ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخله
من قبل الا انه قبل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث
لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلامه
ان الماضي بقدم محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن
ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي
الداخل عليه قد انحصرت القيمة للاستقبال وفائدة قد فيه تحقيق ترتب الانفجار
على الضرب نعم يحتاج الى التمسك ببل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخله
من قبل لا بمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ
كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام
كما يدل عليه لفظة من قبل على ان انا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت
فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء ماضيا بقدر ذكره حسن الفناري
وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي
التصرف الامع قد واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف

في تفسير قوله تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في حذفها واضمارها عند عدم قياس قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها ينتظم بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى ان كان قبضه قدم من قبل فصدمت وفي قوله تعالى وان كان قبضه قدم من دبر فكذبت ولتقول ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقص بما في الآيتين على ما قاله الشارحان (قوله وبناء فاعمل منه اي من رأي مخالف لآخواته يعني كما كان يرى مخالف لآخواته الخ) اقول قوله وهذا لعمري بالفتح والتووين وانما كتب بالياء ليكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف في التصب والياء في الرفع والجر (قوله وتقول في الامر ان بناء على اصل المرفوض وهو قوري حذف حرف المضارعة واللام في ارا الخ) اقول قوله وقول من قال اتزمن اتزخا في فتح الباري شرح البخاري انكر الحجة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكا الصغاني في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصين فليؤد الذي اتعن بالتشديد (قوله واما اتخذ فليس من اخذ) قال الجوهرى الاتخاذ افعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما اكثر استعماله على لفظ الافعال توهمو ان التاء اصلية فيه وانه اتخذ يتخذ (قوله وهو فصل في بناء اسم الزمان والمكان وهو اسم وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد الخ) اقول قوله فصل في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والمعارف المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروفها وهذا توسع شائع ولا ينساق فيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقواب لانفس المعاني لان المعاني لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفها لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظروفها بيان المعاني فلا منافاة (قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد) يعني بشخص او زمان فاذا قلت مخرج فضاء موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق ومن

فصل
في اسمي الزمان
والمكان

ثم لم يعموا اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقل زيدا
ولا تخرج اليوم للإخراج من الاطلاق الى التقيد كذا في شرح الشافية
للسار يردى هذا عند المتقدمين والمتأخرين من الحاة قد جاوزوا اعمال الزمان
والمكان في الظرف وعلاوه بان الظرف بكفيه راحة من الفعل ذكره علاء الدين
البساطامي في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق متعوض بالصفات
الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعه لذات مبهمه باعتبار
معنى معين يقوم به افتراك مداولها من ذات مبهمه لم يلاحظ معها خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل منصف بتلك الصفة وذلك المعنى
المتبر فيه يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف لفظا او تقديرا تعيينا
لذات التي قام بها المعنى (قوله اسمى الزمان والمكان) الاولى توحيد الاسم للاشعار
بوحدة صيغتيهما (قوله لرفضهم) فاعلا في الكلام الامكرما ومعونا) وقد ذكرنا
انه جاء مهلاك وميسر ومالك بضم العين (قوله ولما كان مظنة اعتراض هناك
باننا نجد اسماء الخ) من فعل بالفتح والضم على مفعول بالكسر اشار الى جوابه بقوله
وشذا المسجد الخ (قوله وشذا المسجد وهو اسم البيت للعبادة سجد فيه اولا
قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء
واما منخر بكسر الميم والخاء ففرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف
من المنخر وهو الصوت بالانف كمنخر بكسر الميم والباء فرع على منخر بضم الميم
وكسر الباء وهو الرأبحة الكريمة ولا ثالث لهما (قوله ومنه مفرق الرأس لوسط
الرأس) لانه موضع فرق الشعر (قوله ومنه مسقط الرأس اي موضع سقوط
الولد عن الام) (قوله من بحر مفتوح العين والصحاح بالضم) (قوله والمسكن)
وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفصحى في المنسك ايضا في المختصر (قوله قال ابن
السكيت) اسمه بمفعوب ومتى اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن
الانباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا
من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وههنا فائدة ذكرها في تهذيب
النووي قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء العجمية كابراهيم واسماعيل
واسحق واسرائيل وسليمان وهرون وسائر الاسماء العجمية الكثيرة الاستعمال
وما لا يكثر استعماله منها كماروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف
الالف في شيء منها ولا يحذف من داود وان كان كثيرا لا يستعمال لحذف احدي
الواوين منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد يجر اثبات الفها وحذفها

مطلب
٢ في ابن السكيت

ان كثر استعماله والا فلا تحذف كسالم وجارو حاتم وحامد وما كثر استعماله
وتدخلة الالف واللام يكتب بغير الالف مع الالف واللام فان حذفها ثبتت
الالف تقول قال الحرث وقال حارت ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها
واثبتها في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان (قوله فن المعتل الغاء مكسور عينه
ابدا) وقيد في بعض شروح الشافية باواوى الذى حذف واوه في المضارع
ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يا بالكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق
ما ذكره ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح
كالموجل وينبغي ما ذكر في المطلوب المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح من علم
وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى ان المعتل الغاء واللام
كالتأقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب المعتل الغاء الواوى
المضاعف حكمه حكم المضاعف (قوله قال الشاعر على ما رواه كسانى فاصبح
العين ركود الخ) العين جمع العين وهى الحديد تكون في آفة الفدان اى آفة الثورين
للحرث او البقر التى تحرث وهو فعل فنظوا لان الباء اخف من الواو وركودا
من ركد الماء ركودا سكن وكل ثابت في مكان فهو راكدا والواو شاذ جمع وشر
بالحرث وهو المكان المرتفع وجمع الجمع او اشير رشح الشئ رسوخا ثبت وكل ثابت
راسخ والموحد بالحاء المهملة من الوحد وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في ان
ولا مقدرة بعدها اى اصبح الحدأ ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا يرسخن
في الموضع ذى الطين الرقيق في الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحد
بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل في البيت على انه سماع موحلا بالفتح
للموضع وكلام الجوهرى في هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقيد بمجل
المصدر حين السعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اى وقت قدومه
فلا يستلزم ادبه على ان الموحد اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا ينبغي
ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في المصادر وعند ابى على الفارسي ان المصادر
تقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف (قوله واويا
كان او يايا) واويا خبر كان والمراد التسوية بين الواوى والياى وتقديم خبر كان
في مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد
من التصریح بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح (قوله وروى اوى
الابل وما في العين) قال الاندلسى ذكر الفراء اوى الابل وذكر غيره ما في العين
قال السيرافي وذلك غلط عندي لان الميم اصلية وفي الصحاح فوق العين طرفها

مما يلي الانف والمخظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع اماق واماقي مثل ابار وآبار
 وما في العين لغة في مؤق العين وهو فعل وليس بمفعول لان الميم من نفس الكلمة
 وانما زيدت في آخره الياء للحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لان فعلى
 بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعول فلهذا جعوه على ما في على التوهم
 وقال ابن السكيت ليس في ذوات الاربعة بمفعول بكسر العين الاخر فان ما في العين
 وما وى الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعول بالفتح نحو رميته مرمى
 ودعونه مدعى وغزونه مغزى وظهر هذا القول المأول على ما ذكرناه
 وهو الحاق بمفعول غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ما في
 العين من هذا القبيل منظوره الان يحمل على ما ذكره ابن السكيت
 وهو ايضا غلط لولم يأول على ما عرفت (قوله فلم يعلم ان المعتل افتاء واللام كيف
 حكمه الخ) نفي العلم وتردد مع تصريح اعلم العلماء ابي حنيفة في كتابه المسمى
 بالمقصود ان اللغيف المقرون كالمعتل افتاء وما قبل ليس للامام كتاب مصنف
 فهو كلام المعتزلة وقال الامام صدر الاثمة بلغت مسائل ابي حنيفة رحمه الله
 نحو مائة الف مسألة مع ما اودع في كتبه من المسائل الغامضة المبينة على
 خفيات النحو واسرار العربية ودقائق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي انه
 وضع ثلاثة آلاف وثمانين الف مسألة وقيل ستين الف مسألة ذكره في الانتصار
 وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية
 هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا ونيف مسألة وذكر في شرح البردوي
 للامام الارزنجاني ان الامام صنف كتاب المعالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب
 بعثه الى عثمان البستي من اصحابه وكتاب الغنم الاكبر وكتاب المفصود في الصرف
 (قوله وفي كلام المفتاح ايضا ابناء الى ذلك) حيث قال واسم الزمان من الثلاثي
 المجرد على مفعول يسكون الفتاء وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه
 في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والافتحت تم كلامه اراد بباب
 يضرب باب الصحيح والذا لم يقل من يفعل فبقى قوله والافتحت شاملا للمعتلات
 باسمه غير المذكورين ومن جلتها المعتل الفتاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح
 العين منه قال صاحب المظهر المعتل الفتاء مفعول بفتح الميم وكسر العين ابدا
 والمعتل اللام بفتح الميم والعين ابدا واللغيف المفروق كالمعتل الفتاء واللغيف المقرون
 كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق قيل هو
 كالثال وقيل هو كالنسا قص قوله وقد ندخل على بعضها ثاء التأنيث

اما للمبالغة الخ (اقول قوله اما للمبالغة ليدل على ان لها شأنًا في انفسها
 قال بعض الفضلاء وتحقيق كون النساء في الوصف مثل علامة للمبالغة
 ما اشار اليه صاحب الكشف من ان النساء تقتضي ان يقدر موصوفه جماعة
 وحله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبنى على عدم الواحد جماعة
 مبالغة كانه اكثر من علومه جماعة فسموا النساء مبالغة تسمية بالاثرو قطعاً للمسافة
 وتقصير المقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد لانه عظيم فالتاء في التحقيق
 لتأنيث الموصوف (قوله بمنزلة فارورة وشبهها) اى في كونها غير جارية
 على الفعل فان القارورة في اللغة لغير المائعات لكنها اخصت بالزجاجة المخصوصة
 والديران خص من بين ما يوصف بالدور بالمثل الرابع للقمر (قوله فهو ذلك
 لم يذهب به مذهب الفعل) اى لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه
 شتوت مفهوما تهابل انها موضوعة هكذا فلا يراد بها صدور الفعل في زمان
 او مكان (قوله وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى على الفعل دليلاً
 على اختلاف معناه) اى على ان المراد من صيغة المضموم الدوام والثبوت
 دون التجدد والحدوث كما انه ما مر اذ ان من صيغة الجارى عليه فتأمل (قوله
 قال المحرنجيم والجمال والثوى) وهو للعجاج اول هذه القصيدة اطر يا وانت قنسى
 والدهر بالانسان دواري الهمة للاستفهام وطرب يا مصدر طرب بالكسر وهو
 خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور يعنى انطرب طرباً وانت قنسى وهو
 الشيخ الفانى والدهر الزمان والابد والانسان من الانس عند البصريين ومن
 انسان عند الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان به ثلاثة اقوال الاول قول ابن
 عباس رضى الله تعالى عنه انما سمي به لانه عهد الله تعالى اليه فنسى والثاني قول
 بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصرياء من آنت كذا ابصرت اثنان
 قول قوم سمي به لانه يستأنس به ونقال لما خلق الله تعالى ادم عليه السلام آتسه
 بزوجه فسمى انسانا والدواري الدهر يدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة
 من جهة تشديد الواو والاثيان بباء النسبة ولا فعل له الا الدوران وهذا نسبة الى
 فعله فقوله والدهر دواري يحتاج الى التبريد في الثاني والمحرنجيم المجتمع والجمال
 بالجيم القطيع من الابل مع رعايتها والثوى حشرة حول الحباء لتلايد خله ماء المطر
 والجمع ثوى على فاعول واصله ثوى يعنى انظهر الفرح حال كونك شيخاً وحال
 رؤيتك دوران الزمان وانت ترى ديار الاحياء خربة خالصة بحيث خلا المجتمع الابل
 وموضع خيلهم الاحياء ومجالسهم عن اهلها (قوله واذا اكثر الشئ بالمكان

قيل فيه مفعلة اقول ادخال التاء للمباغلة للدلالة على الكثرة او ازايدة البقعة (قوله
 لكن توجبها) هذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهم ومحزنه (قوله) ولما كان
 هنا بحث بناسب اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثرت الشيء بالمكان الخ (اقول
 قوله عائشة رضي الله تعالى عنها بالهمزة) (قوله) كجحمرش وعضرفوط الجحمرش
 العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامية تقولوا والجمع عجائز والعضرفوط العظاية
 الذكروهي دويبة اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباس (قوله) وبما يناسب
 هذا المقام اسم الالة فتقول واما اسم الالة الخ (اقول على محلب وهو اسم لما
 يستعان به في الحلب وان كان بالحقيقة اسم لما يحلب فيه كسحجة اسم لما يكبس به
 الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب المفاتيح وعندى ان مفعلا هو
 الاصل وما سواه منقوص منه بمرض كسحجة او بغير عوض كثقب لكن
 كثرة الاستعمال وكثرة الفرع بالزيادة تشهد ان الاصل مفعول وما عداه منفرع
 منها بزيادة وصفة اسم لما يصفى به اللبن وغيره وقيل هي آلة منخضة من
 الخشب يطرح بها الثلج (قوله) وقالوا مرقة بكسر الميم الخ (اقول قوله مطهرة
 وهي الادوة في الصحاح والفتح اولى) (قوله) ومسقاة وهي بالفتح موضع الشرب
 ومن كسرها جعلها كالا لاسق الربك (قوله فجعله) اى جعل اسم الموضع
 مخافة لاسم الالة (قوله) ولما قال ان صبغ الالة هذه المذكورات وقد جاءت اسماء
 الاكث الخ (اقول قوله) ولما قال الى قوله فاشاد دخول الفاء في جواب لما غير جائز
 او قليل وقد مر تفصيله (قوله السعوط) وهو بالفتح دواء يصب في الانف
 قوله ومحرضة في الصحاح هي بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح الهادي انه
 المشهور قال ابن درستو به هذه الكلمات او كسرت على الاصل جاز (قوله) وفيه
 نظر) والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه (قوله) وقال سيبويه لم يذ هو ابها
 مذهب الفاعل) يعنى لم يحملوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين
 من اسمى المكان وال زمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يحى على مفعول بضم الميم
 والعين بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجوامد فلا يقال مدهن الا
 للالة التي جعلت للدهن واو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره
 وهذا مثل الكلمات التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع
 كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالفتحة والمجعة وهما مثل الصمغ تقع على الشجر
 فيه حلاوة والثالثة المغرود وهو ايضا بالفتحة نوع من الكماء والرابعة
 المداوق بالعين المهملة وهي مثل الملاق وهو ما يلق به شئ قال ابو سعيد لا نظير

لهذه الاربعة (قوله تنبذ على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة) اقول قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غز غزاة وقضى قضاة لان مصدرهما الغزو والقضاء والفعله منهما الغزوة والقضية (قوله وفيه نظر) لجوز ان يكون اصلها غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين نقات حركة الواو والياء الى ما قبلها فقلبتا الفاتحة كهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الان يقال انهما بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعنات كما قيل في قضاة وامثالها كنبغة وحفاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة (قوله والمرة بما زاد الخ) اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرءة انما تبني من الاشهر تقول كذب تكذبة ولا تقول كذابة (قوله ناء التانيث الموقوف عليهم هاء) يعني اذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين ناء التانيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف لجيئها التانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليهم بالهاء وما روى قطرب عن طي انهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوة بايدال ناء الجمع هاء في الوقف فضعيف وبقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كانه بنت واخت يوقف عليها بالهاء وبقولنا على الاكثر لان بعض العرب تنقف عليهم بالهاء ومنه قولهم وعليه السلام والرحمة والوقف عليهم بالهاء في نحو الضاربين ضعيف وهبهات ان جعل مفردا وقف عليها بالهاء والافعالناه ومثله في اجمال الوجهين استأصل الله عرفاتهم وعرفاتهم بفتح التاء وكسرهما (قوله من الطعم) هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح البردوي ذكر في المغرب وغيره ان الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشئ اي اكل وذاق

الان المفتوح هو المشهور بين

الجمهور من القهاء

* تم *

طبع في المطبعة العاصرية
في ٤ محرم الحرام من سنة ١٢٨٨

فهرست الكتاب

صحيحة

- ٠١ في حديث الابداء (اشتقاق الاسم
- ٠٣ في لفظ اسم الله تعالى
- ٠٤ اشتقاق لفظه الله تعالى (الفرق بين الرحمن والرحيم
- ٠٤ في استعمال افعال التفضيل
- ٠٦ الكلام في اللغة (الفرق بين الفعل واسم الفعل
- ٠٨ بلفظة معنى الصفة المشبهة عن معنى اسم الفاعل (الفرق بين الحمد والمدح وبينه وبين الشكر (الحمد يختص بالفعل سبحان واستعماله
- ١٠ الصلاة لغة الدعاء
- ١١ الصلاة شرعا (للصلاة على النبي فائدتان (في الصلاة على خير الانبياء (السلام الترضي
- ١٢ تعريف النبي (الفرق بين الرسول والنبي
- ١٣ في معنى محمد (العلم بنبوته ولا ينعته به (نوصيف اسم الاشارة
- ١٣ تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور
- ١٤ في اسم الجمع والجمع (عطف الخاص على العام وبالعكس مختص بالواو (لا يستعمل الا ك مفردا غير مضاف الا نادرا
- ١٥ في الاصحاب والصحابة
- ١٦ الردة هل تحبط العمل او لا (في التابعي (في الايمان والاسلام (في كلمة بعد دخول الفاء بعد بعد (في التخلص والاقتضاب (في لما
- ١٨ احوال المختصر (في معنى الامام (في معنى القدوة
- ١٩ الملة (الانطواء (البحث لغة واصطلاحا
- ٢٠ فائدة التضمن
- ٢١ الفكر والنظر والفرق بينهما
- ٢٣ معنى حسبي (في الاسئلة والاجوبة (عطف القصة على القصة
- ٢٤ الجمل التي لها محل من الاعراب

صوفي	
٢٥	الفرق بين الواو الاعراضية والحالية
٢٦	في كلمة ها انا
٢٧	بيان الغاية والفائدة والغرض والملة الغائية والحكمة والمصلحة
٢٨	يجوز تذكير المبتدأ باعتبار الخبر
٣٠	كلمة علم في العلم والمعرفة (في التفسير باذا والتفسير بى) (في كلمة تقول وكلمة يقال
٣١	في واضع لغة العرب استعمال كلمة ما في التعريف
٣٢	اول من تكلم بالعربية اسماعيل عليه السلام (لام التعريف بطل الجمعية) (اللفظ في الاصل مصدر) (في الكلام
٣٣	في الصناعة والصنعة والترن والاصطلاح
٣٤	في الواحد والاحد والفرق بينهما (في الاصل الواحد
٣٤	الابتناء على قسمين) (في التعريف بالاعم هل يجوز (في الامثلة والشواهد) (في الكلمة
٣٦	في صحة اطلاق المصدر على المفعول (في المصدر (في الحاصل بالمصدر
٣٧	في لفظ اجل
٣٨	في تعريف التصريف
٣٩	في الفرق بين التحويل والتغير (صاحب كتاب المغرب في اللغة هو الامام الطرزي وهو صاحب المصباح في النحو (في بيان لفظ الاخر
٤٠	في تصحيح لفظ الصحاح ومصنفه (في انتصاب كلمة ايضا واعرابه
٤١	في التفسير الاسمي والحقيقي
٤٢	اثبات التاء في المذكر (في الملة النامة (في كلمة ام
٤٣	العرف على نوعين خاص وعام (في الوضع الشخصي
٤٤	في الوضع النوعي
٤٥	في الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر
٤٦	في لفظ الجواب
٤٧	اشتقاق الفعل والمصدر (اشتقاق البرج والجن
٤٨	في التفسير والزبد

- ٤٩ في ان الثلاثي والرابع منسوبان شاذان
 ٥٠ في كلمة حبث وحين (في اعراب اياما كان
 ٥٢ حذف المعطوف وابقاء العاطف باطل
 ٥٤ جمع الكثرة والقليلة (في الجمع المضاف
 ٥٥ في استعمال كلمة نعتي (المفهوم المخالف
 ٥٦ مفهوم اللقب والصفة والشرط والاستثناء والحصر
 ٥٧ كاف التمثيل قد يكون مقحما (في معرفة الاصول والزوائد
 ٥٨ في اشتقاق لفظ الاستثناء
 ٥٩ في كلمة اما
 ٦٠ في جواز الابتداء بالساكن عند السكاكي
 ٦١ قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا
 ٦٢ في ضرب المثل
 ٦٣ في استعمال جاء معديا ولازما (في ان الالف والهمزة حرف واحد
 ٦٤ في معرفة المخرج (في ان حروف الهجاء والحروف المنوبة مؤنثات
 سماعية
 ٦٥ في معنى الاستشعار (في الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
 ٦٦ حكم اسماء الاشارة والضمائر (في فصاحة الكلام
 ٦٧ تبجي كلمة دون بمعنى قدام (لفظ الشاذ قد يطلق على النادر المشاكلة
 ٦٨ مطلب ابي يابى بينة اليسار ترجع من قبيل المجاز
 ٦٩ في الاستثناء المفرغ بحث الدور الفصح بمعنى الظهور في اللغة
 ٧٠ في جواز ابدال الجملة من المفرد
 ٧١ لا يجوز حذف موصوف الصفة (في الطبع والطبيعة والطباع
 ٧٣ في فعل (جورب) يطر (شريف
 ٧٤ في الفرق بين الملحق به والملحق
 ٧٥ في لفظ الاول
 ٧٦ في تسمية الغايات بالغايات
 ٧٧ في استعمال كلمة كافة
 ٧٨ في كون افعال الصبرورة (في كون افعال وجود الشيء على صفة

صحيحة	
٧٩	في تسمية الحروف المقطعة بالمعجم (التعريض والتكثير والاعانة
٨٠	مجيئاً افعال بمعنى استعمل وبمعنى وصول الى عدد
٨١	في تصحيح لفظ سبويه واسمه وكنيته وفضله وما يتعلق به
٨٢	التضعيف للتكثير يكون في المتعدي ولا يكون في اللازم الا نادرا
٨٣	اختلف في مصدر قتال هل هو فرع او اصل
٨٤	في الفرق بين كتابة عمرو وعمر
٨٥	في قولهم بوبته بابا بابا وامثاله
٨٦	تفاضل بزيادة التاء والالف
٨٧	لا يجوز ثنية لفظ غير وجهه (انفصل بزيادة الهجره والتون
٨٨	افعل بزيادة الهجره والتاء
٨٩	افعل بزيادة الهجره واللام الاولى او الثانية
٩٠	باب الاستفعال
٩١	افعول بزيادة الهجره والواو واحدى العينين
٩٢	افعلن بزيادة الهجره والتون واحدى اللامين
٩٣	افعل بزيادة الهجره والالف وكذا تفاعل الرباعي المزيد فيه
٩٤	في باب التعت (في السب) افعلن بزيادة الهجره والتون
٩٥	الفعل اما متعد (في اعراب لفظ التنيه
٩٧	غير المتعدي
٩٨	في معنى اللزوم
٩٩	في الفرق بين علم وعرف وعلمهما
١٠٠	اسباب التعدية احد عشر
١٠١	الباء التي للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهجره
١٠٢	الفعل والفعل يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع
١٠٤	في معنى الفصل
١٠٥	كلمة من الداخلة على الظروف اكثرها بمعنى في
١٠٦	اعلم ان الماضي اما مبني للفاعل
١٠٨	همزات القطع والوصل

صفحة	
١٠٩	في وجه تسمية همزة القطع
١١٣	في استعمال نون المنكلم للعظيم وغيره (كلمة مع تفتضي الاجتماع
١١٤	ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور
١١٧	في الواو الداخلة على لاسمها
١١٨	في حذف نون لم يك
١٢١	فيما يخص المضارع بالاستقبال
١٢٢	السين كما يستعمل في المستقبل قد يستعمل في الماضي ايضا
١٢٥	في تصحيح كلمة اهراف (العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة
١٢٦	في توجيه قفائيك
١٢٧	احوال ضمير الشأن والقصة
١٢٨	الجزم بلا الناهية (في تعدية السماع بعن وعلى
١٢٩	جواز الفعل المضارع (كلمة في الاصل لم زيدت عليهما النافية
١٣٠	شبه الجوازم بالدوآء والحركة بالفضلة التي يخرجها الدوآء
١٣١	نواصب الفعل المضارع ان ولن الخ
١٣٢	ما يتعلق باستعمال الابدال والتبدل
١٣٤	في تعدية لفظ النص ومعناه
١٣٥	هل يجوز حذف لام الامر وابقاء عملها
١٣٧	اختلف العلماء في المقصود من النهي
١٣٨	اختلف العلماء في صيغة الامر
١٤٠	في استعمال لفظ الجمع للواحد
١٤١	في جواز ذكر الوجه المخرج في معرض الجواب
١٤٢	القياس في الادغام قلب الاول الالعراض
١٤٤	اعلم انه متى كان فاء افتعل دالا او ذالا الخ (يلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتأكيد
١٤٥	تشبيه الشرط بالقسم في التأكيد
١٤٦	في الاصحاب الكوفية والاصحاب البصرية في كلمة الاختصاص والخصوص يستعمل بالباء
١٤٩	في جواز النقاء ثلاثة سواكن
١٥٠	في اقسام الوقف وامتناع ما فوقه

صيفة	
١٥٢	في الاسم المعروف باللام في ناء علامة
١٥٤	اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالأكثران يجيئ الخ
١٥٥	في تسوية التذكير والتأنيث في صيغة فاعول
١٥٦	ان كان مفعول المجهول جاراً ومجروراً فلا يتقدم على الفعل
١٥٩	في عدم جواز عطف المضارع على الماضي على قول
١٦٠	في المضاعف (في اسناد الفعل الى ضمير مصدره
١٦١	في لفظ رجب
١٦٢	في وجه تسمية الشهر بالشهر
١٦٥	في مقول القول هل يلزم ان يكون جملة اولاً
١٦٦	في اعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى هل هو في المحكي
	او الحكاية
١٦٩	في الفرق اللفظي والمعنوي بين الجملة المعترضة والحالية
١٧٠	الفاء في خبر المبتدأ المقرون بأن الوصلية شائع
١٧٢	حروف الابدال ثلاثة عشر
١٧٤	حكاية تعجيبة (في الهداية وتعريفها) في كلمة خلا
١٧٥	في الفرق بين من وهى وهما (في تصحيح قواهم اكثر من ان يحصى
١٧٦	في وقوع كلمة الذي مصدرية بمعنى ان (في الرمز والابناء والاشارة
١٧٧	المضاعف يلحقه الادغام (نزع الخافض من جملة الامور التي يتعدى
	بها الفعل القاصر) التباعد المفرط بين الحرفين والتقارب المفرط بينهما
١٧٨	ان الاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات
١٧٩	الادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل الواحد
١٨١	في كلمة اللهم
١٨٢	الفعل ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة وبواسطة
١٨٥	في اختيار الفتح في تحريك الساكن (في اختيار الضم في تحريك
	الساكن
١٨٦	في الفرق بين المنزل والدار
١٨٧	فصل في المعتل هو اسم فاعل من اعتل اى مرض الخ
١٨٨	في الاسماء المتكئة

صحيفه	
١٨٩	في افظ السائر هل هو بمعنى الباقي او الجميع
١٩٠	في كلمات مقفة وسعة وهبة هل تكسر العين بعد حذف الواو وجوبا او لا
١٩٣	في الفؤاد ومعناه ومحل الادراك وكيفية ادراكه
١٩٤	نحو حتام والام وعلام
١٩٥	اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية
١٩٦	اماتو اما ضي يدع ويذر (ليت شعري
١٩٧	المختار في تفسير الضرورة الشعرية (في معنى البركة) (في بيان اصل المبسر
١٩٨	في اسم المفعول
١٩٩	الثاني من الانواع السبعة المعتل العين
٢٠٠	فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز الخ
٢٠١	في بيان شرط نصب المفعول له (في الفرق بين السباق والسباق
٢٠٢	في الاشتماع (في استواء المذكر والمؤنث في قليل وكثير وقريب وبعيد
٢٠٥	في المعاذات اذا كتب فيها القرءان واسماء الله تعالى فلا بأس بها
٢٠٦	اسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعقل (في كتابة صورة الهمزة
٢٠٨	اسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه يعقل بما اعتل به الخ
٢٠٩	في وجه اصابة العين وفيما تدفع به الاصابة وفي رقية جبريل النبي
	عليه السلام
٢١٠	اسم المفعول من الثلاثي المزيد فيه من الاجوف (النوع الثالث
	من الانواع السبعة معتل اللام (في قاعدة كتابة ما في آخره الف
	حرفا كان او اسما او فعلا
٢١١	امثلة الفعل واسم الفاعل
٢١٢	الماضي تحذف منه اللام في مثال فعلوا مطلقا
٢١٣	المضارع تسكن منه اللام في الرفع الخ (الفاء في تركيب فكها
٢١٤	في همزة الاستفهام واستعمالها
٢١٨	يسقط الجائز والناصب التونات سوى نون جاعة الاناث
٢١٩	امتناع اجتماع الاعلالين في امكانه
٢٢١	في اعلال مثل فوازي واحوال تنوينه
٢٢٢	في كون لفظه اذا وان ولو في المتصلة للاهمال كما واو في المنفصلة

صيفة	
٢٢٤	الثلاثى المزبد فبه يقلب واو ياء الخ
٢٢٥	النوع الرابع المعتل العين واللام الخ (اللفيف المقرون
٢٢٦	فى توجبه النى الى القيد وغيره
٢٢٧	صيفة اسم الفاعل تدل على الحدوث
٢٢٩	كتب الالف فى صورة الواو (الربا مقصور
٢٣٠	قبل خطان لا يقاسان
٢٣٣	النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل اللام والفاء (النوع
	السادس وهو المعتل الفاء والعين (النوع السابع وهو معتل الفاء
	والعين واللام
٢٣٤	فى بيان المهموز (فى بين بين (فى بيان الباب
٢٣٨	فى ترجمة ابى على الفارسى القسوى
٢٤١	فصل فى اسمى الزمان والمكان
٢٤٢	فى ابن السكيت
٢٤٧	فى بناء المرة